

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل



كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

العنوان

تحليل المخاطر المالية للمؤسسة الإقتصادية وآليات معالجتها.
دراسة حالة مؤسسة ميناء جن جن

مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير
تخصص: إدارة مالية

إشراف الأستاذ:

أ. بن بجمة سليمان

إعداد الطلبة:

- مارس ياسمين.

- بلعابد نبيلة.

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

رئيسا	جامعة جيجل	مساعد. ب	أ. بوفنغور خديجة
مشرفا ومقررا	جامعة جيجل	مساعد. أ	أ. بن بجمة سليمان
مناقشا	جامعة جيجل	محاضر. أ	أ. بولغب وليد

السنة الجامعية: 2023/2022

شكر وتقدير

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

"من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم

الحمد لله على إحسانه والشكر له على توفيقه وامتنانه ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له تعظيماً لشأنه ونشهد أن سيدنا محمد عبده ورسوله الداعي إلا رضوانه صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم.

بعد شكر الله عز وجل على توفيقه لنا لإتمام هذا البحث المتواضع، أتقدم بجزيل الشكر إلا الأستاذ المشرف "سليمان بن بخمة" على نصائحه القيمة التي مهدت لنا الطريق لإتمام هذا العمل المتواضع، نتقدم إليه بفائق الاحترام والتقدير، كما لا ننسى أن نتقدم بالشكر والتقدير لجميع الأساتذة الذين رافقونا طيلة مشوارنا الدراسي ولم يبخلوا بتقديم يد العون لنا.

وندين بالشكر أيضاً إلا كل عمال مؤسسة ميناء جن جن -جيجل- الذين ساعدونا من خلال تقديم جميع التسهيلات ومختلف التوضيحات والمعلومات لإنجاز هذا البحث.

وفي الختام نشكر كل من ساعدنا وساهم في هذا العمل سواء من قريب أو بعيد حتى ولو بكلمة طيبة أو ابتسامة عطرة.

الإهداء

الحمد لله العلي القدير المعين الذي قدرنا وسهل خطانا ليتم هذا العمل فلك الحمد والشكر على هذه النعمة يا الله.

أهدي ثمرة تخرجي إلى ما هو جزء من القلب والفؤاد إلى قدوتي إلى من أحمل اسمه بكل فخر وعزة وشرف إلى أبي العزيز "رحمه الله" إلى أعلى ما أملك في هذه الدنيا إلى نور حياتي، إلى أمي الحبيبة رعاها الله وحفظها وأطال في عمرها.

إلى جدي وجدتي التي طالما انتظرا هذا اليوم، "رحمهما الله".

إلى أختي وإخوتي وكل عائلتي... إلى من شاركني هذا العمل إلى صديقاتي جميعا دون استثناء...

إلى كل من ساعدني أو شجعني ولو بكلمة.

نبيلة

أرى رحلتي الجامعية قد شارفت على الإنتهاء بالفعل، من بعد تعب ومشقة لوقت طويل، وها أنا اليوم أختم بحث تخرجي بكل ما لدي من همة ونشاط وبداخلي كل تقدير وامتنان لكل شخص كل له الفضل في مسيرتي وقدم لي المساعدة ولو باليسر...

أهدي ثواب هذا البحث إلى من تربيته على يديه ومن علمي القيم والمبادئ إلى من لا يفصل اسمي عن اسمه الذي كان له الفضل الأول بعد توفيق الله في بلوغي للخوض في ميادين العلم ودراسة الماجستير.

- والدي الحبيب حفظه الله -

أهدي ثمرة جهدي ودراستي وفرحتي المنتظرة إلى من وضعتني على طريق الحياة وغمرتني بحبها وحنانها إلى من مهدت لي طريق العلم إلى من كانت ملجئي في هذه الرحلة إلى من لهج لسانها بالدعاء لي.

-أمي الغالية حفظها الله-

إلى الذين أمدوني دائما بالقوة وكانوا موضع الاتكاء في كل عثراتي وكانوا لي حضنا وسندا ومنازة وزرعوا لي التفاؤل في دربي..

-إخوتي وأخواتي-

إلى أولئك الذين يفرحهم نجاحنا ويحزنهم فشلنا إلى -الأقارب والأصدقاء- قلبا ودما ووفاء، الذين مهدوا عثرات مسيرتي بدعائهم وأنسوا صعابنا بحبهم.

ياسمين



قائمة
المحتويات

الصفحة	العنوان
	الشكر والتقدير
	الإهداء
VII	قائمة الجداول
XI	قائمة الأشكال
XIV	قائمة الملاحق
ب	مقدمة
الفصل الأول: المخاطر المالية في المؤسسة الإقتصادية	
9	تمهيد
10	المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول المخاطر
10	المطلب الأول: مفهوم المخاطر
13	المطلب الثاني: مسببات المخاطر
14	المطلب الثالث: تصنيفات المخاطر
17	المبحث الثاني: أساسيات حول المخاطر المالية
17	المطلب الأول: مفهوم المخاطر المالية
18	المطلب الثاني: أسباب ومراحل المخاطر المالية
26	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في حدوث المخاطر المالية
27	المبحث الثالث: أشكال المخاطر المالية
27	المطلب الأول: مخاطر السوق
30	المطلب الثاني: مخاطر الائتمان
33	المطلب الثالث: مخاطر السيولة
35	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: قياس المخاطر المالية وإدارتها	
37	تمهيد
38	المبحث الأول: إدارة المخاطر المالية
38	المطلب الأول: مفهوم إدارة المخاطر المالية
41	المطلب الثاني: أهداف ومبادئ إدارة المخاطر المالية

44	المطلب الثالث: إستراتيجيات إدارة المخاطر المالية
46	المبحث الثاني: طرق قياس المخاطر المالية وتحليلها
46	المطلب الأول: تقنيات التعامل مع المخاطر المالية
48	المطلب الثاني: الأدوات الإحصائية لقياس المخاطر المالية
50	المطلب الثالث: أدوات التحليل المالي لقياس المخاطر المالية
59	المبحث الثالث: مداخل وأدوات التحوط من المخاطر المالية
59	المطلب الأول: أدوات التحوط من المخاطر المالية
61	المطلب الثاني: مداخل الحد من المخاطر المالية
63	خلاصة الفصل
الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة ميناء جن جن	
65	تمهيد
66	المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة ميناء جن جن بجيجل
66	المطلب الأول: نشأة وتعريف المؤسسة المينائية جن جن
67	المطلب الثاني: مهام وأهداف المؤسسة المينائية جن جن
68	المطلب الثالث: دراسة الهيكل التنظيمي للمؤسسة المينائية جن جن
72	المبحث الثاني: عرض القوائم المالية لمؤسسة ميناء جن جن بجيجل
72	المطلب الأول: عرض الميزانيات المالية لمؤسسة ميناء جن جن خلال الفترة 2019-2022
78	المطلب الثاني: عرض جدول حساب النتائج لمؤسسة ميناء جن جن خلال الفترة 2019-2022
82	المبحث الثالث: تحليل المخاطر المالية بواسطة النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي
82	المطلب الأول: تحليل المخاطر المالية باستخدام النسب المالية
89	المطلب الثاني: تحليل المخاطر المالية باستخدام مؤشرات التوازن المالي
93	خلاصة الفصل
95	خاتمة
99	قائمة المراجع
	الملاحق

قائمة المحتويات

	الملخص
--	--------



قائمة
الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	تصنيف أهداف إدارة المخاطر المالية.	42
02	نسب المردودية.	55
03	أصول ميزانية مؤسسة ميناء جن جن خلال الفترة 2019-2022.	72
04	تطور أصول ميزانية مؤسسة ميناء جن جن خلال الفترة 2019-2022.	75
05	خصوم ميزانية مؤسسة ميناء جن جن خلال الفترة 2019-2022.	75
06	تطور خصوم ميزانية مؤسسة ميناء جن جن خلال الفترة 2019-2022.	77
07	جدول حسابات النتائج لمؤسسة ميناء جن جن خلال الفترة 2019-2022.	78
08	تطور جدول حسابات النتائج لمؤسسة ميناء جن جن خلال الفترة 2019-2022.	80
09	نسب السيولة لمؤسسة ميناء جن جن خلال الفترة 2019-2022.	82
10	نسب النشاط لمؤسسة ميناء جن جن خلال الفترة 2019-2022.	84
11	نسب الهيكل المالي طويل الأجل لمؤسسة ميناء جن جن خلال الفترة 2019-2022.	86
12	نسب المردودية لمؤسسة ميناء جن جن خلال الفترة 2019-2022.	87
13	أنواع رأس المال العامل لمؤسسة ميناء جن جن خلال الفترة 2019-2022.	89
14	الخزينة لمؤسسة ميناء جن جن خلال الفترة 2019-2022.	91



قائمة
الأشكال

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
26	يوضح مراحل الخطر المالي.	01
30	أنواع مخاطر السوق.	02
32	تقسيمات مخاطر الإئتمان.	03
69	الهيكل التنظيمي لمؤسسة ميناء جن جن.	04



قائمة
الملاحق

قائمة الملاحق

رقم الجدول	عنوان الجدول
01	ميزانية الأصول للسنوات 2019-2020.
02	ميزانية الأصول للسنوات 2021-2022.
03	ميزانية الخصوم للسنوات 2019-2020.
04	ميزانية الخصوم للسنوات 2021-2022.
05	جدول حسابات النتائج للسنوات 2019-2020.
06	جدول حسابات النتائج للسنوات 2021-2022.



في ظل الأزمات الاقتصادية والمالية، وما نتج عنها من اضطرابات ومشاكل عانت منها المؤسسات المالية بشكل عام، وعلى وجه الخصوص المؤسسات الاقتصادية التي كانت أكثر تضررا وإنما بدرجات متفاوتة، حيث أصبح عالم الأعمال الراهن يتميز بسرعة التغير المفاجئ، وأكثر تعقيدا من أي وقت مضى، بسبب ما أضحي يعرف بعولمة مجال الأعمال، خاصة وأن عالم اليوم يعيش تغيرات في الخارطة الاقتصادية، والسياسية والاجتماعية...، ساهمت جميعها بشكل مباشر في بروز بيئة مفعمة بالمخاطر، حيث أصبحت تواجه المؤسسات في الوقت الراهن العديد من المخاطر في ممارسة أعمالها مما أدى إلى تعرضها للعديد من الأزمات.

تجد المؤسسة الاقتصادية نفسها أمام العديد من المخاطر، حيث تواجه مجموعة متنوعة من المخاطر المالية التي يمكن أن تؤثر على استدامة أعمالها وأرباحها، حيث أن المخاطر المالية عبارة عن تهديدات تتعلق بالتغيرات في البيئة المالية والاقتصادية التي تعمل فيها الشركة. إن دراسة وتحليل المخاطر المالية التي قد تتعرض لها المؤسسة الاقتصادية هو عملية هامة للغاية في إدارة المؤسسات الاقتصادية، حيث يساعد في تحديد وتقييم المخاطر التي تواجه المؤسسة وتأثيرها المحتمل على أداءها المالي واستدامتها.

وعليه يتطلب من المؤسسات الاقتصادية المعاصرة التركيز على إدارة المخاطر المالية بشكل أساسي و التعرف على الأخطار وتقدير حجمها ومعالجتها، كما أنها تساعد في اتخاذ القرارات المالية المناسبة والتي تؤدي إلى تحقيق وضعية مالية بصورة أفضل، فهي تعتمد على التحليل الواقعي للمخاطر من خلال الاستعانة بالنسب المالية ومؤشرات التوازن المالي التي تعتبر من أهم النسب التي تم استعمالها في هذا الصدد.

❖ إشكالية الدراسة:

بناء على ما تقدم يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية التالية:

كيف يمكن تحليل ومعالجة المخاطر المالية في مؤسسة ميناء جن جن؟.

ومن خلال الإشكالية الرئيسية نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- 1- ما هي المخاطر المالية التي تواجه المؤسسة الاقتصادية؟
- 2- ما هي الأدوات والأساليب التي تعتمد عليها المؤسسات الاقتصادية لقياس المخاطر المالية؟
- 3- كيف تقوم مؤسسة ميناء "جن جن" بإدارة وتسيير مختلف المخاطر التي تعترضها أثناء نشاطها؟
- 4- هل هناك إمكانية وقوع مؤسسة ميناء "جن جن" في الخطر المالي؟
- 5- كيف يتم التعامل مع هذه المخاطر والعمل على تجنبها مستقبلا؟

❖ الفرضيات:

على ضوء إشكالية البحث والتساؤلات الفرعية المندرجة تحتها يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- 1- يمكن أن تتعرض المؤسسة الاقتصادية لعدة مخاطر منها مخاطر السوق، مخاطر السيولة، مخاطر الائتمان؛
- 2- تساهم النسب المالية والمؤشرات التوازن المالي التي يتم قياسها باستخدام القوائم المالية في الكشف عن المخاطر المالية خاصة بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية؛
- 3- تتم معالجة وإدارة المخاطر المالية في مؤسسة ميناء جن جن من خلال العمل على تحديد وتقييم نوع الخطر وطبيعته؛

❖ أهمية الموضوع:

لقد أصبحت المخاطر في الوقت الراهن أحد أهم التحديات التي تفرضها بيئة الأعمال على المؤسسات الاقتصادية، حيث تكمن أهمية هذا الموضوع في كونه يسلط الضوء على إحدى الدراسات التي أخذت اهتمام المؤسسات الاقتصادية في معرفة طرق تحليل المخاطر المالية والتقليل منها.

❖ أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة أساسا إلى:

- توضيح مختلف الجوانب النظرية المرتبطة بالمخاطر المالية؛
- التعرف على مختلف المخاطر المالية المحيطة بنشاط المؤسسة؛
- تحديد الأدوات والأساليب التي تعتمد عليها المؤسسة الاقتصادية في قياس المخاطر المالية؛
- الوقوف على كيفية تعامل المؤسسات الاقتصادية مع مختلف المخاطر المالية المحيطة بها واستخلاص أهم الطرق الوقائية والعلاجية للحد منها.

❖ المنهج المتبع:

نظرا لطبيعة الموضوع فالمنهج المتبع هو المنهج الوصفي التحليلي وذلك للوصول إلى النتائج المرجوة والأهداف المسطرة، فالمنهج الوصفي للإمام بالجانب النظري، وعند عرضنا للجانب التطبيقي، دراسة حالة مؤسسة ميناء جن جن سنعتمد على المنهج التحليلي بغية التوصل إلى نتائج تخدم الموضوع من خلال تحليل المخاطر المالية باستخدام النسبة المرتبطة بها .

❖ أسباب اختيار الموضوع:

لقد تم اختيار الموضوع لعدة أسباب منها:

✓ الأسباب الذاتية:

- الرغبة الشخصية لدراسة هذا الموضوع الذي يندرج ضمن تخصصنا؛
- الميول الشخصي للمواضيع ذات علاقة بالمخاطر المالية.

✓ الأسباب الموضوعية:

- ضرورة تحليل المخاطر المالية لمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة؛
- البحث عن أحسن الأساليب من أجل تسيير فعال للمخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية.

❖ إطار الدراسة:

✓ الإطار الموضوعي: تتمحور الدراسة حول تحليل المخاطر المالية للمؤسسة الاقتصادية وآليات معالجتها.

✓ الإطار المكاني: اقتصرت الدراسة على مؤسسة ميناء "جن جن" بمنطقة أشواط ولاية جيجل.

✓ الإطار الزمني: امتدت فترات الدراسة ما بين 2019-2022، حاولنا من خلالها التعرف على وضعية المؤسسة للوقوف على أهم المخاطر المالية التي واجهتها.

❖ الدراسات السابقة:

1- كلاش مريم، بعنوان "دور إدارة المخاطر المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية"،

دراسة حالة مجمع صيدال خلال الفترة 2014-2019، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 11، العدد 03،

2021، جامعة سوق أهراس، الجزائر، عالجت الباحثة من خلال هذه الدراسة الإشكالية التالية: ما هو دور

إدارة المخاطر المالية في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة الاقتصادية صيدال؟، هدفت الدراسة إلى التعرف على

مدى مساهمة إدارة المخاطر المالية في تقييم أداء الوضعية المالية للمؤسسة وذلك باستخدام مجموعة من

المؤشرات المالية باعتبارها عملية معالجة البيانات من خلال تطبيقها على القوائم المالية بهدف الحكم على

أداء المؤسسة، وقد توصلت الدراسة إلى أن المؤسسة حققت خزينة موجبة مما يعني أنها حققت توازنا ماليا

على المدى الطويل، كما أنها تتمتع بسيولة كافية على الرغم من اعتمادها على نسب مديونية مرتفعة، لكن

هذا لا يجعلها في مأمن عن مواجهة المخاطر، وعليه توصي الدراسة بضرورة بناء إستراتيجية واضحة لإدارة

المخاطر كإعادة تغيير هيكل الملكية بالمؤسسة لتخفيض خطر الإفلاس، تنوع في الأدوات المالية للتقليل من

المخاطر ورفع مستوى كفاءة الأداء وتقوية مركزها المالي.

2- دراسة رقية شطيبي، بعنوان تحليل المخاطر المالية في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد، دراسة

ميدانية للشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية 2010-2017، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، بكلية

العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2018/2019، حيث

تمحورت إشكالية الدراسة حول: كيف يتم استخدام النظام المحاسبي المالي الجديد في تحليل المخاطر المالية

في المؤسسة الاقتصادية؟، حيث هدفت هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي يمكن أن تلعبه الكشوف المالية

المعدة وفق النظام المالي الجديد في تحليل المخاطر المالية وإلقاء الضوء على هيكل النظام المحاسبي

المالي الجديد وأهدافه. حيث توصلت هذه الدراسة إلى أن السبب الرئيسي لحدوث المخاطر المالية لم يعد يقتصر فقط على استخدام المؤسسات للديون في هيكلها التمويلي، خصوصا مع الأزمات الدولية الناتجة عن التغير والتطور المستمر للنظام الإقتصادي والمالي العالمي، وجود خزينة صافية موجبة، إلا أن هذا لا يعبر بالضرورة عن الصحة المالية للشركة، ومن خلال حساب نسب السيولة خلال الفترة 2010-2016 توصلت إلى تحديد خطر اللاسيولة، حيث تبين أنها ليست لديها سيولة عامة ومختصرة وجاهزة كافية لمواجهة خصومها الجارية مما قد يعرضها إلى صعوبات مالية.

3- BENAICHOUC Mohamed، بعنوان "Technical analysis as a financial risk management tool" عبارة عن مقال في المجلة العلمية "Revue algérienne de l'économie et finances"، العدد7، جامعة المدية، 2018، عالج الباحث من خلال الدراسة الإشكالية التالية: ما مدى مساهمة التحليل الفني في إدارة المخاطر المالية عند الإستثمار في الأسواق المالية؟، حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أسباب ظهور المخاطر والمخاطر المالية بشكل خاص، وكيفية إدارة الشركات لمخاطرها المالية، بالنسبة لمعظم أنواع النشاطات المختلفة. ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة أنها تواجه جميع المؤسسات مخاطر من بينها المخاطر المالية، وقدرة المؤسسات على المحافظة على مكانتها والتحوط من الإفلاس والضمور يرجع وبشكل أساسي إلى قدرتها على إدارة المخاطر التي تتعرض لها.

4- دراسة طيب سارة، بعنوان "دور إدارة المخاطر المالية في حماية المؤسسة الإقتصادية من الفشل المالي، دراسة حالة عينة من المؤسسات الصناعية في الجزائر"، رسالة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2016-2017، حيث تمحورت إشكالية الدراسة حول: ما هو الدور الذي يمكن أن تؤديه إدارة المخاطر المالية في سبيل حماية المؤسسات الإقتصادية من الفشل المالي؟، حيث هدفت هذه الدراسة إلى توضيح الإطار المفاهيمي للمخاطر المالية وإدارتها إضافة إلى الوقوف الفعلي لمختلف خطوات إدارة المخاطر المالية داخل المؤسسة الصناعية الجزائرية محل الدراسة، حيث تم توزيع الإستبيان على 120 مؤسسة تتوزع بشكل عشوائي عبر مختلف ولايات الوطن وتوصلت الدراسة للنتائج التالية:

- تعتبر المخاطر المالية صفة ملازمة لجميع معاملات المؤسسة الإقتصادية، يمكن أن تعيق نشاطها وتحد من قدرتها على البقاء على النمو في حال عدم التحكم بها.
- إدارة المخاطر المالية عبارة عن منهج علمي للتعامل مع المخاطر المالية من خلال تحديدها وكشف مسبباتها، قياسها ثم البحث عن سبل التعامل معها.

5- نسيمه بروال، بعنوان "استراتيجية إدارة المخاطر المالية في المؤسسة الإقتصادية"، دراسة حالة ملبنة الأوراس، مذكرة ماجيستر في العلوم الإقتصادية، بكلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة العربي بن مهيدي أم بواقي، الجزائر، 2010-2011، عالجت الباحثة من خلال الدراسة الإشكالية التالية: ما هي أهم المخاطر المالية التي تتعرض لها المؤسسة؟ وما دور إستراتيجية المؤسسة في التقليل من

المخاطر المالية؟، هدفت الدراسة إلى تحديد وتعريف المخاطر المالية التي تتعرض لها المؤسسة الإقتصادية، وتولت الدراسة إلى اختلاف إستراتيجية إدارة المخاطر المالية من مؤسسة لأخرى ناجم عن اختلاف البيئة التي تعمل بها المؤسسة، وطبيعة نشاطها، يساعد تصنيف المخاطر إلى مخاطر حرجة ومخاطر ضعيفة على فعالية التحكم في المخاطر لأنها تسمح بتحديد الأولويات والتخصيص الأمثل للموارد المخصصة للتحكم في المخاطر.

6- قيرة عمر، بعنوان "إدارة المخاطر المالية في المؤسسات الإقتصادية"، دراسة حالة مؤسسة Michelin، مذكرة ماجيستر في علوم التسيير، بكلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل، 2006-2007، عالج الباحث من خلال هذه الدراسة الإشكالية التالية: ما هي الوسائل والتقنيات التي تلجأ إليها الإدارة المالية في المؤسسة لتسيير المخاطر المالية التي تواجهها؟، هدفت إلى معرفة طبيعة، مفهوم وأنواع المخاطر بصفة عامة، والتعرف على التقنيات والممارسات التي تستعمل من طرف المؤسسات لمواجهة الآثار المترتبة عن المخاطر المالية. توصلت هذه الدراسة إلى تعدد سبل، أدوات وتقنيات إدارة المخاطر المالية في المؤسسة، أيضا ضعف المخاطر المالية لشركة الدراسة، حيث يرجع ذلك إلى استقرار كل من رقم الأعمال ونتيجة الإستغلال لها.

7- دراسة فاطمة بوهالي، بعنوان "إدارة المخاطر المالية للمؤسسة الإقتصادية"، دراسة حالة عدد من المؤسسات الإقتصادية الجزائرية، وهو عبارة عن مقال منشور في مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد 01، جامعة زيان عاشور الجلفة، حيث تمحورت إشكالية الدراسة حول: ما هي أكثر المخاطر المالية التي تواجهها المؤسسة الإقتصادية؟، وقد جاءت هذه الدراسة لإسقاط الضوء على مختلف الأنواع من المخاطر المالية التي قد تعترض المؤسسة الإقتصادية الجزائرية وذلك من خلال إستبيان تم توزيعه على عينة من المستثمرين بولاية الأغواط، وقد أوضحت الدراسة أن هناك العديد من المخاطر المالية التي تعترض نشاط هؤلاء، وفي مقدمتها المخاطر المتعلقة بالسيولة، صعوبة تحديد التكاليف، وكذا المخاطر المتعلقة بصعوبة تحصيل الديون، ولمواجهة هذه المخاطر لجأت المؤسسات إلى سياسة المزج بين مختلف الإستراتيجيات الخاصة لإدارة المخاطر وكذا الإعتماد على مزيج من الأدوات التحوطية.

❖ صعوبات الدراسة:

- النقص في المراجع والمعلومات؛
- صعوبة الحصول على المعلومات الكافية لمعالجة الموضوع؛
- عدم وجود إدارة متخصصة في إدارة المخاطر داخل المؤسسة محل الدراسة، الشيء الذي صعب علينا المهمة خاصة في فهم كيفية تعامل المؤسسة مع المخاطر التي تحيط بها.

❖ خطة الدراسة:

من أجل فهم الموضوع والإلمام بجوانبه المختلفة والإجابة عن إشكالية الدراسة والأسئلة الفرعية، سيتم تناول الموضوع في مقدمة عامة وثلاثة فصول، بالإضافة إلى خاتمة تتضمن نتائج الدراسة واختبار الفرضيات، حيث أن:

✓ **الفصل الأول:** يتم التطرق فيه إلى الجوانب النظرية للمخاطر المالية في المؤسسة الإقتصادية، وقد تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول مفاهيم أساسية حول المخاطر، أما المبحث الثاني فسننتظر فيه إلى أساسيات حول المخاطر المالية، بينما في المبحث الثالث سنتناول أشكال المخاطر المالية.

✓ **الفصل الثاني:** يتضمن الفصل الثاني الإطار النظري لقياس المخاطر المالية وإدارتها، سنقوم بتقسيمه أيضا إلى ثلاث مباحث حيث سنتعرض في المبحث الأول إلى إدارة المخاطر المالية، في حين سنخصص المبحث الثاني لطرق قياس المخاطر المالية وتحليلها، لنختم الفصل بالمبحث الثالث الذي يتضمن مداخل وأدوات التحوط من المخاطر المالية.

✓ **الفصل الثالث:** لقد جاء استكمالا للخلفية النظرية لموضوع البحث من خلال إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي، حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث حيث سنقوم بتقديم المؤسسة محل الدراسة من حيث النشأة إلى هيكلها التنظيمي، إضافة إلى عرض قوائمها المالية لنصل في الأخير إلى المبحث الثالث والمتمثل في تحليل المخاطر المالية.

الفصل الأول: المخاطر المالية في المؤسسة الإقتصادية.

❖ المبحث الأول : مفاهيم أساسية حول المخاطر.

❖ المبحث الثاني : أساسيات حول المخاطر المالية.

❖ المبحث الثالث : أشكال المخاطر المالية.

تمهيد

تتعدد المخاطر المالية التي تواجه المؤسسات الاقتصادية خلال مسارها وفترة حياتها، ويمكن القول أن المخاطر من العناصر الأساسية للأنشطة الاقتصادية، حيث أصبحت جزء لا يتجزأ منها، فلا يمكن الوصول للأهداف الإستراتيجية والمسطرة دون مواجهة هذه المخاطر.

حيث أصبحت المخاطر المالية من أكثر المواضيع أهمية في العصر الحالي وذلك على مستوى المؤسسات والأسواق المالية وقد كثر الحديث عنه خاصة في ظل الأزمات المالية، لذلك أعطت المؤسسات اهتمام كبير للمخاطر المالية من أجل تجنبها أو تجاوزها وذلك بطرق ووسائل مختلفة.

ونعمل في هذا الفصل الإحاطة بمختلف المفاهيم المتعلقة بالمخاطر في المؤسسة الاقتصادية، ومختلف التصنيفات الخاصة بها، بالإضافة إلى التركيز على المخاطر المالية و أنواعها ولتحقيق ما سبق قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى المباحث الآتية:

- ❖ **المبحث الأول:** مفاهيم أساسية حول المخاطر.
- ❖ **المبحث الثاني:** أساسيات حول المخاطر المالية.
- ❖ **المبحث الثالث:** أشكال المخاطر المالية.

المبحث الأول : مفاهيم أساسية حول المخاطر

لقد أصبحت المخاطر تلعب دورا أساسيا وفعال في تسيير المؤسسة الاقتصادية، لذا وجب على هذه الأخيرة ضرورة الدراية الواسعة بجميع الجوانب التي تحيط بهذا المفهوم حتى تتمكن من التحكم جيدا في المخاطر التي تواجهها وما يترتب عنها، ولهذا سنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم المخاطر في المطلب الأول، كما سنتطرق إلى مسببات المخاطر في المطلب الثاني، وكذلك التطرق لتصنيفات المخاطر في المطلب الثالث.

المطلب الأول: مفهوم المخاطر

لقد تناول مصطلح المخاطر الكثير من علماء والباحثين في الإقتصاد والإدارة والإحصاء، غير أنهم لم يتوصلوا إلى تعريف محدد والسبب في ذلك تعدد وتنوع وجهات النظر ومن أهم تعاريف المقدمة للمخاطر:

أولاً: تعريف المخاطر

1- المفهوم اللغوي للمخاطر: يمكن كخطوة أولى أن نقدم توضيحا لكلمة المخاطر وفقا لمختلف وجهات

النظر:

لغة: إن كلمة خطر هي مستوحاة من المصطلح اللاتيني "Rescass" أي "Risque" والذي يدل على الإرتفاع في التوازن وحدث تغير ما مقارنة مع ما كان منتظر والانحراف عن المتوقع.

إصطلاحا: هو ذلك الالتزام الذي يحصل في جوانبه الريبة وعدم التأكد المرفقين باحتمال وقوع النفع أو الضرر، حيث يكون هذا الأخير إما تدهور أو خسارة.⁽¹⁾

المفهوم الفقهي الإصطلاحى: عرفها الإمام ابن القيم على أنها للمخاطرة مخاطرتان، مخاطرة التجارة، وهو أن يشتري السلعة بقصد أن يبيعها ويربح ويتوكل على الله في ذلك، والخطر الثاني المسير الذي يتضمن أكل المال بالباطل...⁽²⁾

2- المفهوم الإقتصادي للمخاطر: تعرف المخاطر على أنها "توقع اختلافات في العائد بين المخطط

والمطلوب والمتوقع حدوثه".

⁽¹⁾ يوسف صوار، محاولة تقدير خطر عدم تسديد القرض بإستعمال طريقة القرض التنقيطي والتقنية العصبية الإصطناعية بالبنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2008، ص22.

⁽²⁾ نوال بن عمارة، إدارة المخاطر في مصارف المشاركة، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية الحوكمة العالمية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 20-21 أكتوبر 2009، ص2.

الفصل الأول: المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية

وتعرف كذلك على أنها "احتمال الفشل في تحقيق العائد المتوقع".

وتعرف أيضا على أنها "احتمالية أن تكون نتائج التنبؤات خاطئة فإذا كانت هناك احتمالية عالية في أن تكون التنبؤات خاطئة فعند ذلك ستكون درجة المخاطرة عالية أيضا، أما إذا كانت الاحتمالية منخفضة فإن درجة المخاطرة ستكون منخفضة أيضا".⁽¹⁾

وبصفة عامة تناول الكثير من الباحثين تعريف المخاطر إلا أن أغلب التعريفات قد عرفت على أنها حالة من عدم التأكد أو الشك أو الخوف من تحقق ظاهرة معينة أو موقف معين بالنظر لما قد يترتب عليه من نتائج ضارة من الناحية المالية و الاقتصادية.

3-تعريف مختلفة للمخاطر: من أجل الوصول إلى فهم أدق للخطر يمكن كخطوة أولى أن تقدم

تعريف للخطر من مختلف وجهات النظر وذلك كالآتي:

- "ظاهرة ذات طابع معنوي، يبدو أثرها من خلال اتخاذ القرار الذي ترافقه حالة الشك، الخوف أو عدم التأكد من نتائج تلك القرارات التي يتخذها المستثمر، بالنسبة لموضوع أو قرار معين".⁽²⁾
- كما تعرف المخاطر أيضا على أنها "تهديد ناتج عن حدث يمكن أن يؤدي إلى تدهور عنصر من عناصر المؤسسة بحيث يؤثر في قدرتها على تحقيق الأهداف المسطرة خاصة الإستراتيجية منها".⁽³⁾
- "احتمال إختلاف العائد المتحقق عن العائد المتوقع من الاستثمارات وفي حالة الاستثمارات الخالية من المخاطرة تساوي العائد المحقق مع العائد المتوقع".⁽⁴⁾

- كما يمكن تعريفها على أنها "عدم التأكد من الناتج المالي في المستقبل لقرار يتخذه الفرد الاقتصادي في الحاضر، على أساس نتائج دراسة سلوك الظاهرة الطبيعية أو العامة في الماضي".⁽⁵⁾
- تعرف المخاطر بأنها "احتمالية تعرض المؤسسة إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين".

(1) لطيفة عبدللي، دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير، تخصص إدارة الأفراد حوكمة الشركات، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012، ص 3-4.

(2) محمد رفيق المصري، إدارة الخطر والتأمين، دار زهران للنشر، عمان، 2009، ص 11-12.

(3) هشام حريز وآخرون، دور البنوك الأجنبية في تمويل الاقتصاد وتقييم أداءها من حيث العائد والمخاطرة، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، 2014، ص 61.

(4) محمد علي العامري، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر، عمان، 2007، ص 420.

(5) طارق قندوز، الخطر والتأمين، الطبعة الأولى، دار الحامد، عمان، 2016، ص 21.

الفصل الأول: المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية

كما يمكن تعريفها على أنها ظرف أو وضع في العالم الواقعي يوجد فيه تعرض بوضع معاكس و بشكل أكثر دقة يقصد بالمخاطر الحالة التي يكون فيها إمكانية أن يحدث انحراف معاكس عن النتيجة المرغوبة أو المتوقعة أو المأمولة.⁽¹⁾

ثانيا : خصائص المخاطر

وتتمثل خصائص المخاطر فيما يلي:⁽²⁾

- 1- **عدم التأكد أو الاحتمالية:** من أهم صفات الخطر أنه احتمالي حيث تنقسم الحوادث من حيث إمكانية حدوثها إلى ثلاثة أنواع:
 - **حوادث مؤكدة الوقوع:** وهي الحوادث التي لا بد من حدوثها.
 - **حوادث مستحيلة الوقوع:** وهي الحوادث التي يكون متأكدا من عدم وقوعها في جميع الحالات.
 - **حوادث محتملة الوقوع:** وهنا يكون الحادث المحتمل الوقوع أي أن احتمال وقوعه يتراوح بين الصفر والواحد.
- 2- **تكون نتيجة الحادث مفاجئ:** ويقصد بالحدث المفاجئ أن يكون لا إرادي وغير متعمدا لأنه إذا كان الحادث متعمدا فهذا ينفي عنه صفة الاحتمالية.
- 3- **يحدث في المستقبل:** حتى تكون المخاطر موجودة يجب أن تكون محتملة الوقوع، وهذا لا يتحقق إلا إذا كان الحادث لم يقع بعد.
- 4- **أن يترتب عن حدوثه خسارة مالية:** حيث يقصد بالخسارة المالية ذلك النقص الذي يحدث على مستوى الدخل أو الثروة سواء كان جزئيا أو كليا.

ثالثا: مصطلحات لها علاقة بمفهوم المخاطر

- كثيرا ما تتداخل مع مفهوم الخطر مفاهيم متقاربة من حيث المعنى والدلالات بحيث يتم تداولها كبدائل أو مرادفات، ومن بين أبرز المفاهيم التي يمكن إدراجها ضمن هذا السياق نجد:
- **عدم التأكد:** هو حالة ذهنية تتميز بالشك بناء على انعدام المعرفة بما سيحدث أو لا يحدث في المستقبل وهو عكس التأكد الذي هو اقتناع أو يقين بشأن موقف معين.⁽³⁾

⁽¹⁾ بن علي بلعزوز وآخرون، إدارة المخاطر (إدارة المخاطر، المشتقات المالية، الهندسة المالية)، الطبعة الأولى، دار الوراق، عمان، 2013، ص 30.

⁽²⁾ فاطمة العلمي، مدخل إلى التأمين وإدارة الخطر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2019، ص 14.

⁽³⁾ طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر، (أفراد، إدارات، شركات، بنوك)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 17.

الفصل الأول: المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية

- **التهديدات:** هي المخاطر التي تنتج عن سلوك الآخرين مثلا يمكن أن يكون دخول منافس إلى السوق يقلل الربح، هذا يسمى تهديد يلاحظ بأن تأثير الربحية يمكن توقعه لكن سلوك معين للمنافس لا يمكن التنبؤ به بصورة أكيدة.⁽¹⁾

المطلب الثاني: مسببات المخاطر

تعتبر مسببات المخاطر المصدر الرئيسي لوجود المخاطر وبناء على هذا نجد أن مسببات المخاطر تنقسم إلى مجموعتين:

أولا: مسببات المخاطر الأساسية

"هي مجموعة الظواهر الطبيعية والعامّة والتي تؤثر تأثيرا مباشرا أو غير مباشر في حياة الإنسان، ودخولهم وممتلكاتهم وفي نتيجة القرارات التي يتخذونها".⁽²⁾

ثانيا: مسببات المخاطر المساعدة

مثل هذه المسببات تظهر عادة لوجود السلوك البشري مخالفا للظواهر الطبيعية والعامّة، وتزيد من فرصة وقوع هذه الظواهر وشدة تأثيرها وتتمثل العوامل المساعدة للمخاطر فيما يلي:

1- **مسببات المخاطر الموضوعية (مادية):** وهي تلك الظروف التي تزيد من احتمال وقوع خسارة وليس للإنسان دخل فيها ولا في تحقيقها.⁽³⁾

2- **مسببات المخاطر الشخصية:** يعتبر الإنسان هو السبب المباشر لوجود العوامل المساعدة أو المزيدة للمخاطر حيث يتدخل في سير ومجريات الأمور الطبيعية ويؤثر فيها بما يساعد على زيادة فرص تحقق المخاطر أو زيادة حجم خسائرها المتوقعة ويتم التدخل بصورتين مختلفتين:⁽⁴⁾

- **مجموعة العوامل الشخصية الإرادية:** يعتبر الإنسان هو السبب المباشر ويتدخل بصورة متعمدة لإحداث أضرار بالآخرين والمجتمع أو افتعال عوامل تساعد على زيادة فرص تحقق المخاطر وزيادة حجم خسائرها.

(1) لطيفة عبدلي، مرجع سبق ذكره، ص7.

(2) كمال محمود جبرا، التأمين وإدارة المخاطر، الطبعة الأولى، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص230.

(3) رقية شطيبي، تحليل المخاطر المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل النظام المحاسبي المالي لجديد، أطروحة دكتورا في العلوم الاقتصادية، تخصص محاسبة ومالية، جامعة العربي بن مهيدي، أم بواقي، الجزائر، 2019، ص28.

(4) شوقي سيف النصر سيد، الأصول العلمية والعملية للخطر والتأمين، ط3، القاهرة، مصر، 1999، صص18-19.

الفصل الأول: المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية

- مجموعة العوامل الشخصية اللإرادية: تعني تدخل الإنسان بصورة غير مباشرة وغير متعمدة لإحداث أضرار بالآخرين والمجتمع مثل هذا التدخل اللإرادي من البشر لا يعتبر مخالفا للقانون ولا يعاقب عليه.

ولعل من بين العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى زيادة المخاطر نجد: (1)

- عولمة الأسواق المالية والتحرير المالي والمصرفي، حيث لم يعد أحد بمعزل عن المخاطر التي يمكن أن تصيب أحد الأطراف ضمن النظام الاقتصادي والمالي العالمي؛
- السياسة النقدية والأدوات المستعملة لإدارة الكتلة النقدية؛
- عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي؛
- حالات الكساد والتي تتفاوت في حدتها نتيجة السياسات النقدية أو نتيجة لصعوبات في ميادين الأعمال أو الإستثمار خاصة في مجالات الآجال الطويلة؛
- التضخم وما ينتج عنه من ارتفاع في المستوى العام للأسعار ومن ثم انخفاض القدرة الشرائية للعملة المحلية؛
- انخفاض نسبة الأرباح التي يحققها الإستثمار نتيجة للمنافسة؛
- القوانين والتشريعات الخاصة بالاستثمار وتحفيزه؛
- تقلبات أسعار الفائدة؛
- زيادة معدلات الضرائب على الأرباح؛
- القوانين والتشريعات؛
- ظهور مفهوم الهندسة والابتكار المالي وهو الأمر الذي أدى تعقيد البيئة التي تعمل فيها منشآت الأعمال وزيادة حالات اللأيقين؛
- الانتشار المفرط للمشتقات المالية بكل أنواعها خاصة عندما تستخدم من طرف المضاربين الساعين لتحقيق الأرباح وليس للتحوط وإدارة المخاطر (علما أن الهدف الأساسي للمشتقات المالية هو إدارة المخاطر).

المطلب الثالث: تصنيفات المخاطر

تعرف تصنيفات المخاطر على أنها مجموعات المخاطر التي تساعد على تنظيم التحديد والتقييم والقياس والمراقبة المتعلقة طوال فترة التعرض للمخاطر وتستخدم تصنيفات المخاطر في المؤسسة، لتحديد التأثير الكلي على المؤسسة.

(1) بن علي بلعزوز و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص34.

الفصل الأول: المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية

عموما هناك طرق عديدة لتصنيف المخاطر، نستعرض فيما يلي أهمها:

أولاً: المخاطر حسب نتائجها وتحققها

1- **مخاطر مالية:** وهي المخاطر الناشئة عن متغيرات لا تتوافر لدى المؤسسة عنها ميزة تنافسية معلوماتية، ويجب على المؤسسة أن تتبع إستراتيجيات جيدة لإدارة هذه المخاطر لأجل تغطيتها أو تجنبها أو السيطرة عليها، لأن تحمل هذه المخاطر لا يحقق للمؤسسة أية عوائد إقتصادية، وهي مخاطر ليس لها علاقة مباشرة بالنشاط الأساسي للمؤسسة، ولكنها ترتبط بالسوق الذي تعمل فيه المؤسسة.⁽¹⁾

أما المخاطر المالية فمصدرها الخسائر المحتملة في الأسواق المالية نتيجة تقلبات المتغيرات المالية، وتكون هذه المخاطر في العادة مصاحبة لنظام الإستدانة (الرافعة المالية) حيث أن المؤسسة المالية تكون في وضع مالي لا تستطيع فيه مقابلة إلتزاماتها من أصولها الجارية.⁽²⁾

2- **مخاطر الأعمال:** هي إنعكاس لما يسمى بالخطر النظامي والخطر غير نظامي، حيث يصيب الأول كل الموجودات بفعل تأثير مجموعة من العوامل الإقتصادية والاجتماعية والسياسية دون أن يكون للإدارة ومنتخذ القرار أي قدرة في تحديدها أو تجنبها، وبالتالي فهو يقترب من الخطر العام، وأما الثاني أي الخطر غير نظامي فهو الذي ينشأ نظرا لظروف خاصة بمؤسسة واحدة، ويمكن التخلص منه أو تجنبه فهو يقترب بدوره من الخطر الخاص، وهي تأتي من طبيعة أعمال المؤسسة وتتصل بعوامل تؤثر في منتجات السوق.⁽³⁾

ثانياً: المخاطر حسب طبيعتها

1- **المخاطر الديناميكية:** تلك المخاطر الناشئة من حدوث تغيرات في الإقتصاد، وتنشأ من مجموعتين من العوامل، المجموعة الأولى عبارة عن عوامل في البيئة الخارجية: الإقتصاد، الصناعة، المنافسون، والمستهلكون والتغيرات التي تصيب هذه العوامل لا يكون بالإمكان السيطرة عليها ولكنها قادرة جميعا على إحداث خسارة مالية للمنشأة، أما العوامل الأخرى التي يمكن أن تحدث الخسائر التي تشكل أساس المخاطرة المضاربة فهي قرارات الإدارة داخل المؤسسة، فالإدارة في كل منظمة تتخذ قرارات بشأن ما تنتجه وكيف تنتجه وكيف تمول الإنتاج وكيف تسوق ما ينتج، وإذا نتج عن هذه القرارات توفير سلع وخدمات يقبلها السوق بسعر كاف، فسوف تحقق المؤسسة أرباحا، أما إذا لم يحدث ذلك فإن المؤسسة قد تعاني الخسارة.

⁽¹⁾ محمد علي محمد علي، إدارة المخاطر المالية في الشركات المساهمة المصرية، أطروحة دكتورا، تخصص إدارة أعمال، جامعة القاهرة، مصر، ص 10-11.

⁽²⁾ بن علي بلعزوز وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 37.

⁽³⁾ ناصر المهدي، الأهمية الإقتصادية لأساليب إدارة الخطر في المؤسسة، مجلة الإقتصاد الجديد، العدد 08، جامعة جيلالي بونعام، خميس مليانة، ماي 2013، ص 93.

الفصل الأول: المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية

والمخاطر الديناميكية تفيد في العادة المجتمع على المدى الطويل حيث أنها نتيجة لتعديلات وتساويات لتصحيح إساءة تخفيض الموارد، ورغم أن هذه المخاطر الديناميكية قد تؤثر في عدد كبير من الأفراد، إلا أنها تعتبر عموماً أقل قابلية للتنبؤ من المخاطر الأستاتيكية طالما أنها لا تحدث بدرجة من الانتظام.

2- المخاطر الأستاتيكية: وتتمثل في الخسائر التي ستحدث حتى لو لم تحدث تغيرات في الإقتصاد، فإذا أمكن لنا تثبيت أذواق المستهلكين، والنتاج والدخل والمستوى التكنولوجي، فإن بعض الأفراد سوف يعانون مع ذلك من الخسارة المالية وتتسأ هذه الخسائر من أسباب بخلاف التغيرات في الإقتصاد، مثل أخطار الطبيعة وعدم نزاهة الأفراد الآخرين.

وعلى خلاف المخاطر الديناميكية، لا تكون المخاطر الأستاتيكية مصدر للكسب بالنسبة للمجتمع، وتتضمن الخسائر الأستاتيكية إما تدمير الأصل أو حدوث تغيير في ملكيته (حيازته) نتيجة لعدم النزاهة أو الإخفاق الانسيابي، وتميل المخاطر الأستاتيكية للحدوث بدرجة من الإنتظام بمرور الوقت ونتيجة لذلك تكون قابلة للتنبؤ بوجه عام.⁽¹⁾

3- مخاطر المضاربة: تعرف مخاطر المضاربة بأنها تلك المخاطر التي يتسبب في نشأتها ظواهر يخلقها الإنسان بنفسه ولنفسه حيث يستغل فرصة تغير الأسعار ليحقق من وراءها أرباحاً معينة، وربما قد تكون الظروف غير مواتية والتوقع غير سليم والتنبؤ ليس في محله فيسبب ذلك خسارة مادية، إذن بالنسبة لهذا النوع من المخاطر إذا لم تقع الخسارة فقد تقع مكسب مادي.

4- المخاطر البحتة: يختلف هذا النوع عن سابقه في أن عدم وقوع خسارة مادية لا يعني تحقيق ربح مادي، كما أنه غالباً يكون خارج عن إدارة الشخص وهو يسعى لحماية نفسه منه وذلك بالتقليل من أسباب وقوعه بقدر المستطاع ولمحاولة التحكم في الظواهر المسببة له.⁽²⁾

ثالثاً: المخاطر حسب مسبباتها

1- مخاطر عامة: وهي المخاطر التي تؤثر في النظام الاقتصادي بالكامل، أو في عدد كبير من الأشخاص أو المجموعات داخل النظام الاقتصادي، مثال ذلك: التضخم السريع، البطالة الدورية، ... إلخ.⁽³⁾ فهي نوع من المخاطر ليس للفرد دخل في تحقيقها وتقع خسائرها على جماعات كبيرة من الأفراد وتكون بسبب ظروف طبيعية أو سياسية أو إجتماعية.⁽¹⁾

(1) طارق عبد العال، مرجع سبق ذكره، ص 25-26.

(2) مدني بن بلغيت، تسيير الخطر في المؤسسة لتحدي جديد، مجلة الباحث، العدد 03، جامعة ابن خلدون، ورقلة، 2004، ص 80.

(3) كمال محمود جبرا، مرجع سبق ذكره، ص 226.

الفصل الأول: المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية

2- مخاطر خاصة: وهي تلك المخاطر التي تؤثر على الفرد وليس على المجتمع بأكمله مثل حريق منزل أو سرقة، مع ملاحظة أن هذه المخاطر يمكن أن تؤثر على المجتمع بصورة غير مباشرة.⁽²⁾
وهي التي تتعلق بشخص معين سواء من حيث سبب الخطر أو نتيجته أو كليهما معا.⁽³⁾

المبحث الثاني: أساسيات حول المخاطر المالية

تعتبر المخاطر المالية من أكبر المواضيع والانشغالات التي تهتم بها جميع المؤسسات بمختلف أنواعها. لذا سنستعرض في مبحثنا هذا مفهوم المخاطر المالية، وأسبابها ومراحلها وكذا العوامل المؤثرة في حدوثها.

المطلب الأول: مفهوم المخاطر المالية

تنشأ المخاطر المالية من خلال عمليات لا حصر لها ذات طبيعة مالية شاملة.

أولاً: تعريف المخاطر المالية

تعرف المخاطر المالية على أنها:

- "احتمال تقلب العوائد المستقبلية المتأتية من الاستثمارات كما أنها درجة لا تأكد في قابلية الشركة في تغطية التزاماتها التشغيلية والمالية".⁽⁴⁾
- "التذبذب في صافي الربح بعد الضريبة، أي التذبذب في العائد المتبقي للملاك (حملة الأسهم العادية)، بسبب استخدام مصادر التمويل ذات التكلفة الثابتة المتمثلة في القروض والأسهم الممتازة".⁽⁵⁾
- "ارتفاع مخطر الاستغلال بسبب اللجوء إلى الاستدانة، أي جلب موارد مالية في شكل ديون من شأنه أن يأترب سلباً على مردودية المؤسسة".⁽⁶⁾
- "الخطر الناجم بسبب اعتماد الإدارة المالية على القروض في عملة التمويل، وما تتحمله من تكاليف ثابتة، كالفائدة، أو احتمالات عدم القدرة على تسديد أصل القروض في أوقات الاستحقاق، إضافة إلى الفائدة الثابتة".⁽¹⁾

(1) محمد أحمد أبو زيد، مبادئ التأمين، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2010، ص16.

(2) أسامة عزمي، إدارة الخطر والتأمين، الطبعة الأولى، دار الحامد، عمان، 2007، ص29.

(3) يوسف حجيم الطائي وآخرون، إدارة التأمين والمخاطر، الطبعة الأولى، دار اليازوري، عمان، 2011، ص20.

(4) محمد علي العامري، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص420.

(5) منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية "مدخل تحليل معاصر"، ط4، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1999، ص622.

(6) إلياس بن الساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي "الإدارة المالية"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الجزائر، 2006، ص459.

الفصل الأول: المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن أن نستنتج أن المخاطر المالية هي فرصة حدوث خسارة مالية نتيجة تأثير قوى السوق على أصول وخصوم المؤسسة.

ثانياً: خصائص المخاطر المالية

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص خصائص المخاطر المالية ونوردها كما يلي:

- أن مفهوم المخاطر المالية يرتبط بالمستقبل وهذا المستقبل غير مؤكد.⁽²⁾
- يمكن قياس الخطر المالي كمياً، ويرتبط بالحالة التي يتصف بها المتغير المالي موضع الاهتمام ويتميز الخطر المالي بخاصيتين هما:⁽³⁾
 - أن قيمته في المستقبل غير معلومة على وجه اليقين.
 - أن قيمته في المستقبل تنطوي على إحدى النتائج المحتملة التالية:

نتيجة موجبة: حينما تكون قيمته التي تحققت فعلاً أفضل من القيمة المتوقعة أو المرغوبة.

نتيجة محايدة: حينما تكون القيمة الفعلية مساوية للقيمة المتوقعة أو المرغوبة.

نتيجة سالبة: حينما تكون القيمة الفعلية أسوأ من القيمة المتوقعة أو المرغوبة.

المطلب الثاني: أسباب ومراحل المخاطر المالية

تكمن الأسباب التي تؤدي لتحقيق الخطر المالي، وكذلك مراحلها فيما يلي:

أولاً: أسباب المخاطر المالية

تقسم أسباب المخاطر إلى عوامل داخلية و أخرى خارجية، ويقصد بالأسباب الخارجية تلك الأسباب التي لا تقع تحت سيطرة الإدارة ومن أمثلتها التكنولوجية، والزبائن والمنافسة بالإضافة إلى عوامل أخرى، أما الأسباب الداخلية، فهي تلك التي تقع تحت سيطرة الإدارة ومن أمثلتها الأفراد والإستراتيجية والمنتوج والإعلام

⁽¹⁾ زينب حوري، تحليل وتقدير الخطر المالي في المؤسسات الصناعية، رسالة دكتورا، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006، ص 69.

⁽²⁾ محمد علي محمد علي، مرجع سبق ذكره، ص 08.

⁽³⁾ ريم بونواله، محاضرات في مقياس إدارة المخاطر المالية، مطبوعة مقدمة للسنة الثالثة، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2019، ص 02.

الفصل الأول: المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية

والإتصال. وتعتبر الأسباب الداخلية أهم من الأسباب الخارجية حيث يعزى لها حوالي 90% من حالات الخطر مما يؤكد أن الإدارة هي المسؤولة في المقام الأول عن وصول المؤسسة إلى حالة الخطر.⁽¹⁾

1- الأسباب الداخلية:

ترتبط العوامل الداخلية بعناصر عدة يأتي على رأس هذه العناصر الإدارة بالدرجة الأولى والتي يجب أن تحتوي خيارات متنوعة، فالإدارة تسير الأشخاص والأموال والموارد والآلات والأسواق والوقت، فالمحافظة على بقاء المؤسسة وتحسين قدرتها التنافسية بصورة مستمرة يفترضان إلتقاء عنصرين أساسيين هما أحداث القدرة الكامنة لتحقيق أداء المؤسسة، وتشغيل هذه القدرة وهما النمط بين الجوهرين لعملية التسيير، وسيتم التعرض للأسباب الداخلية الأخرى وهي الإدارة و الأفراد والإستراتيجية، المنتجات، الهياكل والإعلام والإتصال.

- الإدارة (التسيير):

يعرف التسيير على أنه "طريقة عقلانية للتنسيق بين الموارد البشرية، المادية والمالية قصد تحقيق الأهداف المرجوة، وتتم هذه الطريقة حسب السيرورة المتمثلة في التخطيط والتنظيم والإدارة والرقابة للعمليات، قصد تحقيق أهداف المؤسسة بالتوفيق بين مختلف الموارد".

والتسيير يسمح للمديرين بمعرفة النتائج على مستوى مختلف النشاطات بالمؤسسة، ولهذا يجب أن يكون مرنا، متكيفا، مشجعا، وغير ممرکز وهو من عمل الإدارة، لهذا فهو مرتبط بالمستقبل دائما، وبما أن المستقبل يحيطه دائما التأكد المتمثل في عدم توافر كافة الحقائق والمعلومات عما يمكن أن يحدث لاحقا فإن هذا يشكل بعدا هاما للرقابة في مسؤولية الإدارة، ومقدرة الأشخاص الموكلة إليهم إدارة المؤسسات بصورة عامة والصناعية منها بصورة خاصة، لأنه في ضوء التأكد والخطر يجب إتخاذ قرارات لا تظهر آثارها إلا بعد مضي وقت سواء قصر أم طال، إستنادا إلى قدر غير كامل من المعلومات، وعلى ذلك فمهما كانت مقدرة الإدارة من حيث الكفاءة، فإن هناك دوما إحتمال تجاوز النتائج المحققة لما كان متوقعا أو قصورها عن ما هو مقدر، وهو أمر طبيعي في الإدارة، ولكنه يتطلب بعدا آخر هاما، وهو متابعة التنفيذ والتقويم المستمر للنتائج ومراجعة الخطط الموضوعية، وذلك في ضوء ما يتوفر من معلومات جديدة للإدارة، والإدارة الحديثة الواعية هي القادرة على فهم التغيرات، التي تحدث من حولها، وتلتقط منها ما يفيدها، ويحسن من أدائها، ويحقق لها النماء المستمر.

(1) إبراهيم بلقلة، محاضرات في مقياس إدارة المخاطر المالية، مطبوعة موجهة لطلبة الثالثة ليسانس علوم التسيير تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2020، ص 09.

- الأفراد:

إن الأفراد العاملين، والذين يوجدون القيمة المضافة، يجب أن يدرسوا من حيث الأجور الممنوحة لهم، ومعرفة أوضاعهم النفسية والاجتماعية، وكذا عامل التغيب لديهم ومستوى إنتاجيتهم، حيث تشكل الأجور عامل كبح أو عامل دفع لزيادة إنتاجية العمل وتحسين نوعية المنتجات أو الخدمات، لذا فإن إحدى المهام الرئيسية للمؤسسة هي اختيار الطريقة المثلى لاحتساب أجور العمال، التي تحدث لديهم شعورا بالرضا والارتياح إضافة طبعا للحوافز المادية والمعنوية، التي تحقق الإستمالة الدائمة للعمال والرفع من كفاءتهم الإنتاجية.

كما أن المعرفة تعد عاملا جوهريا بالنسبة للأفراد لتحسين الإنتاج، ومحدد أساسيا للإنتاجية، أي أنه يوجد تضافر قوي بين المعرفة والقدرة الإنتاجية بالإضافة إلى أن المعرفة تعد معينا متجددا ودائب التنامي ولذلك فمن الضروري إيلاء مهام إكتساب المعرفة لمنظومة مجتمعية كفؤة، تتسم بالنشاط والمرونة وتكسب الأفراد كفاءة وفعالية.

- الإستراتيجية:

تعد الإستراتيجية في نظر بعض المهتمين بأنها "تتمثل في إعداد الأهداف، والغايات الأساسية طويلة المدى للمؤسسة، أو إختيار خطط العمل، وتخصيص الموارد الضرورية لبلوغ هذه الغايات". كما أنها لدى أحدهم هي مجموعة القرارات المهمة للإختيارات الكبرى للمنظم المتعلقة بالمؤسسة في مجموعها والرامية أساسا إلى تكييف المؤسسة مع الغير، وكذا تحديد الغايات الأساسية من أجل الوصول إليها.

وهكذا يتضح بأن الإستراتيجية ترتبط بقرارات المؤسسة المهمة سواء على مستوى المالية أو الإنتاج، أو الأفراد أو التسويق، وهي ترتبط بالمؤسسة ومحاولة التحكم في مصيرها مع تحمل المخاطرة والمنافسة بغرض الوصول إلى الهدف، ذلك أن إستراتيجية المؤسسة هي إختيار الطرق وإستعمال الوسائل للوصول إلى الأهداف المحددة، وهي تسمح للمسير في المؤسسة بالإعداد المنهجي للمستقبل، والتقدير طويل المدى، وإدارة التحكم في مصير المؤسسة وتنتج أيضا الخطر، وعدم اليقين العائد إلى المحيط وعامل المنافسة.⁽¹⁾

- المنتجات:

إن المنتجات لها عمر محدد، ومتسارع مع مستوى التطور التقني، والمؤسسة التي تود البقاء مستقبلا هي التي تعد دائما البحث عن منتجات جديدة تحل محل المنتجات التي لم تعد مقبولة أو تؤدي إلى تحمل أخطار كبيرة، ذلك أنه كلما كان المنتج أكثر تخصصا كلما كان الخطر الذي تتحمله المؤسسة كبيرا.

(1) ابراهيم بلقطة، مرجع سبق ذكره، ص13.

الفصل الأول: المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية

وتختلف المؤسسة الإنتاجية عن المؤسسة التجارية في هذا الصدد، فالمؤسسة التي تباع ولا تقوم بأية عملية تحويل يكون الخطر الذي تتحمله صغيراً لأنها تمول سوى دورة قصيرة المدى، في حين أن دورة إنتاج طويلة المدى معناه زيادة عامل التمويل، الذي يمتد منذ شراء المواد الأولية إلى بيع المنتج النهائي، ضف إلى هذا خطر المؤسسات التي تعاني قيود المنتج الموسمي في مرحلة الشراء (صناعة المعلبات الغذائية) أو في مرحلة البيع (صناعة اللعب والألبسة الموسمية) إضافة إلى تخزين المنتجات وما تتحمله المؤسسة من خطر في ذلك.

- الهياكل :

يعتبر الهيكل هو الأسلوب الذي من خلاله تنظم الأقسام والمسؤوليات والصلاحيات وإن هيكل المؤسسة يجب أن يخدم تطور الأفراد، وتحسين أدائهم، لا أن يكون عقبة لهم بدعوى الرقابة وضرورة التسيير تستدعي ذلك. وعموماً هناك تعاريف كثيرة ومتعددة لهيكل أو بنية المؤسسة، ولكن أغلبية هذه التعاريف تتفق على عنصرين أساسيين يميزانها وهما الثبات والدوام، اللذان يظهران في المؤسسة على أساس متغيرين إثنين يعطيان تحليلين محوريين:

- المحور الأفقي، الذي يقابله مفهوم تقسيم العمل.
- المحور العمودي، الذي يقابله تنسيق العمل.⁽¹⁾

حيث يتعلق المحور الأفقي بمهام كثيرة تتطلب قدرات متخصصة حسب نوعية الثلاثي: السلع، الأسواق، التكنولوجيا. في حين يمثل المحور العمودي مفهوم تنسيق العمل، الذي يتم في إطار سلم تدريجي، والذي يعطينا نظام السلطة المتعلق بنمط القرارات. ويمكن تعريف هيكل المؤسسة بأنه "يمثل كيفية توزيع المهام وممارسة السلطة، وتحديد العلاقات بين مختلف المسؤولين (يعني التنسيق)".

- الإعلام والاتصال:

إذا ما تم التحول بالحديث لنقطة الإعلام والاتصال فإنه لابد من الإشارة بأن يكون هذا المجال محل رغبة أكيدة، وإهتمام بالغ بالنسبة للمؤسسة ويؤكد أحد المؤلفين في هذا الباب بأنه "من الضروري الرغبة في الإهتمام الجديدة، يجب أن يتسم الجميع بروح التعلم والرغبة في المعرفة"، ذلك أن الإدارة تستخدم المعلومات في قيامها بجميع وظائفها من تخطيط وتنفيذ ورقابة، كما أن إدارة المعلومات تعد في حد ذاتها من وظائف الإدارة الضرورية فهي تأخذ على عاتقها توفير المعلومات اللازمة لها بالسرعة والدقة والتكلفة المناسبة

⁽¹⁾ نسيمه بروال، إستراتيجية إدارة المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم بواقي، 2011، ص ص 87-88.

الفصل الأول: المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية

لترشيد المهام المختلفة في المؤسسة. والإعلام يجب أن يمرر في المؤسسة في الإتجاهين من القمة للقاعدة والعكس، لأن الأسوء هنا أن يتلقى أي فرد عامل معلومة عن المؤسسة من خارجها، والأخطر أن يقطع المدير خط سير المعلومات منه للقاعدة الموجودة، فهناك من يجعل هذه الأخيرة، أي المعلومة ضمن عناصر الإنتاج، التي كان يقال في الماضي بأنها "الطبيعة والعمل ورأس المال"، المعلومة أصبحت الآن هي الأساس، فمن يملك المعلومة يملك عناصر التقدم ومن لا يملك المعلومة أو من لا يستطيع استخدامها محكوم عليه بالإنقراض⁽¹⁾.

2- الأسباب الخارجية:

ترتبط العوامل الخارجية عموماً بالمحيط الخارجي للمؤسسة وهو العامل الذي له تأثير أكبر على هذه الأخيرة، ولكنه لا ينشأ عنها، فهو مجموع القوى والقرارات والقيود، التي تمارس تأثيراً على نشاط المؤسسة ونموها ولا تتمكن المؤسسة من الرقابة على كل العوامل والعناصر التي تنتمي إلى هذا المحيط، ومن الأسباب الخارجية ما يلي:

- التكنولوجيا:

يؤثر العامل التكنولوجي في نشاط المؤسسة تأثيراً بالغاً إذ للتكنولوجيا إرتباط كبير بطرق الإنتاج والعتاد المتاح، والمؤسسة مدعوة إلى مسايرة التطور التقني، الذي يسمح بدرجات عالية من الكفاءة الإنتاجية، ويمكن أن تتولد من تطبيق الأساليب الإنتاجية القائمة بشكل أكثر فعالية، فكلما حصلت المؤسسة على خبرة أكثر في تطبيق عملية إنتاجية معينة، سوف تكون هناك فرص متاحة لتحسين الأساليب الفنية للإنتاج. وأن الدفاع الأكبر لتبني تكنولوجيات جديدة هو زيادة الربحية، وتدعيم فرص من أجل النجاح التسويقي، بمقابلة إحتياجات ورغبات المستهلكين بشكل أفضل لإجتذاب المشتركين بعيداً عن المؤسسات المنافسة، ذلك أن الإبتكارات التكنولوجية المتعلقة بالمنتجات يمكنها إدخال منتجات جديدة إلى السوق تتصف بخصائص أكثر جاذبية مثل سعر أقل أو جودة أعلى، أو خدمات أكثر بعد البيع، أو قدر أكبر من التحمل أو ضمان أطول، أو ملائمة أحسن.⁽²⁾

- العملاء:

يتحدد العملاء في قطاع إقتصادي ضيق على مستوى دولي، ثم أن تنوع الأسواق يؤدي إلى تنوع العملاء ويفرض على المؤسسة تنوع المنتجات وتعددتها، ولأن البيع والتسويق بتطور العلوم وتكنولوجيا العصر فإن المؤسسات تبدل جهداً عملياً لحسن إختيار الأسواق المستهدفة لتوزيع السلع والخدمات، وما

⁽¹⁾ مرجع سابق، ص 88-89

⁽²⁾ أبراهيم بلقطة، مرجع سبق ذكره، ص 10.

الفصل الأول: المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية

يتطلب من تحليل للأسواق والتي تتطلب الوصول إلى قرارات تسويقية تحقق أهداف المؤسسة الممثلة في تلبية إحتياجات المستهلكين ليس فقط من حيث جودة المنتجات والخدمات وكسب الأسواق بل تعددت العملية التسويقية إلى ما هو أكثر من ذلك وهو حسن إختيار الأسلوب الأمثل لتسويق أفكارها وترويج وجهة نظرها فيما يتعلق بالعملية التسويقية لإشباع حاجات المستهلكين كانت رغباتهم وجنسهم وعمرهم وميولهم وقدراتهم الشرائية.

- المنافسة:

قد تتعرض المؤسسة لمنافسة جهوية أو وطنية أو دولية، بحيث أن كل نشاطاتها تكون خاضعة لهذه المنافسة، فمحيط المؤسسة على هذا المستوى يمكن أن يتشكل إذن من مؤسسات أخرى تنتمي لنفس القطاع الذي تنشط فيه، ومن المؤسسات التي تعد ضرورية لسير المؤسسة وتطورها وتكون درجة المنافسة بين المؤسسات الحالية قوية عندما يكون:

- عدد المنافسين كبيرا ولهم موارد مماثلة؛
- نمو ضعيف لقطاع النشاط؛
- تكاليف التحول عند القطاع مرتفعة؛
- والحواجز التي تمنع الخروج من القطاع القوية.

- البيئة الاقتصادية :

تشير البيئة الاقتصادية إلى خصائص وعناصر النظام الاقتصادي الذي تعمل فيه المؤسسة ومن أمثلتها: الدخل، الطلب ومدى توافر عوامل الإنتاج، معدلات التضخم، أسعار الفائدة، السياسات النقدية والمالية للدولة، المناخ العام للإستثمار ودورة الأعمال.

ومن التغيرات الاقتصادية التي تلعب حاليا دورا ملموسا ومؤثرا على البيئة الاقتصادية للمؤسسة هو الإتجاه نحو العولمة وتحرير الاقتصاد في كثير من الدول والإتجاه نحو الخصخصة إلى إتفاقية الجات والسوق الأوروبية المشتركة وتوحيد العملة الأوروبية.⁽¹⁾

- البيئة الإجتماعية والثقافية:

تأثير البيئة الإجتماعية تأثيرا كبيرا على التدفقات النقدية للمؤسسة وهذا لأنها تأثر بدرجة ملموسة في جانب الطلب على منتجات المؤسسة وكذلك على القيم والقواعد وممارسات العاملين داخل المنظمات،

⁽¹⁾ جمال يعطيش، التمويل والمخاطر المالية للإستثمارات في المؤسسة، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2009، ص56-60.

الفصل الأول: المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية

بالإضافة للمحيط الثقافي، وهو ما يعني مجموعة المحددات العامة لأذواق المستهلكين والقيم السائدة في هذا المجال، التي تصبغ طلباتهم لمنتجات المؤسسة وخدماتها، أو ما يتطلبه من مراعاة للتكوين المتاح للعمال، ومستواهم الثقافي والتعليمي، ونسبة الأمية في المجتمع الذي يعيشون فيه.

- البيئة السياسية والتشريعية:

يأثر المحيط القانوني بما يفرضه من تشريعات العمل، وقانون الضرائب، ونقابات مهنية، وقوانين متعلقة بالبيئة وحمايتها، وقوانين الإستثمار والإسترداد والتصدير والمحيط السياسي بما يمثله أيضا من هيئات وتنظيمات وأفراد يجمعهم هدف أساسي هو تسيير المجتمع ككل تأثيرا كبيرا على التدفقات النقدية للمؤسسة، وهذا ما أثبتته دراسة قام بها البنك الدولي أن المخاطر السياسية لاسيما في الدول النامية هي العنصر الأساسي عند إتخاذ القرار الإستثماري.

- البيئة الطبيعية:

وتشمل العناصر البيئية النابعة من الطبيعة نفسها، مثل المناخ، وطبيعة التربة، والموارد الطبيعية المتاحة في كل دولة، والتي تأثر بدورها على المؤسسات من حيث أنها تقدم لها الفرص والتهديدات⁽¹⁾.

ثانيا: المراحل التي يمر بها الخطر المالي

إن أهم المراحل التي يمر بها الخطر المالي هي:

1- مرحلة ما قبل ظهور الخطر المالي:

وتعد هذه المرحلة الأولى من مراحل الخطر المالي وهي مرحلة ظهور بوادر الفشل الذي يربطها أحد المؤلفين بالعديد من الظواهر السلبية منها: ⁽²⁾

- النقص في الطلب على منتجات المؤسسة؛
- ضعف كفاءة طرق أساليب الإنتاج؛
- ضعف الموقف التنافسي للمؤسسة؛
- الزيادة في تكاليف التشغيل؛
- إنخفاض معدل دوران الأصول؛
- الزيادة في التوسعات الإستثمارية بدون توافر رأس المال الكافي لمواجهتها؛

(1) نسيمه بروال، مرجع سبق ذكره، ص 85.

(2) زينب حوري، مرجع سبق ذكره، ص 76

- إنعدام التسهيلات المصرفية الكافية.

2- مرحلة التدفق النقدي المنخفض:

في هذه المرحلة تعاني المؤسسة من عدم قدرتها على مقابلة التزاماتها، ولكن تكمن المشكلة في أن هذه الأصول ليست سائلة بالدرجة الكافية بالإضافة إلى أن رأس المال العامل اللازم مجمد في المخزون والمديون، ويجب الإشارة إلى أنه من الممكن ألا تحدث الخسارة الاقتصادية في هذه المرحلة وأنه ربما تستمر في هذه المرحلة ليوم واحد فقط أو تستمر لعدة شهور ولمعالجة هذا الضعف المالي يمكن للمؤسسة اللجوء إلى اقتراض أموال كافية لمواجهة احتياجاتها النقدية الفورية⁽¹⁾.

3- مرحلة العسر المالي المؤقت :

هذه المرحلة تتسم بعدم قدرة المؤسسة على الحصول على النقدية بالطرق المألوفة لديها لمقابلة التزاماتها العادية، أي أنها تنتقل لحالة العسر القانوني، مما يستدعي إتخاذ إجراءات مشددة، وقد يلجأ الدائنون إلى تعيين متخصص في مجال الإستثمارات المالية.

4- مرحلة العسر المالي الكلي :

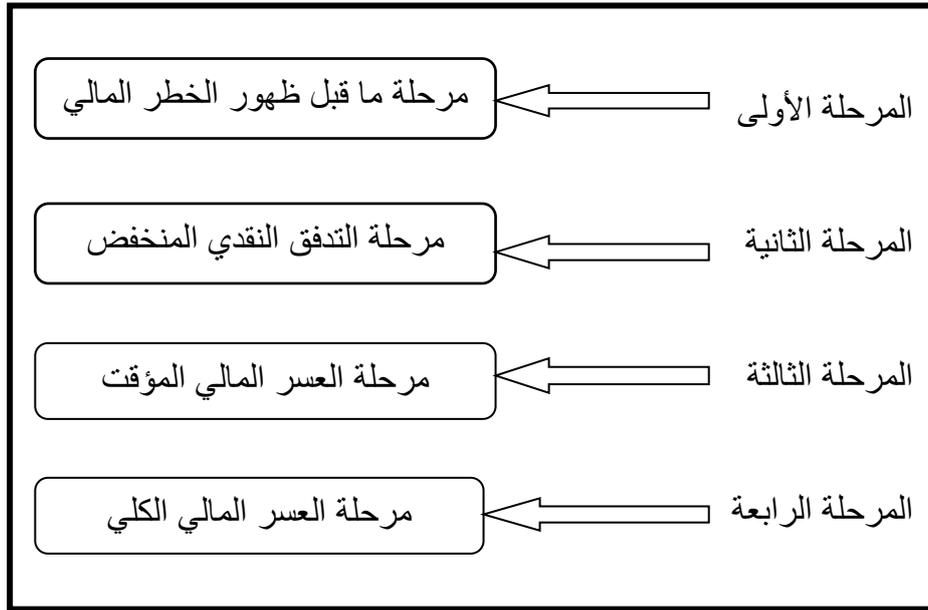
في هذه المرحلة يحصل العسر الكلي بحدوث الفشل، حيث تكون أصول المؤسسة غير قادرة على دفع الإلتزامات الكلية إتجاه الدائنين والمساهمين. مما يؤدي بأصحاب المشروع بالإجتماع مع كل إدارة المؤسسة الحالية، وأصحاب الحقوق، واستدعاء مجلس الإدارة الحالي الذي كان سببا في إحداث أزمة والوصول بها إلى هذه المرحلة المتقدمة من الخطر مع تقديم المسؤولين عن الخطر للمحاكمة، ثم تعيين مفوض على المؤسسة ومنحه كافة الصلاحيات للقيام بعمليات الإصلاح المطلوبة سواء من خلال عمليات الدمج، أو التصفية أو عمليات الإقالة من الخطر المالي وإعادة المؤسسة إلى مسيرتها الطبيعية.⁽²⁾

ويمكن تلخيص مراحل التعثر وفق الشكل التالي :

(1) نوال زروق وبوعريوة مسيكة، دور أدوات التحليل المالي في إدارة الخطر المالي، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، جامعة محمد الصديق بن يحيى، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جيجل، 2015، ص54.

(2) حوري زينب، مرجع سبق ذكره، ص76.

الشكل رقم (1): يوضح مراحل الخطر المالي



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على معلومات نظرية.

المطلب الثالث : العوامل المؤثرة في حدوث المخاطر المالية

يوجد العديد من العوامل المؤثرة في المخاطر المالية أهمها:⁽¹⁾

1- التغيرات التنظيمية والإشرافية:

قامت العديد من الدول بفرض قيود تنظيمية على عمل الشركات للتقليل من مخاطر المنافسة بينها، وتشجع الشركات على الإلتزام بالمبادئ السليمة، والتسهيلات التي يمكن تقديمها للعميل الواحد من أجل الحد من المخاطر خوفا من الأزمات المالية، الأمر الذي كان له أثر إيجابي في إدارة المخاطر.

2- عدم إستقرار العوامل الخارجية:

لقد زاد عدم إستقرار أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات ودخول الشركات الكبرى خاصة المتعددة الجنسيات منها إلى الأسواق المالية من حدة المنافسة، الأمر الذي أدى إلى ابتكار العديد من أدوات التغطية المستقبلية، وهو ما نتج عنه وجود مخاطر من نوع جديد لم تكن سابقا.

⁽¹⁾ شعبان فرح، محاضرات في مقياس العمليات المصرفية وإدارة المخاطر، مطبوعة مقدمة لطلبة ماستر، تخصص النقود والمالية، وإقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بويرة، 2013، ص ص 61-62.

3- المنافسة :

من مزايا المنافسة إجبار الشركة من طرف المنافسين على تقديم أفضل الخدمات بأقل تكلفة، كما أنها تقوم بمكافأة الأفضل بين المنافسين، وهذا ما من شأنه أن يؤدي من جهة أخرى إلى زيادة المخاطر.

4- التطورات التكنولوجية :

إن التطور التكنولوجي يعتبر من العوامل الإيجابية التي أدت إلى التعرف على المخاطر وإدارتها بطريقة أفضل، إلى جانب تمكنا من إدخال منتجات جديدة مثل: الدفع الإلكتروني، إلا أن هذه التطورات خلقت في الوقت نفسه مخاطر جديدة مثل تصفية الدفعات.

المبحث الثالث: أشكال المخاطر المالية

باعتبار المؤسسة الاقتصادية العصب المحرك لقطاع الأعمال والمال، فهي لم تكن بمنء عن التحولات الاقتصادية العالمية التي عمقت أنشطتها وعظمت أرباحها ووسعت نطاقها لتتجاوز نمط الأداء التقليدي المقيد مكانا وزمانا، إلا أنها في المقابل عززت من حجم وشدة المخاطر المالية التي تواجهها، لذلك خصص هذا المبحث للوقوف على أهم المخاطر المالية التي تواجه المؤسسة الاقتصادية.

المطلب الأول: مخاطر السوق

تتعرض المؤسسات لعدة مخاطر تؤثر على أنشطتها وأرباحها، ومن أهم المخاطر الأساسية التي يتوجب على المؤسسة مراقبتها نجد مخاطر السوق .

أولاً: تعريف مخاطر السوق

- تعرف مخاطر السوق بأنها الخسارة التي يمكن أن تتجم جراء تغيرات غير متوقعة في القيمة السوقية للأدوات المالية، كما تعرف بأنها مخاطر تقلب قيمة الموجودات نتيجة للتغيرات في متغيرات السوق مثل معدلات الربح وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم.⁽¹⁾
- تعرف مخاطر السوق بأنها المخاطر المتعلقة بالإيرادات نتيجة التغيرات في أسعار الفائدة والتقلبات في أسعار الصرف وأسعار الأوراق المالية وأسعار السلع.⁽²⁾

(1) فاروق فخاري ، أهمية النماذج الرياضية في إدارة وقياس مخاطر السوق مع الإشارة لتجربة استخدام نموذج القيمة المعرضة للخطر على مستوى البنوك المصرفية، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد8، العدد1، جامعة احمد درعة، أدرار، مارس2020، ص179.

(2) الويزة أوصغير، مخاطر السوق في البنوك الدولية وإستراتيجيات إدارتها حسب معايير الدولية للجنة بازل، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، المجلد6، العدد10، المركز الجامعي البيض، الجزائر، جوان2020، ص71.

الفصل الأول: المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية

- تتمثل مخاطر السوق في المصارف التقليدية في أسعار الصرف وأسعار الفائدة وتقلب أسعار السوق وتسمى كذلك بالمخاطر التجارية أو مخاطر تقلبات الأسعار، وهي مخاطر مالية ناتجة عن تقلب قوى العرض والطلب وتقلب الأسعار في السوق، وتتأثر بها كل المؤسسات المالية ولا يمكن التخلص منها بالتنوع، وهي المخاطر التي يحرص المصرف على تفاديها لذلك سعت المصارف إلى أن تكون هذه المخاطر في حدها الأدنى الممكن ضمن إطار الضوابط.

- كما تعتبر الأدوات والأصول التي يتم تداولها في السوق مصدرا لهذا النوع من المخاطر التي تأتي إما لأسباب متعلقة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية أو الجزئية، فمخاطر السوق العامة تكون نتيجة التغير العام في الأسعار والسياسات على مستوى الإقتصاد ككل، أما مخاطر السوق الخاصة فتنشأ عندما يكون هنالك تغير في أسعار الأصول والأدوات المتداولة نتيجة ظروف خاصة بها، فنجد أن الأدوات المالية الإسلامية التي تقوم على موجودات مثل المرابحة، والسلم والإستصناع التي تقوم على بيع أو شراء الموجودات. ومن التعاريف السابقة يمكن اختصار تعريف خطر السوق على أنه الخسارة الناتجة عن التغيرات في أسعار السوق.⁽¹⁾

ثانيا : أنواع مخاطر السوق

تدرج تحت عنوان مخاطر السوق عدة مخاطر فرعية والمتمثلة في مخاطر سعر الفائدة، مخاطر سعر الصرف ومخاطر أسعار الأوراق المالية ومخاطر أسعار السلع، وفيما يلي شرح لكل نوع من مخاطر السوق .

- مخاطر سعر الفائدة :

هي المخاطر الناتجة عن احتمال حدوث إختلاف بين معدلات العائد المتوقعة ومعدلات العائد الفعلية بسبب حدوث تغير في أسعار الفائدة السوقية خلال المدة الإستثمارية.⁽²⁾

وتعرف مخاطر أسعار الفائدة بأنها مخاطر تراجع الإيرادات نتيجة لتحركات أسعار الفائدة، وتولد معظم بنود الميزانية الختامية إيرادات وتكاليف يتم ربطها بأسعار الفائدة بواسطة مؤشر، وحيث أن أسعار الفائدة غير المستقرة لذلك فإن الإيرادات تكون غير مستقرة أيضا، وأي شخص يسلف أو يقترض يكون معرضا لمخاطر سعر الفائدة، فالمقترض الذي يكسب سعرا يكون معرض لمخاطر أن تهبط الإيرادات بهبوط أسعار الفائدة والمقترض الذي يدفع فائدة متغيرة يتكبد تكاليف أعلى عندما ترتفع أسعار الفائدة، وكلا الموقفين

(1) أرندة جرودي ، أثر مخاطر السوق على الأداء المالي للمصارف الإسلامية وآليات إدارتها وفق معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية ولجنة بازل، أطروحة دكتورا في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك وتأمينات، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2020، ص57.

(2) محمد مطر وفايز تيم، إدارة المحافظ الإستثمارية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص43.

الفصل الأول: المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية

فيه مخاطرة لأنهما يولدان إيرادات وتكاليف مرتبطة بالأسعار السوقية بواسطة مؤشر معين أما الجانب الآخر للعملية فهو أنهما يتيحان فرصا للكسب أيضا.⁽¹⁾

- مخاطر سعر الصرف :

وهي المخاطر الناتجة عن تذبذب أسعار العملات الأجنبية، وبالتالي التأثير على الأصول والالتزامات المسعرة بالعملات الأجنبية، الأمر الذي يقتضي إماما بأسباب تقلبات أسعار الصرف.⁽²⁾

وتعرف بأنها مخاطر الخسارة المرتبطة بتقلبات أسعار الصرف، وتعني الخسائر المحتملة التي تتعرض لها المؤسسة جراء تغيرات تكافؤ الصرف بين عملية نقدية محلية وعملية نقدية أجنبية. وهذه التغيرات تتأثر عادة بمكاسب أو بخسائر أسعار الصرف. وبصفة عامة يمكن تعريف مخاطر أسعار الصرف بأنها المخاطر الناجمة عن تقلب أسعار صرف العملات في المعاملات الآجلة التي تعقدها المؤسسة الاقتصادية دولية النشاط، ويترتب عن تلك التقلبات حدوث نتائج إما إيجابية أو سلبية.⁽³⁾

- مخاطر أسعار الأوراق المالية :

هي خطر تدني القيمة السوقية لأحد الأدوات المالية بمرور الزمن، بسبب التدني في أسعار الصرف وأسعار الفوائد ويحدث مثل هذا الخطر عندما يطرأ تغير في أسعار الصرف وأسعار الفوائد حيث يؤدي هذا التغير في قيمة الأصل، ونظرا لأن المصرف يقوم بالإستثمار في محافظ الأوراق المالية، فإنه عرضة بشكل كبير لأن تنخفض أسعار هذه الأوراق محققة بذلك خسارة له.

وتنشأ هذه المخاطر نتيجة تقلبات أسعار الأوراق المالية في أسواق رأس المال إستجابة لأحداث خارجية سواء بفعل عوامل حقيقية أو عوامل مصطنعة وغير أخلاقية كالإشاعات.

- مخاطر أسعار السلع :

وهي ما يصلح على تسميتها بمخاطر التضخم الناتجة عن الإرتفاع العام والمستمر في سلة أسعار السلع المختلفة، ومن ثم إنخفاض القدرة الشرائية للعملة.

الخسارة المحتملة بسبب التغير المعاكس في أسعار السلع، حيث أن قيمة السلع تتقلب بصفة كبيرة بسبب التغيرات في الطلب والعرض.

(1) الويزة أوصغير، مرجع سبق ذكره، ص 71.

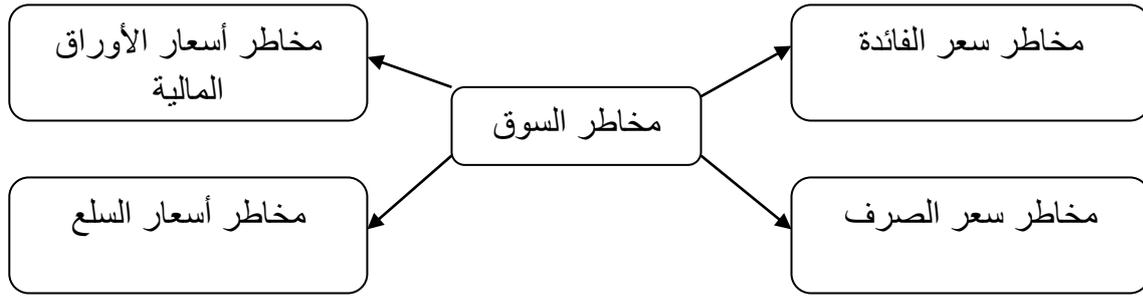
(2) فاروق فخاري، مرجع سبق ذكره، ص 180.

(3) سارة طيب، دور إدارة المخاطر المالية في حماية المؤسسة الاقتصادية من الفشل المالي، أطروحة دكتورا في العلوم التجارية، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2017، ص 18.

الفصل الأول: المخاطر المالية في المؤسسة الإقتصادية

ترتبط هذه المخاطر بتأثر التدفقات النقدية بالتقلبات المحتملة في أسعار الشراء والبيع في سوق السلع والخدمات. فمنتجات المؤسسة معرضة لإمكانية تناقص قيمتها بفعل عوامل العرض والطلب، المنافسة، السياسات الإقتصادية، العلاقات الدولية والأزمات⁽¹⁾.

الشكل رقم (2): أنواع مخاطر السوق



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على معلومات نظرية.

المطلب الثاني : مخاطر الإئتمان

تعتبر المخاطر الإئتمانية من أهم المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات والبنوك التجارية. سوف نتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم مخاطر الإئتمان وتصنيفها، كما نذكر أيضاً أسباب مخاطر الإئتمان.

أولاً: مفهوم مخاطر الإئتمان

تنشأ مخاطر الإئتمانية عن إحصائية عدم قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته في الوقت المحدد والتي تتأثر بها إيرادات المؤسسة ورأس المال، يمكن التطرق إلى مجموعة من التعاريف حول المخاطر المالية.

1- تعريف المخاطر الإئتمانية:

- يقصد بالمخاطر الإئتمانية بأنها المخاطر التي تنشأ بسبب السداد بالكامل وفي الوقت المحدد مما ينتج عنها خسارة مالية.⁽²⁾

- المخاطر الإئتمانية هي خسارة محتملة يتضرر من جرائها المقرض ولا يواجهها المقترض، ولذلك فهي تصيب كل شخص يمنح قرضاً، سواء كان بنكاً أو مؤسسة مالية أو منشأة أعمال تتبع لأجل.⁽³⁾

⁽¹⁾ الويزة أوصغير، مرجع سبق ذكره، ص72.

⁽²⁾ أحمد عابد محمد عبد الباري، تحليل العلاقة بين فاعلية إدارة المخاطر الإئتمانية وحجم المخاطر التي قد تتعرض لها البنوك الخاصة، مجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد7، العدد3، جامعة قناة السويس، 2016، ص156.

⁽³⁾ شوقي بورقية وهاجر زراقي، إدارة المخاطر الإئتمانية في المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص182.

الفصل الأول: المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية

- هي المخاطر التي تربط بالطرف الآخر في العقد، أي قدرته على الوفاء بالتزاماته التعاقدية كاملة في موعدها كما هو منصوص عليه في العقد.⁽¹⁾

2- خصائص المخاطر الائتمانية: تمتاز المخاطر الائتمانية ببعض الخصائص نذكر منها: ⁽²⁾

- المخاطر الائتمانية هي نوع من أنواع المخاطر يركز على ركني الخسارة والمستقبل؛
- تتمثل المخاطر الائتمانية عن أي خلل في العملية الائتمانية بعد إنجاز عقدها سواء كان في المبلغ الائتماني (المبلغ الأصلي وفوائده) أو توقيتات السداد، حيث أن المخاطر الائتمانية لا تتعلق بعملية تقديم القرض أو الائتمان فحسب بل تستمر حتى إنتهاء عملية تحصيل كامل المبلغ المتفق عليه؛
- المخاطر الائتمانية هي خسارة محتملة يتضرر من جرائها العميل ولا يواجهها المدين، ولذلك فهي تصيب كل شخص يمنح إئتمانا، مؤسسة كانت أو لمنشأة مالية أو منشأة أعمال تتبع بالآجل. إن السبب الرئيسي وراء المخاطر الائتمانية هو المدين بسبب عدم إستطاعته أو عدم إلتزامه أو عدم قيامه برد أصل الإئتمان وفوائده؛
- لا تقتصر المخاطر الائتمانية على نوع معين من الإئتمان بل على جميعه، ولهذا فإن جميع القروض والإئتمانات محفوفة بدرجة معينة من المخاطر، بل لا يمكن لأي مصرف أن يستمر بأعماله إذا لم يتعرض إلى بعض القروض المحفوفة بالمخاطر.

ثانيا: تقسيمات مخاطر الإئتمان

هناك ثلاث أقسام للمخاطر الائتمانية متمثلة فيما يلي: ⁽³⁾

- 1- **مخاطر العجز عن السداد:** هي إحصائية حدوث عجز عن السداد، وحدث العجز عن السداد يجب أن يعرف، ثم يتم استعراض البدائل الممكن استخدامها لتقدير احتماليتها.
- 2- **مخاطر التعرض للمخاطرة:** تتولد مخاطر التعرض للمخاطرة بواسطة عدم التأكد السائد مع المبالغ المستقبلية المعرضة للمخاطرة، وبالنسبة لبعض التسهيلات، لا تكون هناك مخاطرة تعرض قريبا، ويتم سداد الإئتمان المستهلك في نطاق جدول زمني تعاقدية بحيث تكون الأرصدة المعلقة المستقبلية معروفة مسبقا بإستثناء حالة الدفع المسبق.

⁽¹⁾ عبد الناصر براني أبو شهد، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص67.

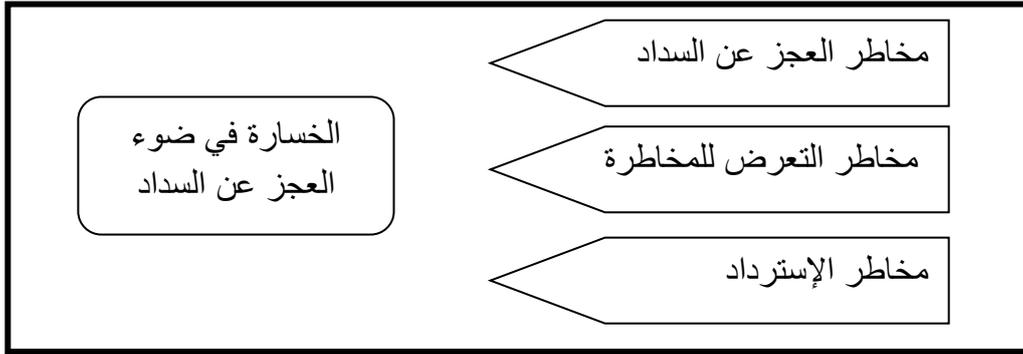
⁽²⁾ جماع مخطار وآخرون، تحديات البنوك التجارية وإدارة المخاطر الائتمانية وفق إتفاقيات بازل في الدول العربية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد5، العدد1، جامعة طاهري محمد، بشار، 2019، ص382.

⁽³⁾ بن معمر علي وجيلالي عمير، معايير لجنة بازل في ظل إدارة المخاطر الائتمانية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارة، المجلد13، العدد1، مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2020، ص142.

الفصل الأول: المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية

3- مخاطر الإسترداد: إن الإسترداد في حالة العجز عن السداد لا يمكن التنبأ بها، وهي تتوقف على نوعية العجز عن السداد وعوامل عديدة مثل الضمانات المستلمة من المقترض، نوعية مثل الضمانات التي يمكن أن تكون ضمان أو ضمانات طرف ثالث، والسياق الموجود وقت العجز عن السداد.

الشكل رقم (3): يمثل تقسيمات مخاطر الإئتمان



المصدر: طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص244.

ثالثا: أسباب مخاطر الإئتمان

من خلال ما سبق يتضح لنا أنه مهما كان المستفيد من القرض سواء كان منظمة أو شخصا أو منظمة قرض أو حتى حكومة، تبقى دائما المخاطر الإئتمانية محتملة، وأسباب ذلك متعددة يمكن تقسيمها كالتالي:

- 1- المخاطر العامة: وتتمثل في المخاطر الناجمة عن عوامل خارجية يصعب التحكم فيها كوضعية السياسية والإقتصادية للبلد الذي يمارس فيه المقترض نشاطه أو ما يعرف بخطر البلد.
- 2- المخاطر المهنية: وهي المخاطر المرتبطة بالتطورات الحاصلة التي يمكن أن تؤثر في نشاط قطاع إقتصادي معين، كالتطورات التكنولوجية ومدى تأثيرها على شروط ونوعية وتكاليف الإنتاج، والتي تهدد المنظمات التي لا تخضع للتحديث المستمر وبالزوال من السوق وعدم قدرتها على التسديد.⁽¹⁾
- 3- المخاطر الخاصة والمرتبطة بالمقترض: وهي المخاطر الأكثر إنتشارا وتكرارا والأصعب للتحكم فيها، نظرا لأسبابها المتعددة والكثيرة والتي تؤدي إلى عدم التسديد، ويمكن تقسيمها إلى:⁽²⁾
 - الخطر المالي: وهو مرتبط بمدى قدرة المنظمة على تسديد ديونها في تواريخ الإستحقاق المحددة والمتفق عليها.

(1) سلمان زيدان، إدارة الخطر والتأمين، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص107.

(2) شروق حدوش، محاضرات في مقياس إدارة المخاطر المالية، مطبوعة مقدمة للسنة الثانية ماستر، تخصص مالية المؤسسة، 2020، ص12.

الفصل الأول: المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية

- **مخاطر الإدارة:** وهي مجمل المخاطر المرتبطة بنوعية الإدارة القائمة في المنظمة من حيث خبرة وكفاءة مسيرها، وكذلك النظم المنطبقة فيما يتعلق بالرقابة بمختلف أنواعها كالرقابة على المخزون والرقابة الداخلية.

- **خطر البلد:** ظهر هذا النوع من المخاطر مع بداية الثمانينات من القرن الماضي، ويظهر هذا الخطر عند تقديم قرض لشخص ما يمارس نشاطه في بلد أجنبي ويصبح غير قادر على الوفاء بالتزاماته نتيجة لتهديد أو فرض قيود على عملية تحويل للعملة الصعبة للبلد الذي يمارس فيه نشاطه، وبالتالي تؤثر مجمل هذه الظروف سلبا على إمكانية المقترض في النشاطات والتوزيع.

- **الخطر القانوني:** وهو مرتبط أساسا بالوضع القانوني للمنظمة التي يتعامل معها البنك.

المطلب الثالث: مخاطر السيولة

يعد موضوع السيولة من المواضيع المهمة في المؤسسة الاقتصادية وشغلها الشاغل في عملها اليومي، ويرجع ذلك للأهمية الكبيرة التي تكسبها فالسيولة تعبر عن قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل فهي من الأهداف الأساسية التي تدور حولها مجموعة من القرارات المالية.

أولاً: تعريف خطر السيولة

وردت عدة تعاريف لمخاطر السيولة من بينها:

- "هي المخاطر التي تصيب المؤسسة نتيجة عدم كفاية الموارد المالية للوفاء بالتزاماتها عند تاريخ إستحقاقها".⁽¹⁾

- كما تعرف بأنها "هي عدم قدرة المؤسسة على تحويل عناصر الموجودات المتداولة إلى سيولة لتسديد الإلتزامات المترتبة عليها، أي عدم إمكانية الإيفاء بالإلتزامات في مواعيدها، ويكون قياسها بكلفة الإقتراض بشروط متشددة ومعدلات الفائدة المرتفع على القروض مع إحتمال مواجهة حظر الإفلاس".⁽²⁾

وتعرف مخاطر السيولة أيضا على أنها "مخاطر ناتجة عن صعوبة جمع الأموال بسبب التدهور، وذلك إما بزيادة كبيرة في نفقات المؤسسة أو نقصان إيراداتها، مما يثقل كاهلها، فلا تستطيع تلبية إلتزاماتها فتقع في عجز عن توفير الأموال اللازمة".⁽³⁾

(1) محسن بن سليم، حمسي بن رجم محمد، الأساليب الحديثة لإدارة مخاطر السيولة، مقارنة السيولة المعرضة للخطر، مجلة الإقتصاد والمالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد3، 2016، ص 64.

(2) دريد كمال آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، ط3، دار المسيرة، عمان، 2009، ص 164.

(3) Jica, (2014), Gestion du risque financier et d'investissement, JICA Rapport annuel, p : 135.

ثانياً: أشكال خطر السيولة

يوجد وجهان مختلفان لخطر السيولة، ففي جانب الخصوم هناك مخاطر التمويل، وفي جانب الأصول هناك مخاطر تجميد الاستخدامات ويمكن توضيح ذلك كما يلي:⁽¹⁾

1- مخاطر التمويل: هي تلك المخاطر المتعلقة بالقدرة على الحصول على السيولة من مصادر خارجية كالبنوك.

2- مخاطر تجميد الاستخدامات: هي أن مصدر السيولة في جانب الأصول هو تسديدات القروض التي وصل إستحقاقها بالإضافة إلى مبيعات الأصول الثابتة والأصول المالية والمتداولة.

ثالثاً: أسباب نشوء مخاطر السيولة

تتعم مخاطر السيولة في المؤسسة نتيجة لخطأ في إدارة الموارد المتداولة بشكل رئيسي أو نتيجة لخطأ في تركيبة الجانب الأيسر للميزانية العمومية، مما يؤدي إلى عدم توازن طبيعة المصادر والإستخدامات وهناك عدة أسباب تؤدي لحدوث مخاطر السيولة أهمها:⁽²⁾

- عدم التوازن بين نمو التزامات المؤسسة وأعباء خدماتها؛
- سوء توزيع الأصول على الاستعمالات ذات درجات متفاوتة، مما يؤدي إلى صعوبة التحويل لأرصدة سائلة؛
- ضعف تخطيط السيولة، مما يؤدي إلى عدم التناسق بين الأصول وللتزامات من حيث آجال الإستحقاق؛
- التحويل المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية؛
- الأزمات الحادة التي تنشأ في أسواق المال.

⁽¹⁾ قايدى خميسي وأمينة بن خزناسي، قياس وتحليل مخاطر السيولة في البنوك التجارية، مجلة الابتكار والتسويق، العدد3، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2016، ص ص 80-81.

⁽²⁾ خلف محمد حمد، مخاطر السيولة وأثرها على ربحية المصارف التجارية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد52، جامعة تكريت، العراق، 2017، ص 407.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل يتبين أن الإحاطة بمعنى المخاطر أصبح يلعب دورا أساسيا وفعالا في تسيير المؤسسة الإقتصادية لذا وجب على هذه الأخيرة ضرورة الدراية الواسعة بجميع الجوانب التي تحيط بهذا المفهوم حتى تتمكن المؤسسة من التحكم الجيد بالمخاطر وما يمكن أن يترتب عنها، وتعتبر المخاطر المالية من أبرز المخاطر التي تمس المؤسسة الإقتصادية والتي تعد موضوع هذا البحث، لذلك يجب أن يكون الخطر المالي موضوع تحليل وتقييم في المؤسسة لمعرفة أسبابه الداخلية والخارجية وتعد هذه الأسباب أساس تنوع المخاطر المالية، وأهم المراحل التي يمر بها، ومن بين أهم هذه المخاطر المالية نجد مخاطر السوق، مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة، لذا توجب على المؤسسة السهر على الإدارة الجيدة لهاته المخاطر المالية والتي سنتطرق إليها في الفصل الثاني.

الفصل الثاني: قياس المخاطر المالية

وإدارتها.

❖ المبحث الأول: إدارة المخاطر المالية.

❖ المبحث الثاني: طرق قياس المخاطر المالية

وتحليلها.

❖ المبحث الثالث: مداخل وأدوات التحوط من المخاطر

المالية.

تمهيد:

يتعرض العالم اليوم بكل مؤسساته وتنظيماته العامة والخاصة للعديد من المخاطر المالية التي تكون مقبولة في النطاق المسموح به لكل تنظيم مؤسسي معين، غير أن كثيرا ما تتفاقم هذه المخاطر وتتخطى هذا النطاق المسموح به وتمثل إشكالية تستوجب ضرورة التعامل معها بمنظور وظيفي يسمى الآن بمنظور إدارة المخاطر المالية الذي يعتبر من المواضيع التي زاد الحديث عنها في الآونة الأخيرة، فهو يعتبر بمثابة علم بحد ذاته يستند على علم الإحصاء والإحتمال، علم الإقتصاد وعلم التمويل، حيث يدور الحديث على إمكانية الحد من المخاطر المالية وذلك يكون نتيجة التقليل من الخسائر المتوقعة عن طريق الإستراتيجية المتبعة لذلك الصدد، وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا الفصل الذي قسم كما يلي:

❖ **المبحث الأول: إدارة المخاطر المالية.**

❖ **المبحث الثاني: طرق قياس المخاطر المالية وتحليلها.**

❖ **المبحث الثالث: أدوات التحوط من المخاطر المالية.**

المبحث الأول: إدارة المخاطر المالية

يتأثر النشاط الاقتصادي بشكل عام لمجموعة متنوعة من المخاطر، وخاصة المخاطر المالية التي تكون أكثر عرضة لها وتتأثر بها، حيث تهتم إدارة المخاطر المالية دورا هاما في المؤسسات الاقتصادية يهدف إلى تقليل المخاطر المالية التي تواجهها، بالإضافة إلى تطوير استراتيجيات لإدارة مخاطرها، وهذا ما يتم تناوله في هذا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم إدارة المخاطر المالية

إن إدارة المخاطر المالية لا تعني التخلص منها، لأن التخلص من المخاطر قد يصاحبه خسارة العائد المتوقع، فإدارة المخاطر المالية تعني استخدام الأدوات المناسبة لمعالجتها وتدنية الخسائر المحتملة الوقوع.

أولاً: تعريف إدارة المخاطر المالية

يمكن تعريف إدارة المخاطر المالية كما يلي:

- تعرف إدارة المخاطر المالية على أنها: "التعرف على مختلف الأعمال التي تقوم بها المؤسسة للحد من بعض آثارها السلبية الناتجة عن هذه المخاطر، حيث تقوم بوضع إجراءات رقابية إضافية أو تنوع أو مشاركة هذه المخاطر مع جهات أخرى بواسطة العقود والكفالات والضمانات".⁽¹⁾
- ويمكن تعريفها بأنها: "إدارة الأحداث التي لا يمكن التنبؤ بها، والتي قد يترتب عليها خسائر محتملة الحدوث في المؤسسة، إذا لم يتم التعامل معها بشكل مناسب، إن إدارة المخاطر المالية بالمؤسسة تتضمن القيام بالأنشطة الخاصة بتحديد المخاطر التي تتعرض لها وقياسها والتعامل مع مسبباتها والآثار المترتبة عليها وأن الغرض الرئيسي لإدارة المخاطر المالية بالمؤسسة يتمثل في تمكين المؤسسة من التطور وتحقيق أهدافها بشكل أكثر فعالية وكفاءة".⁽²⁾
- وتعرف أيضا على أنها: "تلك العملية التي تتم من خلال مواجهة المخاطر، وتحديدتها، وقياسها ومراقبتها والرقابة عليها، وذلك بهدف ضمان فهم كامل لها بالإضافة إلى تغيير شكل العلاقة بين العائد والخطر المرتبطين بالإستثمار في المؤسسة".⁽³⁾

(1) صالح رجب حماد، أثر إدارة المخاطر على البيئة الرقابية والتدقيق الداخلي، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع حول إدارة المخاطر وإقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة، الأردن، 2007، ص 8.

(2) محمد علي محمد علي، مرجع سبق ذكره، ص 1.

(3) مريم كلاش، دور إدارة المخاطر المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 11، العدد 3، جامعة سوق أهراس، الجزائر، أبريل 2021، ص 440.

الفصل الثاني: قياس المخاطر المالية وإدارتها

- إضافة إلى ذلك فإن إدارة المخاطر المالية بالمؤسسة تعني استخدام الأدوات المناسبة لتدنية الخسائر المحتملة وهي تستهدف تعظيم القيمة السوقية للعوائد المتوقعة في ضوء درجة المخاطر التي يمكن تحملها أو المصاحبة لهذه العوائد المتوقعة.⁽¹⁾
- كما يمكن تعريفها على أنها خطة تحديد الأدوات المناسبة في تحديد وقياس المخاطر المالية لما يمكن الإدارة المالية من التخفيف من حدتها إلى أدنى درجة ممكنة.⁽²⁾
- وعليه نستخلص أن مفهوم مصطلح إدارة المخاطر المالية يتضمن كافة الأنشطة التي تحاول تغيير شكل العلاقة بين العائد المتوقع ودرجة المخاطرة المرتبطة بتحقيق العائد المتوقع، وذلك بهدف تعظيم قيمة الأصل الذي يتولد عنه هذا العائد.⁽³⁾

ثانياً: خصائص إدارة المخاطر المالية

تتميز إدارة المخاطر المالية بالخصائص التالية:⁽⁴⁾

- معظم المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات هي بالدرجة الأولى مخاطر مالية مثل مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان؛
- تختلف وتتنوع هذه المخاطر حسب مجال تخصص كل مؤسسة، لكن تشترك المؤسسات عموماً في ثلاثة مخاطر، مخاطر السوق، مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة؛
- تعتبر كنظام يساعد على مراقبة المخاطر وتقييمها وإعطاء رؤية ممتازة لما هي عليه؛
- القدرة التنبؤية التي تتميز بها إدارة المخاطر خاصة في مجال تحديد الخسائر التي تجعل المؤسسات في البحث الدائم على البديل الأمثل، للتخلص أو التخفيض من الخسائر وآثارها إلى أدنى حد ممكن؛
- إيجاد الحلول فيما يخص كيفية مواجهة المخاطر والتعامل معها أو تحويلها باستخدام الأساليب المتاحة أو يخلق أدوات جديدة؛

(1) فتيحة خومية، محاضرات في إدارة المخاطر المالية، موجهة لطلبة السنة الثالثة إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ألكلي محند أولحاج -البويرة-، الجزائر، 2021/2020، ص 15.

(2) فاروق فخاري، أهمية استخدام منتجات الهندسة المالية في إدارة المخاطر المالية، مجلة أبعاد إقتصادية، المجلد 11، العدد 1، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2021، ص 308.

(3) سهام عيساوي، استخدام المشتقات المالية في إدارة المخاطر المالية، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد 15، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ر، جوان 2014، ص 155.

(4) عبد القادر عصماني، أهمية بناء أنظمة لإدارة المخاطر لمواجهة الأزمات في المؤسسات المالية، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول الأزمات المالية والإقتصادية الدولية والحكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، الجزائر، 21/10 أكتوبر 2009، ص 6.

الفصل الثاني: قياس المخاطر المالية وإدارتها

- المخاطر التي تواجهها المؤسسات في مختلف مجالات نشاطها تنعكس بالضرورة على حقوقها والتزاماتها سلبا وإيجابا، وبالتالي وجود ارتباط قوي بين إدارة المخاطر بباقي الوظائف والأنظمة الأخرى الموجودة داخل المؤسسات.

ثالثا: أهمية إدارة المخاطر المالية

يمكن تلخيص أهمية إدارة المخاطر المالية فيما يلي:⁽¹⁾

- تتعزز سمعة المؤسسة وعلامتها، حيث ينظر إلى المؤسسة على أنها ناجحة وينظر إلى إدارتها على أنها تتسم بالكفاءة والمصداقية؛
- يمكن أن تقلل إدارة المخاطر المالية من تقلب الأرباح، مما يساعد على جعل البيانات المالية وإعلانات توزيع الأرباح أكثر صلة وموثوقية، واتخاذ مختلف القرارات المالية بكل أريحية؛
- كما أن ثبات الأرباح يقلل من التغيرات الحاصلة في الضرائب؛
- يمكن لإدارة المخاطر المالية حماية التدفقات النقدية للمؤسسة؛
- قد تقلل إدارة المخاطر المالية من تكلفة رأس المال، وبالتالي ترفع القيمة الإقتصادية المحتملة الأعمال التجارية والمؤسسة؛
- إن المؤسسة في وضع أفضل لإستغلال الفرص (مثل فرص الإستثمار من خلال التصنيف الإئتماني المحسن والوصول الآمن إلى التمويل)؛
- المؤسسة في وضع أقوى للتعامل مع قضايا الاندماج والإستحواذ، كما أنها في وضع أقوى للإستحواذ على المؤسسات الأخرى ومحاربة عروض الإستحواذ العدائية؛
- تملك المؤسسة سلسلة إمداد مدارة بشكل أفضل وقاعدة أكثر استقرارا.

تبين هذه الفوائد أنه من الصعب فصل تأثيرات إدارة المخاطر المالية عن الأنشطة الأوسع نطاقا للمؤسسة، لذلك من المهم التأكد من أن جميع الأطراف داخل المؤسسة تدرك وتفهم كيف يمكن أن تخلق أو تتحكم في المخاطر المالية، على سبيل المثال، قد يتم تدريب الموظفين في قسم التسويق على كيفية الحد من المخاطر المالية من خلال نهجهم في التسعير وتدقيق العملاء، فيمكن لسياسات الشراء أو البيع أن تخلق مخاطر مالية من خلال التعرض لحركات سعر الصرف، وبالتالي من المهم إنشاء إطار متكامل لإدارة جميع المخاطر المالية.

⁽¹⁾ عيسى بدروني، إدارة المخاطر المالية، مطبوعة دروس، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف-المسيلة-، الجزائر، 2020/2019، ص ص 65-66.

المطلب الثاني: أهداف ومبادئ إدارة المخاطر المالية

تمثل إدارة المخاطر المالية في إطارها المعاصر ظاهرة نوعية جديدة، ولا يمكن لهذه الظاهرة أن تأخذ أبعادها التطبيقية وتبلغ أهدافها المنشودة إلا بتطوير ثقافة المؤسسة اتجاه المخاطر، والتعامل مع كافة جوانبها ضمن برنامج تكاملي، وهو ما يستلزم توافر المبادئ الأساسية للتنسيق بين مختلف أطراف المؤسسة.

أولاً: أهداف إدارة المخاطر

تمثل إدارة المخاطر المالية كفرع إداري حديث أهمية بالغة كونها تمثل استثماراً في المستقبل، فهي تعمل على تقدير المشاكل المحتملة عوض عن تضييع الوقت في حلها ويتفق معظم الباحثين على أن الهدف الأساسي لإدارة المخاطر المالية هو المحافظة على كفاءة أنشطة المؤسسة وضمان إستمراريتها وعدم تأثر أهدافها الرئيسية بالمخاطر أو الخسائر المالية التي تترتب على تحققها، ومن هذا الهدف الرئيسي تنبثق مجموعة من الأهداف الفرعية يتم عرضها فيما يلي:⁽¹⁾

- تقليل الآثار السلبية للمخاطر وتكلفة التعامل معها إلى أدنى حد؛
- فهم الجوانب الإيجابية والسلبية المحتملة لكل العوامل المؤثرة على المؤسسة؛
- تكوين رؤية واضحة تبنى عليها خطة وسياسة العمل؛
- إضافة أقصى قيمة مضافة مستدامة لكل أنشطة المؤسسة والتحكم في التكاليف الحالية والمستقبلية؛
- الإستخدام الفعال والكفء للموارد المتاحة وضمان كفايتها عقب حدوث الخسارة؛
- تعزيز تنافسية المؤسسة وتطوير مستوى جودة الخدمات المقدمة وتطوير علاقتها مع أصحاب المصالح؛

- توفير فرص جيدة وذات ضمانات كافية لتمويل مختلف العمليات الإستثمارية؛
- تفادي أكبر المخاطر التي قد تواجه أي مؤسسة وهي الإفلاس وتكاليفه المباشرة وغير المباشرة التي تكون في معظمها كبيرة ومعلومة، فإدارة المخاطر المالية يمكن أن ترفع من قيمة المؤسسة من خلال تخفيض إمكانية العجز وعدم الملائمة؛
- إدارة المخاطر المالية يمكن أن تساعد في تخفيض تقلب العوائد، لأن تخفيض التقلب في الدخل المستقبلي الخاضع للضريبة سيخفض القيمة الحالية الصافية للدفعات الضريبية المستقبلية الصافية وبالتالي رفع قيمة المؤسسة؛
- إن المصدر الرئيسي لعجز المؤسسة هو عدم القدرة على خدمة الديون، وهذا كله مساو لارتفاع نسبة الديون إلى حقوق الملكية وهذا ما يزيد من مخاطر المؤسسة، وبالتالي فإن إدارة المخاطر المالية تسمح

(1) سارة طيب، مرجع سبق ذكره، ص 30.

الفصل الثاني: قياس المخاطر المالية وإدارتها

للمؤسسة بتخفيض تكاليف تمويل الديون وفي المقابل فإن إدارة المخاطر يمكن أن تسمح للمؤسسة بإعطائها فرصة لتوسيع التمويل.

- كما يمكن أن تصنف أهداف إدارة المخاطر إلى فئتين أهداف ما قبل الخسارة وأهداف ما بعد الخسارة كما هي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): تصنيف أهداف إدارة المخاطر

أهداف ما قبل الخسارة	أهداف ما بعد الخسارة
- الإقتصاد (التوفير).	- البقاء.
- تقليل التوتر.	- مواصلة النشاط.
- أداء الإلتزامات المفروضة خارجيا.	- استقرار الأرباح.
- المسؤولية الإجتماعية.	- استقرار النمو.
	- المسؤولية الإجتماعية.

المصدر: طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر (أفراد-إدارات-شركات-بنوك)، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2003، ص 147.

1- أهداف ما قبل الخسارة: تتضمن الأهداف المهمة التي تسبق الخسارة ما يلي:⁽¹⁾

- **هدف الإقتصاد:** ويعد أول الأهداف، هنا يكون الهدف هو خفض تكلفة التعامل إلى أدنى مستوى ممكن، وغني عن الذكر أن الإقتصاد يتم تحقيقه على حساب التحول الكافي من وقوع خسائر، يحتمل أن يكون لها آثار كارثية، ورغم أن هذا الهدف يهدف ضمن الأهداف السابقة للخسارة إلا أن هناك حالات يمكن أن يكون فيها تخفيض التكاليف هدف ما بعد الخسارة.

- **تقليل القلق:** ويقصد به تقليل التوتر، والقلق، وراحة البال التي تأتي من معرفة أن تدابير مناسبة تم إتخاذها للتصدي للظروف المعاكسة.

- **المسؤولية الإجتماعية:** يهدف هدف المسؤولية الإجتماعية ضمن أهداف ما قبل وما بعد الخسارة، بسبب الإرتباط الوثيق بين المؤسسة الإقتصادية والمجتمع. فإذا تمكنت المؤسسة من التحكم في المخاطر ومنع حدوث خسائر حالت دون فشلها وإفلاسها وبالتالي تجنب موظفيها من خطر التسريح من العمل وتحمي مصالح الملاك وتحافظ على علاقتها مع أصحاب المصالح الأخرى.⁽²⁾

⁽¹⁾ سلوى صويلح، أثر الزايفة المالية في تشخيص الخطر المالي للمؤسسة الإقتصادية، رسالة ماجستير، تخصص إدارة مالية، قسم علوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل، الجزائر، 2018، ص 66.

⁽²⁾ سارة طيب، مرجع سبق ذكره، ص 31.

الفصل الثاني: قياس المخاطر المالية وإدارتها

2- أهداف ما بعد الخسارة: ترتبط أهداف ما بعد الخسارة بضمان قدرة المؤسسة على مواصلة نشاطها بعد تعرضها للخسائر في أسرع وقت ممكن أي ضمان أن تحول تلك الخسائر دون بلوغ المؤسسة أهدافها المسطرة ويمكن توضيح ذلك من خلال النقاط التالية:⁽¹⁾

- **ضمان إستمرارية البقاء والنمو:** يعتبر هدف البقاء هاجس كل مؤسسة والهدف الأول الذي تسعى لتحقيقه، وبهذا المعنى يكون الهدف الأساسي لإدارة المخاطر المالية هو الحفاظ على الفعالية التشغيلية للمؤسسة من خلال ضمان ألا تحول الخسائر التي تنشأ بسبب المخاطر دون تحقيق المؤسسة لأهدافها. ويمكن ترجمة هذا الهدف إلى الهدف الأبسط المتمثل في تفادي الإفلاس الذي يعد أكبر مخاطرة قد تواجه المؤسسة بتكاليفه المباشرة وغير المباشرة، فإدارة المخاطر المالية تعمل على تخفيض إمكانية العجز وعدم الملائمة.

- **ضمان إستقرار الأرباح:** تهدف إدارة المخاطر المالية إلى ضمان إستقرار الأرباح بالمؤسسة نتيجة التأثير الذي يمكن أن تحدثه التغيرات والتباينات الواسعة في الأرباح على الملاك والأطراف الأخرى. إذ تساهم إدارة المخاطر المالية بشكل مباشر في ضمان إستقرار الأرباح من خلال السيطرة على تكلفة المخاطر وتقليل مستوى التكاليف، كما يمكن لإدارة المخاطر المالية في بعض الحالات أن تزيد من حجم الدخل، فالقدرة على استئناف النشاط بسرعة عقب تعرض أصول المؤسسة للأضرار سوف يقلل إلى أدنى مستوى خسارة الدخل التي كانت ستحملها المؤسسة.

- **العمل على تعظيم القيمة:** يعتبر تعظيم القيمة السوقية للمؤسسة محور الأساس للنظرية المالية الحديثة والهدف الرئيسي لإدارة المخاطر المالية، وبما أن القيمة السوقية لثروة المساهمين تعتمد بشكل أساسي على مقدار صافي التدفقات النقدية المستقبلية، وكذلك التوقيت الزمني لهذه التدفقات، ومقدار الخطر الذي يؤدي إلى خفض قيمة المؤسسة السوقية في المستقبل، فإن إدارة المخاطر المالية تعمل على تقليل تكلفة الخطر لتقليل التدفقات النقدية للخارج.

ثانياً: مبادئ إدارة المخاطر المالية

من أجل الحصول على إدارة مخاطر مالية فعالة يجب على المؤسسة الإمتثال لهذه المبادئ التي قامت المنظمة الدولية ISO بتحديدتها وهي:⁽²⁾

- خلق القيمة؛
- إدارة المخاطر جزء لا يتجزء من جميع العمليات التنظيمية؛

⁽¹⁾ مرجع سابق ص 31.

⁽²⁾ ISO/ DIS 31000 (2009). Risk management: "principles and Guidelines On Implementation". International Organization For standardization (ISO). <https://pecb.com/whitepaper/iso-31000-risk-management—principles-and-guidelines>.

- أن تكون جزءا من عملية صنع القرار؛
- أن تستهدف عدم التيقن بشكل صريح؛
- أن تكون منهجية ومنظمة؛
- أن تقوم على أساس أفضل المعلومات المتاحة؛
- أن تكون مصممة؛
- تأخذ في الاعتبار العوامل البشرية؛
- أن تتميز بالشفافية والشمولية؛
- تكون ديناميكية تكرارية ومستجيبة للتغيير؛
- تكون قادرة على التحسين المستمر.

المطلب الثالث: إستراتيجيات إدارة المخاطر المالية

يمكن تحديد ثلاثة استراتيجيات رئيسية لإدارة المخاطر المالية وهي:

أولاً: إستراتيجية ترك الموقف مفتوح

ويقصد بها الإحتفاظ بمستوى الخطر على ما هو عليه، ويمكن أن تعتمد المؤسسة هذه الإستراتيجية عندما يكون مستوى الخطر منخفض بشكل لا يبرر التكلفة المتوقعة لإدارته، وتتضمن هذه الإستراتيجية سياسة قبول الخطر التي يمكن أن تتبعها المؤسسة فلا نتخذ إجراءات لمواجهةها.⁽¹⁾

ثانياً: إستراتيجية تحمل مخاطر محسوبة

ويقصد بذلك تحديد مستويات الخطر التي يمكن تحملها، والتي لا ترغب المؤسسة في تحمل أكثر منها، ثم يتم اتخاذ كافة التدابير المناسبة لتغطية المخاطر بالمؤسسة حتى هذا المستوى المقبول. ويندرج تحت هذه الإستراتيجية سياسات تخفيض الخطر مثل التنوع في خطوط منتجات المؤسسة (هيكل الإستثمار)، والتغير في مستوى الرافعة المالية (هيكل التمويل)، واستخدام الأدوات المالية المشتقة للحماية ضد مخاطر الأسعار.⁽²⁾

⁽¹⁾ زهرة حمداني، إشكالية تدويل الخطر المالي وأثره على الأسواق المالية، رسالة ماجستير في الإقتصاد، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر، 2012/2011، ص 159.

⁽²⁾ جمال معتوق، إدارة المخاطر المالية في ظل منتجات الهندسة المالية، أطروحة دكتورا في علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف-المسيلة-، الجزائر، 2016/2015، ص ص 179-180.

ثالثاً: إستراتيجية تغطية كل الخطر

ويقصد بذلك تحييد مصدر الخطر بالنسبة للمؤسسة، أي تخفيض الخطر إلى الصفر، ويندرج تحت هذه الإستراتيجية سياسات تحويل الخطر مثل: التغطية الكاملة أو التأمين ضد الخطر باستخدام أدوات الهندسة المالية، تحويل الخطر المالي إلى طرف ثالث بواسطة عقود التأمين، والتجنب التام للأنشطة التي ينشأ عنها الخطر، وقد تستخدم عمليات إعادة الهيكلة بشكل خاص لأجل انقراض المؤسسة من حالة فشل مالي تمر بها إلا أنها أصبحت إحدى الإستراتيجيات المالية الرئيسية للمنشآت المختلفة منذ الثمانينات وحتى الآن ويمكن تقسيم عمليات إعادة الهيكلة المالية للمنشأة إلى مجموعتين:⁽¹⁾

1-إعادة هيكلة الأصول: وتسمى أيضاً هندسة الأصول، وهي تتضمن الأساليب المالية التي تغير من هيكل أصول المؤسسة لأجل تحقيق الإستخدام الأعلى لموارد المؤسسة أو لتوفير الضرائب، أو للتخلص من التدفق النقدي الزائد بدفعه للمساهمين. وتجري إعادة هيكلة الأصول بواسطة عمليات البيع المختلفة مثل بيع جزء من الأصول أو طرح أسهم إحدى المؤسسات التابعة إلى سوق رأس المال للإكتتاب العام، أو من خلال عمليات التصفية، وقد تقوم المؤسسة بإعادة هيكلة وحدات النشاط بالإعتماد على إستراتيجية النمو، سواء بالإستحواذ أو بإنشاء مشروعات جديدة.

2-إعادة هيكلة التمويل: وتركز هذه الإستراتيجية على تغيير هيكل الملكية بالمؤسسة وذلك من أجل إدارة المخاطر المالية بهدف تخفيض خطر الإفلاس، أو مشكلة وتكاليف الوكالة المرتبطة بخصائص هيكل الخصوم ورأس المال الخاص بالمؤسسة ويمكن تنفيذ إستراتيجية إعادة هيكلة التمويل للمؤسسة بطريقة أو أكثر من بين الطرق التالية:

- طرح شكل جديد من التمويل الأقل خطورة على المنشأة (مثل السندات القابلة للتمويل، السندات القابلة للإستدعاء أو الأسهم الممتازة بدلاً من السندات العادية)؛
- استبدال الأوراق المالية الحالية بأوراق مالية ذات خصائص مختلفة؛
- إعادة شراء الأسهم نقداً من السوق المفتوح.

وبمراجعة الأساليب والأدوات التي تقترحها الكتابات في مجال إدارة المخاطر المالية، وكذلك التي إعتمدت عليها الدراسات التطبيقية السابقة في اختيار فروض نظرية إدارة المخاطر المالية بالمؤسسة الإقتصادية وكذلك كتابات التمويل والإدارة المالية يمكن تحديد عدة أساليب مالية تستطيع المؤسسات المختلفة استخدامها في إدارة المخاطر المالية وذلك لما يتسق مع نظرية التمويل والإدارة المالية وتتمثل في:

- زيادة كفاءة الإستخدام للأموال؛

(1) فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، الطبعة الأولى، فلسطين، 2008، ص 139-142.

الفصل الثاني: قياس المخاطر المالية وإدارتها

- تقليل نسبة المديونية والإعتماد على مصادر تمويل أقل خطورة على المؤسسة؛
- الإستثمار في أصول أكثر سيولة وتنويع الإستثمارات بالمؤسسة؛
- تقليل نسبة التوزيعات من الأرباح وحجم الإلتزامات النقدية الثابتة؛
- تحقيق التوازن المالي بين هيكل التمويل وهيكل الأصول؛
- تحقيق التوازن النقدي داخل المؤسسات (التوازن بين التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة).

المبحث الثاني: طرق قياس المخاطر المالية وتحليلها

سنحاول في هذا المبحث إستعراض تقنيات التعامل مع المخاطر المالية وطرق قياسها.

المطلب الأول: تقنيات التعامل مع المخاطر المالية

نظرا لطبيعة المخاطر التي تتميز بالتغير الدائم وحدثها بصورة مفاجئة وغير متوقعة وهذا يسبب صعوبة التنبؤ بها وتقديرها بصورة دقيقة وصحيحة، إضافة إلى صعوبة تحديد قيمتها وتوقيت حدوثها بطريقة موثوقة. ولهذا تحاول المؤسسات التعامل مع المخاطر من خلال الطرق التالية:

أولاً: الإحتفاظ بالمخاطر

يعد الإحتفاظ بالخطر من أكثر طرق مواجهة الخطر شيوعاً، فالمؤسسات مثل الأفراد تواجه عدداً لانهائياً من الأخطار، وفي معظم الأحوال لا تتخذ أي إجراء إتجاه هذه الأخطار، وعندما لا تتخذ أي إجراء إيجابي لتجنب أو تقليل أو تحويل الخطر فإنه يحتفظ بالخطر، والإحتفاظ بالمخاطر قد يكون طوعياً أو غير طوعي، وقد يكون شعورياً أو لا شعورياً ويتم الإحتفاظ الشعوري والواعي بالمخاطر عندما يتم إدراكها ولا يتم تحويلها وعندما لا يتم إدراك المخاطر فيتم إستقبالها لا شعورياً. والإحتفاظ بالمخاطر أسلوب مشروع في التعامل وهو الطريقة الأفضل وعلى أي مؤسسة أن تقرر أي المخاطر التي يجب أن تحتفظ بها والتي ينبغي عليها تقاديبها كلياً أو تحويلها بناء على قدرتها على تحمل الخسارة.⁽¹⁾

ثانياً: تحاشي أو تفادي المخاطر

يتم تحاشي المخاطر عندما يرفض الفرد أو المؤسسة قبولها نهائياً، وأن التعرض للمخاطر غير مسموح له بأن يدخل حيز الوجود، ويتحقق ذلك عن طريق عدم القيام بالعمل المنشئ للمخاطر، فإذا أردت عدم المخاطرة بفقد مدخراتك في مشروع فيه مجازفة، عليك أن تختار مشروعاً ينطوي على مخاطر أقل،

(1) طارق قندوز، مرجع سبق ذكره، ص 30.

الفصل الثاني: قياس المخاطر المالية وإدارتها

وكذلك لتجنب المخاطر المرتبطة بحياسة ملكية يجب عدم شراء تلك الأملاك بل يتم استئجارها وإذا كان استخدام منتج ما محفوفًا بالمخاطر فمن الأحسن أن يتم صنعه وبيعه. ويعد تقادي المخاطر أحد أساليب التعامل مع المخاطر لكنه تقنية سلبية وليست إيجابية ولهذا السبب يكون أحيانًا مدخلا غير مرضي للتعامل مع مخاطر كثيرة فلو استخدم بشكل مكثف لخسرت المؤسسة فرص كثيرة لتحقيق الربح، ولربما عجزت عن تحقيق أهدافها.⁽¹⁾

ثالثا: نقل المخاطر

من الممكن نقل أو تحويل المخاطر من شخص إلى شخص آخر أكثر استعدادا لتحملها ويستخدم أسلوب التحويل في التعامل مع كل من مخاطر المضاربة ومخاطر البحتة، ومن الأمثلة الممتازة لإستخدام تقنية التحويل للتعامل مع مخاطر المضاربة عملية التحوط، وهو وسيلة من وسائل تحويل المخاطر ويتم بالشراء والبيع من أجل التسليم المستقبلي وغالبا ما يتم تحويل المخاطر البحتة من خلال العقود بحيث يتحمل بمقتضاه شخص مسؤولية شخص آخر عن الخسارة. كما أن التأمين وسيلة أيضا لتحويل المخاطر ففي مقابل دفعة محددة يسدها أحد الطرفين يوافق الطرف الثاني على تعويض الطرف الأول مبلغ معين من الخسارة المحددة المقبولة.⁽²⁾

رابعا: تقليل المخاطر

يمكن تقليل المخاطر من خلال منع المخاطر والتحكم فيها، وما برامج السلامة وتدابير منع الخسارة سوى أمثلة لمحاولات التعامل مع المخاطر عن طريق تقليل فرصة حدوثها وبعض التقنيات يكون الهدف منها منع حدوث الخسارة في حين أن البعض الآخر يكون الهدف منه التحكم في شدتها إذا وقعت، وهناك من يقول أن منع الخسارة هو الوسيلة الأكثر إستعمالا للتعامل مع المخاطر فإذا أمكن القضاء تماما على احتمال الخسارة فسيتم القضاء على المخاطر ومع ذلك فإن منع حدوث الخسارة يمكن أن ينظر له على أنه مدخل غير كاف للتعامل مع المخاطر، فمهما حاولت واجتهدت في المحاولة لن تستطيع أبدا أن تمنع جميع الخسائر بالإضافة إلى ذلك فإنه بعض الأحيان قد يكلف منع الخسائر أكثر من الخسائر نفسها.⁽³⁾

خامسا: اقتسام المخاطر

يعد اقتسام المخاطر حالة خاصة لتحويل المخاطر، وعندما يتم اقتسام المخاطر تحول احتمال الخسارة من الفرد إلى المجموعة ومع ذلك فالأقتسام هو أحد صور الإحتفاظ الذي يتم بموجبه الإحتفاظ

(1) طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص32.

(2) إدوارد بورودزيس، إدارة المخاطر والأزمات والأمن، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2008، ص27.

(3) لطيفة عييلي، مرجع سبق ذكره، ص 20.

الفصل الثاني: قياس المخاطر المالية وإدارتها

بالمخاطر المحولة إلى المجموعة إلى جانب مخاطر الأفراد الآخرين. من الأمثلة على اقتسام المخاطر المؤسسات حيث يتم تجميع استثمارات عدد كبير من الأشخاص ويجوز لعدد كبير من المستثمرين أن يجمعوا رأسمالهم، بحيث يتحمل كل منهم جزء من مخاطر فشل المشروع.⁽¹⁾

المطلب الثاني: الأدوات الإحصائية لقياس المخاطر المالية

وتعتمد هذه الأدوات على قياس درجة التشتت في قيم التغيير المالي محل إهتمام أو قياس درجة حساسيتها اتجاه التغييرات التي تحدث في متغير آخر ومن أهم هذه الأدوات:

أولاً: المدى

وهو المقارنة بين أكبر عائد وأقل عائد مما يعطينا فكرة عن المجال الذي تتذبذب به العوائد للبدائل المختلفة أي درجة التشتت بين أكبر تدفق نقدي وأقل تدفق نقدي متوقع للبدائل المقترحة.⁽²⁾

ثانياً: معامل الاختلاف

يعتبر معامل الاختلاف أداة هامة لقياس الخطر عند مقارنة المشروعات التي يكون له نفس الانحراف المعياري ولكن قيمتها النقدية المتوقعة مختلفة. وكذلك في حالة اختلاف الانحراف المعياري بنفس القيم النقدية المتوقعة أو الانحراف المعياري المختلفة بقيم نقدية متوقعة مختلفة.

ومعامل الاختلاف عبارة عن الانحراف المعياري للتوزيع الاحتمالي مقسوماً على القيمة المتوقعة.⁽³⁾

$$C = \frac{\delta}{E(Ri)}$$

C: معامل الاختلاف.

δ : الانحراف المعياري.

$E(Ri)$: متوسط القيمة المتوقعة للعوائد.

(1) طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص 35.

(2) دريد كمال آل شيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، 2007، ص 167.

(3) سمير محمد عبد العزيز، إقتصاديات الإستثمار والتمويل والتحليل المالي، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1998، ص 114.

ثالثا: الإنحراف المعياري

ويقيس الإنحراف المعياري للقيم التي وسطها الحسابي، أي انحراف التدفقات النقدية عن القيمة المتوقعة لهذه التدفقات النقدية، ويمكن تعريفه على أنه الجذر التربيعي لمجموع مربعات انحراف القيم عن وسطها الحسابي. ويعطي الإنحراف المعياري في حالة التأكد بالعلاقة التالية:

$$\delta = \sum_{i=1}^n \frac{(X_i - X)^2}{N}$$

أما في حالة وجود توزيع احتمالي للتدفقات النقدية فيعبر عنه بالمعادلة التالية:

$$\delta = \sum (X_i - E(X))^2 P_i$$

ومن المعروف أن الإنحراف المعياري يقيس الحجم المطلق للمخاطر، كما أنه ليس عمليا في حالة عدم تساوي القيمة المتوقعة للتدفقات النقدية.⁽¹⁾

رابعا: معامل بيتا

وهو مقياس لمدى حساسية قيم المتغير المالي موضع الدراسة للمتغيرات التي تحدث في متغير آخر، فمثلا يمكن قياس درجة حساسية عائد سهم معين للتغيرات في عائد السوق، أو للتغيرات في أسعار الفائدة بالبنوك...

ويدل معامل بيتا المرتفع على ارتفاع درجة الحساسية، وبالتالي ارتفاع مستوى الخطر ويحسب كما يلي:⁽²⁾

$$\beta = \frac{cov(cfi, cft)}{\delta n^2}$$

خامسا: توزيعات احتمالية

التوزيع الاحتمالي طريقة لوصف القيم المستقلة لكمية ما، أيضا تسمى العلاقة بين المستويات المختلفة للعوائد وتكرارها بالتوزيع الاحتمالي.⁽¹⁾

(1) عمر قيرة، إدارة المخاطر المالية في المؤسسات الاقتصادية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل، الجزائر، 2006، ص 18.

(2) ربيع بوصبيح العائش، دور الهندسة المالية في خفض مخاطر المحافظ المالية تحليل دور استراتيجيات الخيارات في بناء محفظة التحوط في السوق المالي القطري 2007-2011، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية الأسواق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرياح - ورقلة، الجزائر، 2012، ص 77.

الفصل الثاني: قياس المخاطر المالية وإدارتها

وتستخدم التوزيعات الاحتمالية في المقارنة بين مستويات الخطر لعدد من الأصول المالية مما يساعد متخذ القرار على اختيار الأصل المناسب والذي يكون ذا مستوى خطر أدنى، فكلما كان التوزيع الاحتمالي أكثر اتساعاً نحو الطرفين، كان ذلك مؤشراً على ارتفاع مستوى الخطر.⁽²⁾ وتحسب:

$$\delta^2 = \left| \sum (Ri - \bar{R})^2 \right| / N$$

δ^2 : التباين (مربع الانحراف المعياري).

Ri : عائد الورقة المالية (i).

\bar{R} : متوسط عائد الورقة المالية (i).

N : عدد الأصول المالية.

المطلب الثالث: أدوات التحليل المالي لقياس المخاطر المالية

يعتبر التحليل المالي من الأنشطة الهامة للإدارة المالية، حيث يسمح بقياس قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه الغير، وخاصة الدائنين، وذلك في الأجل المحددة لاستحقاقها، ويعتمد قياس المخاطر المالية بالمؤسسة على مجموعة النسب والمؤشرات المالية التي سوف نتطرق إليها في هذا المطلب.

أولاً: استخدام النسب المالية

من أهم النسب المالية التي نعتمدها في قياس المخاطر المالية ما يلي:

1- نسب السيولة: تستخدم نسب السيولة كأداة لتقييم المركز الائتماني للمؤسسة، حيث تقف هذه النسب على مدى مقدرة أصول المؤسسة المتداولة على مسايرة إستحقاقية الديون قصيرة الأجل. حيث يمثل تحليل سيولة المؤسسة مؤشراً مهماً لقياس الخطر المالي، وقدرتها على مواجهة التزاماتها العاجلة وديونها المالية المستحقة من خلال تحديد مقدار ما يتوفر لديها من نقد سائل، ومن أصول قابلة للتحويل إلى نقد في مدة زمنية قصيرة وبأقل خسارة ممكن قياسها بتكلفة شرائها، كما يستخدم تحليل السيولة كأداة لمعرفة مقدرة المؤسسة على مقابلة التزاماتها الجارية بموجوداتها المتداولة، وتعتبر السيولة المحور الأساسي في كل سياسة

(1) عبد الوهاب يوسف أحمد، التمويل وإدارة المؤسسات المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 38.

(2) زهرة حمداني، مرجع سبق ذكره، ص 38.

الفصل الثاني: قياس المخاطر المالية وإدارتها

مالية، إذ يمكن أن يؤدي الأمر إلى تصفية المؤسسة إذا لم تستطع مواجهة ديونها الفورية حتى وإن كانت تحقق أرباحا عالية في الأجل الطويل،⁽¹⁾ ولقياس ذلك يقوم المحلل المالي بحساب جملة من النسب وهي:

1-1- نسبة التداول: تعتبر هذه النسبة من أقدم النسب وأوسعها انتشارا، وتستخدم كمعيار أولي وجوهري لمعرفة قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها القصيرة الأجل من أصولها المتداولة. ويتم احتساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

وقد قبلت نسبة التداول كمقياس عام للسيولة لأنها تقدم أفضل مؤشر منفرد عن مدى تغطية الخصوم المتداولة بأصول يتوقع أن يتم تحويلها إلى نقد في موعد يتزامن موعد سداد الخصوم المتداولة. وينظر المحللون إلى تدني نسبة السيولة بقلق لكونه مؤشرا لمشكلات في التدفق النقدي على المدى القصير قد تؤدي إلى إفلاس المؤسسة، أما ارتفاع هذه النسبة فيعني زيادة في قيمة الموجودات المتداولة المتحررة من خصوم الدائنين قصيرة الأجل، الأمر الذي يعني وضعاً أكثر أماناً بالنسبة للدائنين قصيري الأجل. ولكن يجب أن لا ينظر بارتياح إلى الإرتفاع غير عادي في هذه النسبة، لأنه قد يعني إما نقداً معطلاً، أو زيادة عن الحجم المناسب من البضاعة، أو ارتفاعاً غير مبرر في حجم الديون بسبب البطء في تحصيلها، وهذه الأمور جميعها مظاهر لسوء إدارة السيولة.⁽²⁾

1-2- نسبة السيولة السريعة: تعمل هذه النسبة على تلافي أحد عيوب نسبة التداول التي تفترض ارتفاع درجة سيولة كل الأصول المتداولة، رغم أن بعضها يصعب تسيلها بسهولة ودون تحقيق خسائر، وتستند هذه النسبة على أن المخزون السلعي هو أقل عناصر الأصول المتداولة سيولة إذ يصعب في كثير من الأحيان تسيل بعض بنود المخزون السلعي دون تحقيق خسائر. وتبعاً لذلك يمكن القول أن نسبة السيولة السريعة هي أكثر قدرة في التعبير على مركز سيولة المؤسسة بالمقارنة بنسبة التداول. وتحسب هذه النسبة كما يلي:⁽³⁾

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{(الأصول المتداولة - المخزونات)}}{\text{مجموع الخصوم المتداولة}}$$

1-3- نسبة النقدية: إذا كان المنطق من وراء احتساب نسبة السيولة هو الافتراض الخاص بصعوبة تحويل المخزون إلى نقدية خلال العام. فإن نسبة النقدية تستند إلى نفس المنطق من حيث افتراضها ليس

(1) اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الإقتصادية وترشيد قراراتها، مذكرة ماجستير تخصص إدارة أعمال، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2008-2009، ص 42.

(2) مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، الطبعة الأولى، دار أجنادين للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 313.

(3) عاطف وليم اندراوس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص 89.

الفصل الثاني: قياس المخاطر المالية وإدارتها

فقط صعوبة تسهيل المخزون السلعي إنما أيضا صعوبة تحصيل مستحقات المؤسسة لدى الغير وتأسيسا على هذا الافتراض تنحصر مصادر السيولة في كل من النقدية والأصول شبه السائلة التي يتم تحويلها إلى نقدية بسهولة دون تحقيق أي خسائر. وتبعاً لذلك تحسب النقدية كما يلي: (1)

$$\text{نسبة النقدية} = \text{متوسط النقدية} / \text{الخصوم المتداولة}$$

2-نسب النشاط: تقيس هذه النسب مدى كفاءة إدارة المؤسسة في توزيع مواردها المالية توزيعاً مناسباً على أنواع الأصول المختلفة لإنتاج أكبر قدر ممكن من السلع والخدمات وتحقيق أكبر حجم من المبيعات وأكبر قدر من الأرباح. ومن بين هذه النسب نذكر ما يلي: (2)

2-1- معدل دوران مجموع الأصول: تقيس مدى كفاءة الإستثمار في الموجودات على تحقيق المبيعات. ولحساب هذا المعدل نطبق العلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران مجموع الأصول} = \text{صافي المبيعات} / \text{مجموع الأصول}$$

2-2- معدل دوران الأصول الثابتة: من المؤشرات التحليلية المهمة في تقييم الأداء التشغيلي ما يسمى بمعدل دوران الأصول الثابتة، وتكمن أهمية هذا المؤشر في قدرته على قياس كفاءة الإدارة وفاعلية أداؤها في استغلال واستخدام الأصول الثابتة في خلق المبيعات.

يتم حساب معدل دوران الأصول الثابتة وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \text{رقم الأعمال} / \text{الأصول الثابتة}$$

كلما زاد معدل دوران الأصول الثابتة قياساً بمعيار المقارنة المستخدم في التحليل كلما زادت الكفاءة الإدارية من خلال فاعلية استخدام الأصول الثابتة في خلق المبيعات، سواء كانت تلك الفاعلية ناتجة عن الاستخدام الفني أو لكون الاستثمار في الأصول الثابتة يتسم بمقدار اقتصادي أمثل. (3)

2-3- معدل دوران الأصول المتداولة: يقيس هذا المعدل مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول المتداولة في توليد المبيعات، وبالتأكيد أنه كلما زادت عدد مرات الدوران كلما زادت إنتاجية الدينار الواحد للمستثمر في الأصول المتداولة في خلق المبيعات، وفي ذلك تعظيم للأداء التشغيلي، وهو ما تهدف الإدارة المعاصرة في الوصول إليه، لأن انخفاض معدل الدوران إنما يعني ضعفاً في استغلال الأصول المتداولة في

(1) محمد عباس بدوي، المحاسبة وتحليل القوائم المالية، الطبعة الأولى، المكتب الجامعي الحديث، 2009، ص 305.

(2) فايز جمعة صالح النجار وعبد الستار محمد العلي، الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 243.

(3) حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2004، ص 139.

الفصل الثاني: قياس المخاطر المالية وإدارتها

خلق المبيعات، أو يشير إلى حالة من حالات التضخم في الإستثمار في الأصول المتداولة بأكثر من الحاجة المقررة لها اقتصاديا، أما ارتفاع هذا المعدل مقارنة بمعدل القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة فيعني ارتفاع كفاءة الإدارة في استغلال أصولها المتداولة،⁽¹⁾ ويتم حساب معدل دوران الأصول المتداولة بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الأصول المتداولة} = \text{رقم الأعمال} / \text{الأصول المتداولة}$$

2-4- معدل دوران المخزون: تعيد هذه النسب في التعرف على مدى ملائمة حجم الإستثمار في المخزون السلعي، وتعتبر عن مدى كفاءة الإدارة في إدارة موجوداتها من البضائع. ويتم حساب معدل دوران المخزون وفق العلاقة التالية:⁽²⁾

$$\text{معدل دوران المخزون} = \text{كلفة البضاعة المباعة} / \text{معدل رصيد البضاعة (المخزون)}$$

3- نسب الهيكل المالي طويل الأجل: أوضحنا فيما سبق بعض النسب ذات العلاقة بتحليل السيولة في الأجل القصير، ولكن قد يريد المحلل المالي الحكم على مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها طويلة الأجل أي مدى اليسر المالي وبالتالي فيجب البحث عن النسب ذات الدلالة المناسبة آخذين في الحسبان مستخدمي القوائم المالية. وهناك العديد من النسب الشائعة الإستخدام من بينها:⁽³⁾

3-1- نسبة التمويل الدائم: وهي تلك النسبة التي تبين لنا مدى اعتماد المؤسسة في تمويلها للأصول الثابتة على الأموال الدائمة سواء تعلق الأمر بأموال مملوكة (خاصة) أو أموال في شكل ديون مأكثة بالمؤسسة لفترة طويلة في شكل ديون طويلة الأجل، ولعل أهم نسبة في هذا المجال:

$$\text{نسب التمويل الدائم} = \text{أموال دائمة} / \text{أصول ثابتة} \times 100$$

$$\text{نسبة التمويل الذاتي} = \text{أموال خاصة} / \text{أصول ثابتة} \times 100$$

فالنسبة الأولى تبين مدى اعتماد المؤسسة في تمويلها للأصول الثابتة على أموال دائمة بشكل عام، أما النسبة الثانية تبين لنا مدى اعتماد المؤسسة في تمويلها للأصول الثابتة على رأس مالها الخاص، ومن ثم ينبغي أن تكون مساوية 50% على الأقل للقول بأن المؤسسة، تتمتع بتوازن مالي طويل الأجل معقول.

3-2- نسبة المديونية: بالنسبة لمديونية المؤسسة يمكن التمييز بين نسبتين أساسيتين وعلى درجة كبيرة من الأهمية هما:

(1) عاطف وليم اندرواس، مرجع سبق ذكره، ص 89.

(2) فايز جمعة صالح نجار وعبد الستار محمد العلي، مرجع سبق ذكره، ص 243.

(3) عبد الحق بوعتروس، الوجيز في البنوك التجارية عمليات، تقنيات وتطبيقات، جامعة منتوري، قسنطينة، بدون سنة النشر، ص ص 72-74.

الفصل الثاني: قياس المخاطر المالية وإدارتها

3-2-1- نسبة المديونية الكلية: وهي تلك النسبة التي تبين مدى اعتماد المؤسسة على استحقاقها، بجميع أصنافها (قصيرة، متوسطة، وطويلة الأجل) في هيكلها المالي ويركز على معرفتها انطلاقاً من البيانات المالية والمحاسبية المتوفرة لديه، ويمكن حساب هذه النسبة باستعمال العلاقة التالية:

$$\text{نسبة المديونية الكاملة} = \text{مجموع الديون} / \text{مجموع الأصول} \times 100$$

فكلما كانت هذه النسبة أكبر من 50% وقريبة من الواحد كلما دل ذلك على أن المؤسسة تقعد إمكانياتها في الحصول على قروض أخرى، نظراً لزيادة مخاطر القدرة على التسديد.

3-2-2- نسبة المديونية الآجلة: وهي تلك النسبة التي تبين لنا مدى قدرة المؤسسة على الحصول على المزيد من القروض متوسطة وطويلة الأجل وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة المديونية الآجلة} = \text{الديون الطويلة والمتوسطة الأجل} / \text{الأموال}$$

فإن كانت النسبة مساوية أو أقل من 50% يدل على أنه بإمكان المؤسسة اللجوء إلى الاقتراض أكثر لتدعيم رصيدها من الأموال الدائمة.

3-3- نسبة الإستقلالية المالية: وهي تلك النسبة التي تبين لنا مدى اعتماد المؤسسة في تمويلها الدائم على أموالها الخاصة، أو بالأحرى مدى إستقلالية المؤسسة في مصادر تمويلها لنشاط المؤسسة ككل، ويمكن التعبير عن إستقلالية المؤسسة ب:

$$\text{نسبة الإستقلالية المالية} = \text{أموال خاصة} / \text{أموال دائمة} \times 100$$

$$\text{نسبة الإستقلالية المالية} = \text{أموال خاصة} / \text{مجموع الديون} \times 100$$

إن النسبة المعيارية المعمول بها في المجال المصرفي أساساً هي أن تكون النسبة الأولى مساوية أو تزيد عن 50% بينما النسبة الثانية ينبغي أن تتراوح في أحسن تقدير بين 30% و40%.

4- نسب المردودية: تمثل المردودية الهدف الأساسي الذي تسعى كل مؤسسة إلى تحقيقه حيث تعرف على أنها "الفائض النقدي الناتج عن الفرق بين العمليات الخارجية والداخلية للمؤسسة".⁽¹⁾

⁽¹⁾ Pierre Lauzel, Robert teller, "contrôle de Gestion et budgets", sirey, paris, 1986, p:24.

الفصل الثاني: قياس المخاطر المالية وإدارتها

الجدول رقم (02): نسب المردودية

النسبة	الصيغة الرياضية	تفسير النسبة
المردودية الإقتصادية الصافية	نتيجة الإستغلال/ الأصول الإقتصادية	يركز هذا المعدل على مدى قدرة المؤسسة على تحقيق عائد على مجموع الأموال المستثمرة في نشاطها الإستغلالي
المردودية المالية	النتيجة الصافية/ الأموال الخاصة	يوضح هذا العائد مدى كفاءة الإدارة في استغلال أموال أصحاب المؤسسة وقدرتها على تحقيق أرباح من تلك الأموال

المصدر: لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة الماجستير، تخصص إدارة مالية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011-2012، ص 107.

ويمكن تحليل المردودية إلى نسبتين هما: (1)

4-1- المردودية الإقتصادية: هي النتيجة المحققة وتعتبر عنصر أساسي في تسيير المؤسسة وهي من معايير قياس الربحية. ويمكن تحليلها إلى نسبتين كما يلي:

- **النسبة الأولى:** هي نتيجة الاستغلال/ رقم الأعمال، وتمثل نسبة هامش نتيجة الاستغلال وتعبّر هذه النسبة عن مدى قدرة دينار واحد من رقم الأعمال على توليد هامش من نتيجة الإستغلال.

- **النسبة الثانية:** هي رقم الأعمال/ التثبيات الصافية+ احتياجات رأس المال، وتمثل هذه النسبة معدل دوران الأصول الإقتصادية، ويشير هذا المعدل إلى مدى كفاءة المؤسسة باستخدام الأصول الإقتصادية الخاصة بتوليد رقم الأعمال.

4-2- المردودية المالية: ويمكن تحليل المردودية المالية إلى ثلاث نسب مالية:

- **النسبة الأولى:** هي النتيجة الصافية/ رقم الأعمال، تمثل هذه النسبة هامش الربح الصافي للمؤسسة حيث يعبر عن السياسة التجارية للمؤسسة، وكما يأخذ بعين الاعتبار الوضعية التنافسية على سوق السلع والخدمات المنتجة من طرف المؤسسة.

- **النسبة الثانية:** هي رقم الأعمال/ إجمالي الأصول، وتمثل معدل دوران الأصول وتقدم لنا معلومات حول الفعالية الإنتاجية للمؤسسة وتسمح بمقارنة الخيارات الصناعية والتكنولوجية للمؤسسات المنتمية إلى نفس القطاع.

(1) محمد سامي لزعر، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة مالية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011-2012، ص 107 - 108.

الفصل الثاني: قياس المخاطر المالية وإدارتها

- النسبة الثالثة: هي إجمالي الأصول/ الأموال الخاصة، وتعتبر هذه النسبة عن السياسة المالية للمؤسسة وبمعنى آخر تقيس معدل المديونية كاملا للمؤسسة وذلك لكون إجمالي الأصول يساوي الخصوم مضاف إليه الأموال الخاصة. وعليه فإن:

$$\text{إجمالي الأصول/ الأموال الخاصة} = (\text{الأموال الخاصة} + \text{الخصوم الغير جارية} + \text{الخصوم الجارية}) \\ \text{/الأموال الخاصة} = 1 + \text{نسبة المديونية الكاملة.}$$

5- أثر الرفع المالي: يقصد بالرافعة المالية هي مدى اعتماد المؤسسة في تمويل استثماراتها على الديون لذلك نجد أن هذه المؤشرات دلالة على الأمد الطويل، وبالتالي قد تعجز المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه الدائنين، كما تعتبر كمقياس جيد للمخاطرة المالية، لكن يكمن عيبها خاصة في إفراط المؤسسة على استعمال الرافعة المالية ما ينتج عنه وقوع المؤسسة أمام ملاءة غير حقيقية لها، كما أن القيمة السوقية لموجودات المؤسسة غير كافية للولاء بالتزاماتها أثناء التصفية.⁽¹⁾ وتحسب المردودية المالية لإبراز أثر الرفع المالي كما يلي:

$$\text{المردودية المالية} = \text{المردودية الإقتصادية} + (\text{المردودية الإقتصادية} - \text{معدل الفائدة}) \times (\text{الديون/الأموال الخاصة}) \\ (1 - \text{معدل الضريبة})$$

ثانيا: استخدام المؤشرات التوازن المالي

من أهم مؤشرات التوازن المالي التي تستخدم لقياس المخاطر المالية

1- رأس المال العامل: عبارة عن هامش سيولة، يسمح للمؤسسة بمتابعة نشاطها بصورة طبيعية دون صعوبات أو ضغوطات مالية على مستوى الخزينة، فتحقق رأس مال عامل موجب داخل المؤسسة، يؤكد امتلاكها لهامش أمان يساعدها على مواجهة الصعوبات وضمان استمرار توازن هيكلها المالي. وتتمثل أنواع رأس المال العامل في:⁽²⁾

1-1 رأس المال العامل الدائم أو الصافي: هو ذلك الجزء من الموارد المالية الدائمة المخصص لتمويل الأصول المتداولة، كما يعرف أيضا أنه ذلك الفائض المالي الناتج عن تمويل الإحتياجات المالية الدائمة باستخدام الموارد المالية الدائمة، ويحسب كما يلي:

$$\text{رأس المال العامل الصافي} = \text{أموال دائمة} - \text{أصول ثابتة}$$

$$\text{رأس المال العامل الصافي} = \text{أصول متداولة} - \text{الديون قصيرة الأجل}$$

(1) عمار بن مالك، المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة مالية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010-2011، ص 45.

(2) ناصر دادي عدون، التحليل المالي تقنيات مراقبة التسيير، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1999، ص ص 46-47.

الفصل الثاني: قياس المخاطر المالية وإدارتها

1-2- رأس المال العامل الخاص: يبين مدى تغطية الأموال الخاصة المتكونة من حقوق الملكية للمساهمين للأصول الثابتة، دون الاستعانة بالجزء المتبقي من الأموال الدائمة والمتمثلة في القروض الطويلة الأجل، أو مدى اكتفاء المؤسسة بالأموال الخاصة دون الاستعانة بالموارد المالية الأجنبية، ويحسب كما يلي:

$$\text{رأس المال العامل الخاص} = \text{الأموال الخاصة} - \text{الأصول الثابتة}$$

$$\text{رأس المال العامل الخاص} = \text{أصول متداولة} - \text{الديون المتداولة}$$

1-3- رأس المال العامل الأجنبي: يبين قيمة الموارد المالية الأجنبية في المؤسسة، والمتمثلة في إجمالي الديون، وهنا لا ينظر إلى الديون بالمفهوم السلبي لها، بل كمورد ضرورية لتنشيط عملية الإستغلال، وأصبح من الضروري على المؤسسات أن تؤمن لنفسها موارد مالية متاحة عند الضرورة، ويحسب كما يلي:

$$\text{رأس المال العامل الأجنبي} = \text{رأس المال العامل الإجمالي} - \text{رأس المال العامل}$$

$$\text{رأس المال العامل الأجنبي} = \text{مجموع الخصوم} - \text{الأموال الخاصة}$$

1-4- رأس المال العامل الإجمالي: وهو مجموع عناصر الأصول التي يتكلف بها نشاط استغلال المؤسسة، وهي مجموعة الأصول التي تدور في مدة سنة أو أقل وتشمل مجموع الأصول المتداولة، وتحسب كما يلي:

$$\text{رأس المال العامل الإجمالي} = \text{مجموع الأصول المتداولة}$$

$$\text{رأس المال العامل الإجمالي} = \text{مجموع الأصول} - \text{الأصول الثابتة}$$

هناك ثلاث حالات مختلفة لرأس المال العامل وهي:⁽¹⁾

الحالة الأولى: رأس المال العامل موجب: يشير هذا إلى أن المؤسسة متوازنة مالياً على المدى الطويل، وحسب هذا المؤشر فإن المؤسسة تمكنت من تمويل احتياجاتها الطويلة المدى باستخدام مواردها الطويلة المدى، وحققت فائض مالي يمكن استخدامه في تمويل الإحتياجات المالية المتبقية، وهذا ما يشير إلى توازن في الهيكل المالي للمؤسسة.

(1) اليمين سعادة، مرجع سبق ذكره، ص 62.

الفصل الثاني: قياس المخاطر المالية وإدارتها

الحالة الثانية: رأس المال الصافي معدوم: في هذه الحالة تغطي الأموال الدائمة الأصول الثابتة فقط، أما الأصول المتداولة فتغطي عن طريق القروض قصيرة الأجل، فهذه الوضعية لا تتيح أي ضمان تمويلي في المستقبل، وتترجم في هذه الحالة الوضعية الصعبة للمؤسسة.

الحالة الثالثة: رأس المال العامل الصافي سالب: في هذه الحالة يعني أن المؤسسة عجزت عن تمويل استثماراتها وباقي الاحتياجات المالية باستخدام مواردها المالية الدائمة، وبالتالي فهي بحاجة إلى تقليص مستوى استثماراتها إلى الحد الذي يتوافق مع مواردها المالية الدائمة.

2- احتياجات رأس المال العامل: يعبر هذا المؤشر عن قدرة المؤسسة على تغطية احتياجات الدورة الإستغلالية بواسطة موارد الدورة العادية، ويمكن حساب احتياجات رأس المال العامل كما يلي:

إحتياجات رأس المال العامل = احتياجات الدورة - موارد الدورة

إحتياجات رأس المال العامل = قيم الإستغلال + قيم قابلة للتحقيق - الديون

وعليه كي تكون المؤسسة في وضعية جيدة من الناحية المالية، ينبغي أن تكون لها خزينة صافية معتبرة، ويكون لديها رأس مال عامل موجب، أي كافي لتغطية احتياجات رأس المال العامل على الأقل، حتى تكون المؤسسة في وضعية توازن مالي قصيرة الأجل.⁽¹⁾

3- الخزينة الصافية: يمكن تعريف الخزينة الصافية للمؤسسة بأنها مجموعة الأموال التي في حوزتها لمدة دورة استغلالية، وهي تشمل القيم الجاهزة أي ما تستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة خلال الدورة.⁽²⁾ إن إحتفاظ المؤسسة بخزينة أكثر من اللازم يجعل السيولة جامدة غير مستخدمة في دورة الإستغلال، وأن الإحتفاظ بالسيولة لغرض الوفاء يحرم المؤسسة من ميزة كسب مدينتها، لأن المؤسسات في السوق تتنافس من أجل كسب المزيد من العملاء بواسطة تسهيلات البيع، بينما نقص قيمة الخزينة معناه أن المؤسسة فضلت توظيف السيولة في دورة الاستغلال بدل إبقائها جامدة وبالتالي زيادة الربحية، لكنها ضحت بالإحتفاظ بالوفاء بالديون المستحقة، وقد ينتج عن هذا تبعيات سلبية، فكلما كانت الخزينة تقترب من الصفر بقيمة موجبة، واكتفت المؤسسة بالسيولة اللازمة فقط كان مفضلا، حيث توفق بين السيولة الجاهزة في دورة الاستغلال وتسديد المستحقات التي انقضت أجلها.⁽³⁾ وتحسب الخزينة كما يلي:

الخبزينة الصافية = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل

(1) عبد الحق بوعتروس، مرجع سبق ذكره، ص 70.

(2) ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص 51.

(3) اليمين سعادة، مرجع سبق ذكره، ص 66.

المبحث الثالث: مداخل وأدوات التحوط من المخاطر المالية

لمواجهة المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية، يلجأ مدير المخاطر أو المسير أيا كانت وظيفته في المؤسسة للعديد من الأدوات والمداخل التي تتنوع بتنوع المخاطر المالية الممكن أن تتعرض لها المؤسسة، وفيما يلي عرض لبعض أدوات التحوط من المخاطر المالية ومداخل للحد منها والتي تتناسب مع طبيعة المخاطر المالية المحتمل مواجهتها في المستقبل.

المطلب الأول: أدوات التحوط من المخاطر المالية

سيتم التركيز على الأساليب المتبعة للتحوط من أهم المخاطر المالية المتمثلة في المخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة إضافة إلى مخاطر السوق.

أولاً: أدوات التحوط من مخاطر السوق

تتعدد الأدوات المستخدمة لمواجهة هذا النوع من المخاطر بتعدد الأسباب التي تؤدي إلى حدوثه، من بين هذه الأدوات:

1- التنوع: هو توزيع المبلغ المراد توظيفه على أكثر من ورقة مالية بدلا من ورقة وحيدة وذلك بغية تحقيق مردودية مقبولة وتخفيض المخاطر المرتبطة بها، ويكون التنوع إما بحيازة أسهم عدة مؤسسات أو أسهم عدة قطاعات مختلفة، ومنه تتمكن المؤسسة من تعويض الإنخفاض في قيمة بعض الأسهم بارتفاع قيمة الأسهم الأخرى.⁽¹⁾

2- المشتقات المالية: هي عقود مالية تشتق قيمتها من قيمة أصول حقيقية أو مالية أخرى (أسهم، سندات، عقارات، عملات أجنبية، ذهب...)، وتكون لتلك العقود المالية مدة زمنية محددة بالإضافة إلى سعر وشروط معينة يتم تحديدها عند تحرير العقد بين الطرفين (البائع، المشتري). ومن مزايا هذه العقود أنها تمكن المؤسسة المصدرة للأوراق المالية أو المستثمرة فيها من تسيير مخاطر السوق باستخدام مجموعة من الأدوات منها عقود الخيار والعقود الآجلة.⁽²⁾

- عقود الخيار: يعرف عقد الخيار بأنه اتفاق يعطى بموجبه الحق في شراء أو بيع ورقة مالية خلال فترة محددة بسعر متفق عليه مقدما، أو أن يكون حق الشراء أو البيع في تاريخ محدد ليس خلال الفترة. ويدفع

(1) فاطمة بوهالي، إدارة المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الإقتصادي 35، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، ص 420.

(2) قايد خميسي ولحسين عبد القادر، دراسة تحليلية لتطور استخدام المشتقات المالية في الأسواق المالية في تغطية مخاطر السوق، حالة الدول الصناعية العشر، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، العدد 06، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2015، ص 28.

الفصل الثاني: قياس المخاطر المالية وإدارتها

المستثمر نتيجة حصوله على هذا الحق مبلغا كعلاوة وهناك نوعان من عقود الخيار: خيار البيع وخيار الشراء.

-العقود الآجلة: هو عقد بين المشتري والبائع يلتزم بموجبه البائع بتسليم الأصل المتفق عليه بسعر محدد وزمان محدد ومكان محدد ويلتزم المشتري بالإستلام بنفس الشروط.⁽¹⁾

ثانيا: أدوات التحوط من مخاطر الإئتمان

تشمل الإجراءات التالية:⁽²⁾

- 1- الإهتمام بمصلحة متابعة الديون: الفوترة، تمويل المبيعات، تأمين الديون... إلخ. وحتى يمكن اللجوء إلى أخصائيين من خارج المؤسسة إن تطلب الأمر ذلك؛
- 2- التحكم في مخاطر التركيز (تجنب التعامل مع طرف واحد يحوز على نسبة كبيرة من حجم المبيعات بالمؤسسة)؛
- 3- التركيز على تنظيم وبشكل جيد للمصلحة التجارية بالمؤسسة؛
- 4- المتابعة الشهرية للديون المشكوك فيها والديون محل النزاع بالقيمة والكمية؛
- 5- متابعة الملفات الخاصة بالمعاملات الجديدة وكذا معدلات عدم الدفع من العملاء.

ثالثا: أدوات التحوط من مخاطر السيولة

تقتضي إدارة مخاطر السيولة في المؤسسة الإقتصادية القيام بالأنشطة الوقائية التالية:⁽³⁾

- 1- اللجوء إلى تسهيلات الصندوق المقدمة من البنوك إن أمكن ذلك؛
- 2- وضع خطوط تغطية بنكية بشكل وقائي؛
- 3- تحريك حسابات العملاء (تحويلها إلى سيولة) عن طريق منح خصومات مالية مثلا؛
- 4- إعادة هيكلة أعلى الميزانية (الموارد الدائمة) للتأثير على رأس المال العامل؛
- 5- العمل على حث المساهمين الحاليين أو المتوقعين على رفع رأس المال الوقائي من خلال رفع رأس مال المؤسسة؛
- 6- التنازل عن بعض الأصول غير الجارية (إن أمكن ذلك) لتوفير الإحتياجات من السيولة؛

⁽¹⁾ مرجع سابق، ص 420.

⁽²⁾ فاطمة بوهالي، مرجع سبق ذكره، ص 421.

⁽³⁾ هوراي قرناش، دور تكنولوجيا المعلومات في إدارة المخاطر المالية في المؤسسة الإقتصادية، أطروحة دكتورا في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص 112.

الفصل الثاني: قياس المخاطر المالية وإدارتها

7-مراجعة السياسة التجارية للمؤسسة من خلال مراجعة الأجل الممنوحة للعملاء (تقليصها) والأجل المطلوبة من الموردين (تمديدتها) ومحاولة تصريف المخزونات في أقصر فترة ممكنة.

المطلب الثاني: مداخل الحد من المخاطر المالية

يمكن تحديد مداخل للحد من المخاطر المالية كما يلي:⁽¹⁾

1-الإكتشاف المبكر للمخاطر المالية يشجع كلا من الإدارة، والدائنين، والمساهمين على إتخاذ ردود أفعال تمنع الخسائر المحتملة في المستقبل، على مستوى الإقتصاد القومي فقد تؤدي المخاطر المالية إلى إفلاس المؤسسة لما يشير إلى سوء توزيع الموارد وبالتالي فإن الإكتشاف المبكر لسوء توزيع الموارد قد يؤدي إلى إتخاذ مجموعة من الإجراءات من أجل حماية الثروة الإجتماعية.

2-تمثل إدارة المخاطر المالية أحد الإستراتيجيات التي تساهم في الحفاظ على ثروة المساهمين عن طريق حماية المؤسسة ضد المخاطر المالية والتي تعيق المؤسسة عن تحقيق أهدافها من خلال تدنية درجة المخاطر المالية المصاحبة للتدفقات النقدية وهو ما يزيد من مستوى الثقة لدى المستثمرين ويزيد من إقبالهم على تمويل المؤسسة وبالتالي يساهم في تخفيض معدل العائد الذي يطلبونه على استثماراتهم مما يؤدي إلى زيادة قيمة المؤسسة في سوق المال، وتدنية الخسائر المحتملة في حالة حدوث الخطر، وتوجد ثلاثة سبل لإدارة المخاطر المالية هي:

- التأمين: المخاطر التي يمكن التأمين ضدها هي المخاطر غير المنتظمة التي لا تتعرض لها كافة المؤسسات المؤمن عليها في ذات التوقيت.

- إدارة التوازن بين الأصول والخصوم: وتهدف إلى تقليل فرصة التعرض لمخاطر السعر مع تحقيق العائد المستهدف لما يعني زيادة العائد لكل وحدة خطر من خلال تشكيلة ملائمة من الأصول والخصوم المالية التي تتضمنها الميزانية من حيث تواريخ الاستحقاق وقيمة كل منها عند كل تاريخ مثل إدارة مخاطر سعر الفائدة حيث تتطلب التوازن العام بين الأصول والخصوم، ويمكن استخدام أسلوب الملائمة بين الأصول والخصوم كطريقة لمعالجة المخاطر التي تواجهها المؤسسة عن طريق معالجة مخاطر أسعار السلع وأسعار الأسهم وهي تستخدم بصفة خاصة لمعالجة مخاطر الصرف الأجنبي ومخاطر أسعار الفائدة.

- التغطية: أسلوب لحماية قيمة أصل ما يملكه المستثمر إلى أن تتم تصفيته، وهذا التعريف يكشف صورتين الصورة الأولى للمستثمر الذي يرغب في شراء أصل مالي معين ولا يملك الموارد المالية اللازمة وإن كانت ستتاح في المستقبل غير أنه يخشى أن يرتفع سعر ذلك الأصل إذا ما انتظر حتى تتوفر تلك الموارد،

⁽¹⁾إيمان محمد إبراهيم أبوصوان، مداخل الحد من المخاطر المالية في الفكر المحاسبي، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، المجلد 13، العدد 1، جامعة المنوفية، 2022، ص ص 14-15.

الفصل الثاني: قياس المخاطر المالية وإدارتها

أما الصورة الثانية تتمثل في مستثمر يمتلك أصل مالي معين ويخطط لبيعه في تاريخ لاحق في الوقت الذي يخشى فيه إنخفاض سعره عندما يحين ذلك الوقت.

3- تهدف حوكمة الشركات إلى تعظيم قيمة المؤسسة وتحسين أداءها وإدارة المخاطر المالية بها بهدف تحسين الأداء وتعزيز ثقة المساهمين وتعظيم الأرباح والتي لا تنجح إلا بتوافر مبادئ الحوكمة والتي تعتبر من الأدوات المشجعة للإستثمار، والتمسك بقواعد الحوكمة من أجل التحوط من المخاطر التي تنشأ عن ما يقوم به مدير كثير من المؤسسات من ممارسات يشوبها قدر كبير من السلبيات التي تضر بمصلحة الأطراف الأخرى.

خلاصة الفصل:

تستلزم الإدارة السليمة للمخاطر المالية أن تكون المؤسسات الإقتصادية مدركة تماما لأهمية إدارة المخاطر المالية، حيث تناولنا في هذا الفصل مختلف السبل والطرق لإدارة المخاطر المالية بالمؤسسة بالإعتماد على جملة من المعايير والطرق التقليدية والحديثة من أجل ضمان السير الحسن للمؤسسة، أين تم التعرف على مبادئ إدارة المخاطر المالية إضافة إلى الإستراتيجيات الخاصة بها، والإعتماد على الأسلوب العلمي في قياسها والكفاءة والخبرة في إدارة تلك المخاطر المالية، حيث تعمل هذه الأخيرة على تسيير ومعالجة المخاطر المالية، كما تقوم بتبني تقنيات سواء كانت كمية أو غير كمية وقواعد تمكنها من تقادي المخاطر وتقليلها إلى حد معقول ومعالجتها بشكل فعال يمكنها من تحقيق الأهداف المخطط لها من قبل المؤسسة. تعتبر إدارة المخاطر المالية الوظيفة المالية التي تساهم في استمرار حياة المؤسسة وتطورها، وتعتبر صمام الأمان للإستراتيجية المستقبلية وتزويد المعلومات المناسبة واختيار أفضل المشاريع للمؤسسة الإقتصادية.

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة ميناء

- جن جن - بجيجل.

❖ المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة ميناء - جن جن

- بجيجل.

❖ المبحث الثاني: عرض القوائم المالية لمؤسسة ميناء

- جن جن - بجيجل.

❖ المبحث الثالث: تحليل المخاطر المالية بواسطة

النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي.

تمهيد:

استكمالاً للجانب النظري سيتم في هذا الفصل إسقاط الدراسة النظرية على الواقع العملي وهذا اعتماداً على إجراء دراسة حالة مؤسسة ميناء - جن جن - والتي تعتبر إحدى الشركات البارزة والمهمة على الساحة المحلية والوطنية، باعتبارها مؤسسة عمومية ذات طابع إقتصادي وتجاري، وهذا من خلال التعرف على حقيقة الوضعية المالية لهذه المؤسسة وذلك من خلال تحليل قوائمها المالية المتمثلتين في الميزانية وجدول حسابات النتائج باستخدام النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي للكشف عن المخاطر المالية للمؤسسة وتحليلها واقتراح حلول عملية لها.

ولذا سنقوم بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

- ❖ **المبحث الأول:** تقديم عام لمؤسسة ميناء - جن جن - بجيجل.
- ❖ **المبحث الثاني:** عرض القوائم المالية لمؤسسة ميناء - جن جن - بجيجل.
- ❖ **المبحث الثالث:** تحليل المخاطر المالية بواسطة النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي.

المبحث الأول: تقديم عام للمؤسسة المينائية - جن جن - بجيجل

تعتبر المؤسسة المينائية جن جن بجيجل أكبر الموانئ في الجزائر، حيث تبلغ مساحته حوالي 140 هكتار مع إمكانية توسيع تقدر بـ 30 هكتار، وتساهم بشكل كبير في تنميط النشاط الاقتصادي للدولة.

المطلب الأول: نشأة وتعريف المؤسسة المينائية جن جن:

سوف نستعرض في هذا المطلب على نشأة وتعريف المؤسسة المينائية جن جن بجيجل:

أولاً: نشأة مؤسسة ميناء جن جن

يعتبر ساحل ولاية جيجل منطقة إستراتيجية هامة، وقد كانت منذ القدم محل اهتمام داخلي وخارجي واستطاع أن يكون منطقة عبور للسفن التجارية وفي الحقبة الاستعمارية قررت السلطات الفرنسية بناء ميناء جن جن لنقل البضائع والمتمثلة أساساً في: منتجات الفلين والكروم التي سيطرت على نسبة كبيرة من الصادرات نحو الخارج وبالضبط نحو فرنسا وبلجيكا.

وبعد حصول الجزائر على استقلالها أصبح ميناء جن جن من بين الهياكل القاعدية للدولة، حيث كان تابعاً لولاية بجاية إلى غاية 1984م، تاريخ إعادة هيكلة هذه المؤسسة، حيث أصبح الميناء مستقلاً تحت لواء مؤسسة ميناء جن جن طبقاً للمرسوم الرئاسي 173/84 المؤرخ في 1984/07/21م، حيث أصبحت هذه المؤسسة مؤسسة ذات أسهم.

ونظراً لتزايد النشاط التجاري على المستوى الوطني والملاحة البحرية أصبحت مدة الانتظار بالموانئ طويلة، بالإضافة إلى عدم وجود موانئ خاصة بالبواخر ذات الحمولة الكبيرة أي ذات العمق الكبير وهذا ما تسبب بضرورة بناء ميناء جديد وذلك بمنطقة أشواط بجيجل والذي ارتبطت فكرة إنشائه أيضاً بمشروع مصنع الحديد والصلب حيث اتفق على تجسيد هذا الأخير بمنطقة بلارة بالميلية والذي كان من المتوقع تعامله مع الميناء بحوالي 3 مليون طن أي ما يعادل 66.66% من الطاقة الإجمالية للبناء.

بدأت أشغال بناء ميناء جن جن بجيجل في 1984/11/09م، وانتهت في نهاية سنة 1999م، وقد أوكلت مهمة إنشائه إلى مجموعة شركات إيطالية وهولندية تترأسها شركة (CON DOTTE) وقد بلغت تكلفة إنجازه حوالي 5.2 مليار دينار جزائري، وكانت ممولة من عدة أطراف هي: الدولة الجزائرية، الصندوق السعودي للتنمية، الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبنك الإسلامي للتنمية.

ثانيا: تعريف المؤسسة المينائية جن جن

هي مؤسسة عمومية إقتصادية تابعة لشركة تسيير مساهمات الدولة تحت وصاية وزارة النقل وتعمل تحت لواء القانون التجاري الذي يقر بأن أي مؤسسة قابلة للإفلاس، وهي شركة ذات رأس مال يقدر ب: 4000000000 دج، كما أن ميناء جن جن بجيجل له أعرق حوض على مستوى الوطن وللمؤسسة موقع إستراتيجي على المحور الرابط على قناة السويس وجبل طارق، ويقدر عدد عماله الإجمالي حوالي 1230 عاملاً.

ثالثا: الموقع الجغرافي للمؤسسة المينائية جن جن

إن ميناء جن جن بولاية جيجل هو أحدث ميناء تجاري أنشأ بالجزائر، حيث يتوفر على عدة مميزات ترشحه لتصدر واحتلاله مكانة بالصف الأول على المستوى الجهوي والقاري وهو يقع على الجهة الشرقية لمدينة جيجل بالمنطقة المسماة أشواط، يبعد بحوالي 10 كلم عن مقر الولاية و 370 كلم عن العاصمة الجزائر و 140 كلم عن مدينة قسنطينة و 2 كلم عن مطار فرحات عباس و 40 كلم عن المنطقة الصناعية بلارة "مصنع الحديد والصلب" و 900 كلم عن حاسي مسعود وتبلغ مساحته حوالي 140 هكتار مع إمكانية توسيع تقدر ب 30 هكتار.

المطلب الثاني: مهام و أهداف المؤسسة المينائية جن جن

ونستعرض في هذا المطلب مهام وأهداف المؤسسة المينائية جن جن

أولاً: مهام المؤسسة المينائية جن جن

تتمثل مهام الميناء في تقديم مختلف الخدمات المينائية التي تتمثل في التكلف بالبواخر في يوم وصولها إلى خليج الميناء وحين خروجها وذلك عن طريق ما يلي:

- الإتصال بطاقم الباخرة قصد إعطاء الضوء لدخول الميناء؛
- المساعدة عن طريق تقديم نصائح خاصة بالأحوال الجوية وكيفية الدخول إلى الميناء ولتسهيل هذه العملية تقوم قيادة الميناء بتزويد الباخرة بضابط مينائي وبالساحبات والزوارق والإرشادات، وهذا لتفادي وقوع أي خسائر مادية أو بشرية اثر وقوع أي حادث، وتكرر نفس العملية عند خروج الباخرة من الميناء؛
- تسهر على البضائع من التلف والسرقة، وذلك بوضعها في المستودعات؛
- التأكد من مدى مطابقتها للمواصفات الأمنية؛
- حراسة البضائع ليلا ونهارا لحين استلامها؛
- كراء مختلف المخازن والأماكن المخصصة للتخزين؛
- المساعدة بمختلف التجهيزات من ساحبات وزوارق وغيرها للبواخر الداخلة والخارجة من وإلى الميناء.

ثانيا: أهداف المؤسسة المينائية جن جن

لكل مؤسسة أهداف وجدت من أجلها، وللمؤسسة جن جن أهداف داخلية وخارجية، تتمثل في:

1- الأهداف الداخلية: تسعى المؤسسة المينائية جن جن إلى تحقيق عدة أهداف داخلية هي:

- تخفيض مدة الانتظار داخل الميناء وخارجه؛
- استثمار المؤسسة في نشاطها وذلك بتحسين الخدمات المقدمة وفق المقاييس العالمية المعمول بها؛
- الزيادة في حجم التعاملات؛
- النمو، ونعني زيادة رأس المال وكذا توسيع المؤسسة وذلك بفتح وحدات تابعة في أماكن أخرى؛
- تعظيم الأرباح.

2- الأهداف الخارجية: وتتمثل أهم الأهداف الخارجية في:

- المساهمة في تنشيط حركة التجارة الخارجية للبلاد خصوصا في مجال الصادرات، وفك الخناق على الموانئ الأخرى كميناء الجزائر العاصمة؛
- الحد من البطالة عن طريق توفير مناصب الشغل؛
- زيادة الدخل القومي، وزيادة العملة الصعبة.

المطلب الثالث: دراسة الهيكل التنظيمي للمؤسسة المينائية جن جن

يتكون الهيكل التنظيمي للمؤسسة المينائية جن جن من عدة مديريات تنقسم بدورها إلى عدة دوائر، هذه الأخير تتفرع إلى مصالح.

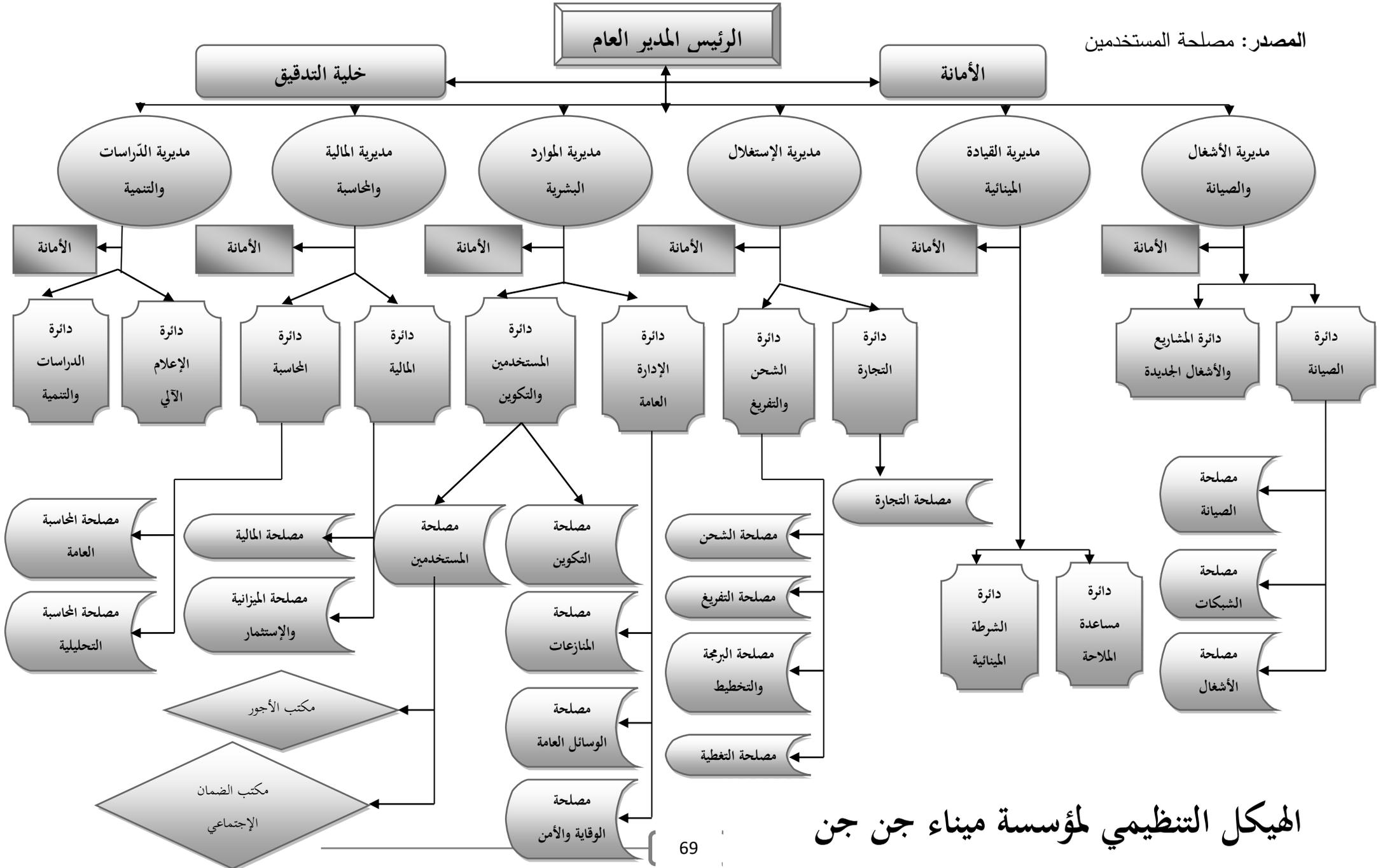
أولا: تعريف الهيكل التنظيمي للمؤسسة المينائية جن جن

يتميز الهيكل التنظيمي لميناء جن جن بجيجل بمبدأ التدرج الذي يحدد العلاقات نحو الاتجاهات الأربعة: اليمين واليسار والأعلى والأسفل، وقد يظهر على أساس التسلسل القيادي وقد يكون على أساس الوظائف فإنه لا يبتعد عن المظهر الهرمي وفيه تتوسع السلطة والمسؤولية حسب التدرج في المستويات للعمل على تحقيق أهداف المؤسسة من جهة والتكاليف الإقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى.

ثانيا: عرض الهيكل التنظيمي للمؤسسة المينائية جن جن:

يمكن عرض الهيكل التنظيمي كما يلي:

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة ميناء جن جن بجيجل



الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة ميناء جن جن بجيجل

ثالثا: شرح الهيكل التنظيمي للمؤسسة المينائية جن جن:

يمكننا شرح الهيكل التنظيمي للمؤسسة المينائية جن جن فيما يلي:

1- المديرية العامة: يرأسها المدير العام الذي يمثل السلطة العليا في المؤسسة والذي بيده الموافقة أو

رفض العقود أو أي حالة تجارية تخص المؤسسة، حيث تعود إليه الصلاحيات ومن بينها:

- المصادقة على تطبيق قرارات مجلس الإدارة؛
- ضبط تسيير المؤسسة وتحديد الترتيب الهرمي للعمال وتعيين الإطارات العليا؛
- تمثيل المؤسسة في جميع نشاطات الحياة العملية؛
- تحميل المسؤولية العامة عن كل الوثائق المعالجة وباقي المعاملات التجارية؛
- العمل على فتح وتشغيل الحوالات والصكوك البريدية؛
- توقيع القروض الواردة أو الصادات في إطار الشروط القانونية.
- وتشمل هذه المديرية بالإضافة إلى المدير العام الأمانة وهي موجودة في كل المديريات، ومن أهم المهام المسندة إليها ما يلي:

- إستقبال المراسلين والرسائل التي تصل إلى المديرية، كما يمكنها أيضا كتمان السر وتقديم المراسلات مع تسجيلها بعناوينها؛

- استغلال طرق الترتيب والمحافظة على الوثائق والعمل تخزين المعلومات؛

- ضبط الربط والاتصال مع المدير لضمان سرية برامج المؤسسة؛

- كما تجدر الإشارة إلى أن كل مديرية لها أمانة، وكل أمانة تحتوي على الإعلام الآلي.

2- مساعد المدير العام: ومن أبرز المهام المنسوبة إليه ما يلي:

- تمثيل المؤسسة في العلاقات الخارجية؛

- يرأس الإجتماعات بغرض تحديد النقاط والعناصر الواجب تحقيقها؛

- تنشيط هيكل المؤسسة بغرض تحقيق الأهداف المتعلقة بسياسة التنمية والتنظيم والتسيير في المجال

التقني ومجال الإستغلال والأمن.

3- مديرية الأشغال والصيانة: ومن بين أهم مهامها نذكر:

- القيام بجولات يومية في ورشات الميناء بهدف الإطلاع على حالات ومراحل تقدم الأشغال؛

- متابعة عملية استغلال إمكانيات المديرية المتمثلة في تجهيزات المصالح المينائية المختلفة؛

- متابعة ومراقبة المخطط المالي، والإشراف على نشاطات الميناء ومتابعة الأشغال الجديدة؛

- السهر على تطبيق القوانين داخل المؤسسة، وتنفيذ الشروط المتعلقة بعقود السوق؛

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة ميناء جن جن بجيجل

- تحتوي هذه المديرية على دائرتين هما: دائرة الصيانة ودائرة المشاريع الجديدة.
- 4- مديرية القيادة المينائية:** ومن أهم المهام المنسوبة إلى هذه المديرية نذكر:
 - تتمثل أساسا هذه المديرية في دائرتين هما: دائرة الشرطة المينائية، دائرة المساعدات الملاحية؛
 - إعطاء حلول تقنية وإقتراحات تصحيحية لبعض المشاكل التي تقع فيها المؤسسة؛
 - السهر على تطبيق القوانين المعمول بها والخاصة بالنقل وتفريغ البضائع بالتنسيق مع مصلحة الإستغلال؛
 - تقع المسؤولية على مديرية القيادة في ما يخص الوقاية ومواجهة الحوادث التي قد تحدث؛
 - شرح مراكز رصيف الميناء عن طريق حراس لجنة التوظيف من أجل إعداد التقارير حول حقائق والتطبيقات المعمول بها.
- 5- مديرية الإستغلال:** ومن أهم الأعمال المنسوبة إليها نذكر:
 - تتمثل أساسا هذه المديرية في دائرتين هما: دائرة التجارة ودائرة الشحن والتفريغ؛
 - تحديد أشغال الخدمات والسهر على تطبيق قرارات المديرية العامة؛
 - السهر على الإستعمال الأمثل للإمكانيات المتوفرة في الميناء؛
 - تنشيط ومراقبة وتوجيه نشاطات الهياكل المسؤولة عنها قصد بلوغ وتحقيق الأهداف المسطرة من قبل المؤسسة، كما يسهر على تنفيذ تعليمات القوانين والنصوص التشريعية السارية المفعول.
- 6- مديرية الموارد البشرية:** ومن أهم الأعمال المنسوبة إليها نذكر:
 - إعداد وتنظيم الوسائل الضرورية التي تتطلبها الهياكل المكلفة بدعم المديرية المركزية الأخرى؛
 - العمل على تنفيذ وتطبيق قرارات المديرية العامة ومجلس الإدارة؛
 - تنشيط، مراقبة، توجيه وتنظيم نشاطات الهياكل التابعة لها بغية تحقيق الأهداف المسطرة من طرف المؤسسة؛
 - تشكيل ملفات المنح الحكومية؛
 - ضبط الحالة الإستهلاكية الشهرية، وضبط مراحل المحولات الشهرية؛
 - حفظ الأرشيف، ضمان الأمن والصحة في العمل؛
 - تشمل هذه المديرية على دائرتين هما: دائرة الإدارة العامة، ودائرة المستخدمين والتكوين.
- 7- مديرية الدراسات والتنمية:** من أهم المهام المنسوبة إليها نذكر:
 - مراقبة تنفيذ الأهداف المسطرة في مخطط التنمية؛

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة ميناء جن جن بجيجل

- إعداد مخططات قصيرة ومتوسطة الأجل في مجال تنمية المؤسسة؛
- إعداد إستراتيجية المعلومات الخاصة بالمؤسسة؛
- تحديد الحاجات من الإحصائيات اللازمة فيما يخص التبادلات الخاصة بالنقل؛
- وضع إستراتيجية الإعلان والإتصال وتطبيق القوانين المتعلقة بسير النشاطات المينائية السارية المفعول؛
- تنقسم هذه المديرية إلى دائرتين هما: دائرة الإعلام الآلي، دائرة الدراسات والتنمية.

8- مديرية المالية والمحاسبة: مدير هذه المديرية مسؤول عن:

- حث ومراقبة وتوحيد نشاط مختلف مصالحه من أجل تحقيق أهداف المؤسسة؛
- السهر على تطبيق قرارات المديرية العامة ومجلس الإدارة؛
- السهر على تطبيق القوانين والمواد السارية المفعول؛
- التنسيق من أجل تحسين أداء ونوعية العمل لمختلف مصالحه؛
- مشاركة المدير العام في وضع الخطوط العريضة لسياسة المؤسسة من أجل تطوير وتنظيم وتسيير الخبرات التقنية والأمن واستغلال الميناء.

المبحث الثاني: عرض مختلف القوائم المالية لمؤسسة ميناء جن جن

تعتبر القوائم المالية من أهم الوسائل التي من خلالها يتم تحديد الوضعية المالية للمؤسسة، ومن خلالها يمكن معرفة سير نشاط المؤسسة وأهم المخاطر المالية التي يمكن أن تواجهها، وسنعرض في هذا المبحث كل من جدول حساب النتائج والميزانية لمؤسسة ميناء جن جن.

المطلب الأول: عرض الميزانيات المالية لمؤسسة جن جن خلال الفترة 2019-2020

استنادا إلى المعلومات المستقاة من مصلحة المحاسبة، فإن الميزانية تضم جانبين هما جانب الأصول وجانب الخصوم، حيث سنتطرق إلى أصول الميزانية ثم ننتقل إلى خصومها.

أولا: أصول الميزانية: يتم فيما يلي عرض جانب الأصول.

الجدول رقم (03): أصول ميزانية مؤسسة ميناء جن جن خلال الفترة 2019-2022.

2022	2021	2020	2019	الأصول
				الأصول غير الجارية
0.00	0.00	0.00	0.00	فارق الإقتناء

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة ميناء جن جن بجيجل

1402623.72	285000.00	380000.00	650387.50	تثبيبات معنوية
3979970791.64	4491122548.71	5063150857.53	5657203900.66	تثبيبات عينية
0.00	0.00	0.00	0.00	أراضي
458552376.03	579665519.30	713377410.21	847372566.14	مباني
3520518415.61	3911457029.41	4349773447.32	4809831334.52	تثبيبات عينية أخرى
0.00	0.00	0.00	0.00	تثبيبات ممنوح امتيازها
1587756596.68	1258378985.55	848815576.81	711099739.52	تثبيبات يجرى انجازها
7482500000.00	7482500000.00	6825607301.51	6827500000.00	تثبيبات مالية
0.00	0.00	0.00	0.00	سندات موضوعة موضع معادلة
326500000.00	326500000.00	169607301.51	171500000.00	مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها
0.00	7156000000.00	6656000000.00	6656000000.00	سندات أخرى مثبتة
7156000000.00	0.00	0.00	0.00	أصول وقروض أخرى غير جارية
443138543.65	261727339.09	212748776.56	209670014.45	ضرائب مؤجلة عن الأصل
13493868555.69	13494013873.35	12950702512.41	13406124042.13	مجموع الأصول غير الجارية
				أصول جارية
182769449.89	168541907.64	169205575.72	163577152.96	مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ
993503328.93	509499446.79	859341291.63	942939518.40	حسابات دائنة

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة ميناء جن جن بجيجل

واستخدامات مماثلة				
الزبائن	735170528.14	391018236.69	672605354.42	584338452.18
المدينون الآخرون	5114808.90	5526331.70	1487247.88	5200605.85
الضرائب وما شابهها	253217991.89	112954878.40	185248689.33	353400460.37
الأصول الأخرى غير الجارية	0.00	0.00	0.00	0.00
الموجودات وما يماثلها	4007941545.29	2358214967.16	1968058276.37	1885287771.14
الأموال المضافة والأصول المالية الجارية الأخرى	500000000.00	350000000.00	350000000.00	400000000.00
الخزينة	3507941545.29	2008214967.16	1618058276.37	1485287771.14
مجموع الأصول الجارية	5184214324.11	3036256321.59	2996605143.72	2991804442.50
المجموع العام للأصول	18678082879.80	16530270194.94	15947307656.13	16397928484.63

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على ميزانيات المؤسسة (الملحق رقم 01، 02).

بعد عرض أرصدة أصول ميزانية مؤسسة ميناء جن جن خلال الفترة من 2019-2022، سندرس تطور هذه الأرصدة خلال فترة الدراسة.

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة ميناء جن جن بجيجل

الجدول رقم(04): تطور أصول ميزانية مؤسسة ميناء جن جن خلال الفترة 2019-2022.

2022	2021	2020	السنوات	
			المبالغ ومعدل التطور	
13493868555.69 %-0.001	13494013873.35 %4.195	12950702512.41 %-3.39	ن السنة - السنة (ن - 1) السنة (ن - 1)	الأصول غير الجارية
5184214324.11 %70.74	3036256321.59 %1.323	2996605143.72 %0.6		الأصول الجارية
18678082849.80 %12.99	16530270194.94 %3.65	15947307656.13 %-2.74		مجموع الأصول

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات الجدول رقم (03).

من خلال الجدول رقم (03) نلاحظ أن أصول المؤسسة في تطور سواء بالانخفاض أو الإرتفاع، ففي سنة 2020 نلاحظ أن الأصول غير الجارية انخفضت بنسبة 3.39% وذلك بسبب انخفاض كل من التثبيات المالية والمادية والمعنوية، أما خلال سنة 2021 فنلاحظ أن الأصول غير الجارية ارتفعت بنسبة 4.195% وهذا راجع إلى ارتفاع التثبيات المالية بالرغم من انخفاض قيمة التثبيات المعنوية والعينية، أما خلال سنة 2022 عرفت انخفاض بنسبة ضئيلة جدا قدرها 0.001%. أما الأصول الجارية فكانت في ارتفاع مستمر خلال الثلاث سنوات 2020، 2021، 2022.

أما فيما يخص معدل تطور الأصول فنلاحظ سنة 2020 أنها عرفت انخفاض بنسبة 2.74% وهذا الإنخفاض يعود سببه إلى انخفاض قيمة الأصول غير الجارية، أما في سنتي 2021، 2022 قيمة الأصول ارتفعت بنسبة 3.65%، 12.99% على التوالي بسبب ارتفاع الأصول الجارية بنسبة 1.32%، 70.74%.

ثانيا: خصوم الميزانية: يتم فيما يلي عرض جانب الخصوم.

الجدول رقم (05): خصوم ميزانية مؤسسة ميناء جن جن خلال الفترة 2019-2022.

2022	2021	2020	2019	الخصوم
				رأس المال
4000000000.00	4000000000.00	4000000000.00	4000000000.00	رأس المال الصادر
0.00	0.00	0.00	0.00	رأس المال غير المطلوب

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة ميناء جن جن بجيجل

9352647317.36	9240760899.27	9633968748.35	9595517522.14	علاوات واحتيطات
43669495.20	43669495.20	43669495.20	43669495.20	فارق إعادة التقييم
0.00	0.00	0.00	0.00	فارق المعادلة
1715395549.23	1079386418.09	414092150.92	826951226.21	النتيجة الصافية
38053454.57	29838650.49	(26580000.92)	(34794805.00)	رؤوس أموال خاصة أخرى
0.00	0.00	0.00	0.00	الوحدات
14823265816.36	14067155463.05	13893650393.55	14259843438.55	حصة الشركة المدمجة
326500000.00	326500000.00	171500000.00	171500000.00	حصة ذوي الأقلية
15149765816.36	14393655463.05	14065150393.55	14431343438.55	المجموع
0.00	0.00	0.00	0.00	الخصوم غير الجارية
17425237.78	15425237.78	17537728.15	19290002.98	قروض وديون مالية
43464998.46	43093291.27	39592772.00	40343872.14	ضرائب مؤجلة
0.00	0.00	0.00	0.00	ديون أخرى غير جارية
1090114534.37	965224250.44	830153437.22	791597731.18	مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا
1151004770.61	1025742779.49	887283937.37	851231606.30	مجموع الخصوم غير الجارية
0.00	0.00	0.00	0.00	الخصوم الجارية
218835277.75	68370667.85	125901370.71	256658692.39	موردون وحسابات ملحقة
1522163562.91	835262911.73	653600777.63	624743072.92	ضرائب
636313452.17	207238372.82	215371176.86	233951674.47	ديون أخرى
0.00	0.00	0.00	0.00	خزينة الخصوم

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة ميناء جن جن بجيجل

2377312292.83	1110871952.40	994873325.21	1115353439.78	مجموع الخصوم الجارية
18678082879.80	16530270194.94	15947307656.13	16397928484.63	المجموع العام للخصوم

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على ميزانيات المؤسسة (الملحق رقم 04،03).

بعد عرض أرصدة خصوم ميزانية مؤسسة ميناء جن جن خلال الفترة من 2019-2022، سندرس تطور هذه الأرصدة خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم(06): تطور خصوم ميزانية مؤسسة ميناء جن جن خلال الفترة 2019-2022.

2022	2021	2020	السنوات	
			المبالغ ومعدل التطور	
15149765816.36 %5.25	14393655463.05 %2.34	14065150393.55 %-2.54	$\frac{\text{السنة} - \text{السنة (ن - 1)}}{\text{السنة (ن - 1)}}$	رؤوس الأموال الخاصة
1151004770.61 %12.21	1025742779.49 %15.60	887283937.37 %4.24		خصوم غير جارية
2377312292.83 %114.004	1110871952.40 %11.66	994873325.21 %-10.80		خصوم جارية
18678082879.80 %12.99	16530270194.94 %3.66	15947307656.13 %-2.85		المجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات الجدول رقم (05).

من خلال الجدول رقم (06) والذي يوضح خصوم مؤسسة ميناء جن جن نلاحظ خلال سنة 2020 أن مجموع الخصوم انخفض بنسبة 2.85% وهذا الانخفاض يعود إلى انخفاض كل من الخصوم الجارية بنسبة 10.80% ورؤوس الأموال الخاصة بنسبة 2.54% وهذا الانخفاض كان أقل من ارتفاع الخصوم الغير جارية.

أما سنتي 2021، 2022 فنلاحظ أن قيمة الخصوم ارتفعت بنسبة 3.66% و 12.99% على التوالي وهذا راجع إلى ارتفاع كل من الخصوم الجارية بنسبة 11.66% و 114.004% والخصوم غير

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة ميناء جن جن بجيجل

الجارية ب 15.60% و 12.21% ورؤوس الأموال الخاصة ب 2.34% و 5.25% وهذا راجع للتطور الملحوظ في نتائج المجمع خلال السنوات 2021، 2022.

المطلب الثاني: عرض جدول حسابات النتائج لمؤسسة ميناء جن جن

سوف نقوم في هذا المطلب بعرض جدول حسابات النتائج لسنوات الدراسة.

الجدول رقم (07): جدول حسابات النتائج لمؤسسة ميناء جن جن خلال الفترة 2019-2022.

2022	2021	2020	2019	
5900586412.03	4256707957.54	3272809941.86	3976206879.88	رقم الأعمال
0.00	0.00	0.00	0.00	مؤونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد التصنيع
0.00	0.00	0.00	0.00	الإنتاج المثبت
0.00	0.00	0.00	0.00	إعانات الإستغلال
5900586412.03	4256707957.54	3272809941.86	3976206879.88	1- إنتاج السنة المالية
(248288247.20)	(221618187.78)	(169125866.87)	(130811286.79)	مشتريات مستهلكة
(234861913.74)	(117770488.88)	(120839692.10)	(221027326.95)	الخدمات الخارجية والإستهلاكات الأخرى
(483150160.94)	(339388676.66)	(289965558.97)	(351838613.74)	2- استهلاك السنة المالية
5417436251.09	(3917319280.88)	2982844382.89	3624368266.14	3- القيمة المضافة للاستغلال (1-2)
(2897795329.65)	(2191699958.06)	(1987446227.89)	(2365585882.97)	أعباء المستخدمين
(116659698.06)	(95687802.30)	(78601631.24)	(110285557.97)	الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة ميناء جن جن بجيجل

2402981223.38	1629931520.52	916796523.76	1148496825.20	4- الفائض الإجمالي للاستغلال
45276780.22	44941626.96	44910167.58	79765590.02	المنتجات العملياتية الأخرى
(35513841.23)	(27789763.58)	(568696632.76)	(33200908.53)	الأعباء العملياتية الأخرى
(1664851042.55)	(1706826849.82)	(1554784439.70)	(1305916587.56)	مخصصات الإهلاكات والمؤونات
1196439373.49	993375967.53	840296043.57	769260349.01	استرجاع خسائر القيمة والمؤونات
1944332493.31	933632501.61	190348662.45	658405268.11	5- النتيجة العملياتية
383937143.00	358916490.49	342210719.60	324664256.57	المنتجات المالية
0.00	0.00	(276298.74)	0.00	الأعباء المالية
383937143.00	358916490.49	341934420.86	324664256.57	6- النتيجة المالية
2328269636.31	1292548992.10	532283083.31	983069524.68	7- النتيجة العادية قبل الضرائب (6+5)
796799866.96	279803916.01	(124907077.15)	(173471555.39)	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
(183925779.88)	(66641342.00)	6716144.76	17353256.92	الضرائب المؤجلة حول النتائج العادية
7526239708.74	5653942042.52	4500226872.61	5149897075.84	مجموع منتجات الأنشطة العادية
(5810844159.51)	(4574555624.43)	(4086134721.69)	(4322945849.27)	مجموع أعباء

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة ميناء جن جن بجيجل

				الأنشطة العادية
1715395549.23	1079386418.09	414092150.92	826951226.21	8-ن الصافية للأنشطة العادية
0.00	0.00	0.00	0.00	العناصر غير العادية-منتجات-
0.00	0.00	0.00	0.00	العناصر غير العادية-أعباء-
0.00	0.00	0.00	0.00	9-النتيجة غير العادية
1715395549.23	1079386418.09	414092150.92	826951226.21	10-النتيجة الصافية للسنة المالية
0.00	0.00	0.00	0.00	موضوعة موضع المعادلة في النتيجة
0.00	0.00	0.00	0.00	11-النتيجة الصافية للمجموع المدمج
0.00	0.00	0.00	0.00	حصة ذوي الأقلية
0.00	0.00	0.00	0.00	حصة المجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الملاحق 05، 06.

الجدول رقم (08): تطور جدول حسابات النتائج لمؤسسة ميناء جن جن خلال الفترة 2019-2022.

2022	2021	2020	السنوات	
			المبالغ ومعدل التطور	
5900586412.03 %127.89	4256707957.54 %30.06	3272809941.86 %-17.96		إنتاج السنة
(483150160.94) %42.36	(339388676.66) %17.04	(289965558.97) %-17.59		إستهلاك السنة

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة ميناء جن جن بجيجل

5417436251.09 %38.29	3917319280.88 %31.33	2982844382.89 %-17.70	$\frac{\text{ن السنة} - \text{السنة (ن - 1)}}{\text{السنة (ن - 1)}}$	القيمة المضافة للإستغلال
2402981223.83 %47.43	1629931520.52 %77.79	916796523.76 %-20.17		إجمالي فائض الإستغلال
1944332493.31 %108.25	933632501.61 %390.49	190348662.45 %-71.09		النتيجة العملياتية
383937143.00 %6.97	358916490.49 %4.97	341934420.86 %5.32		النتيجة المالية
1715395549.23 %58.92	1079386418.09 %473.53	414092150.92 %-49.93		النتيجة الصافية

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتامدا على مخرجات الجدول رقم (07).

من خلال الجدول رقم (08) نلاحظ أن إنتاج السنة تراجع خلال سنة 2020 بنسبة 17.69% وهذا التراجع سببه الانخفاض في رقم الأعمال وانعدام كل من تغيير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد التصنيع وانعدام الإنتاج المثبت وإعانات الاستغلال في حين نلاحظ ارتفاع في قيمة سنتي 2021، 2022 بنسبة 30.06% و 127.89% على التوالي حيث أنه في سنة 2022 لاحظنا أن هناك زيادة كبيرة في إنتاج السنة وهذا راجع إلى ارتفاع رقم أعمالها.

أما بالنسبة لاسهتلاك السنة فقد سجل انخفاض خلال سنة 2020 بنسبة 17.59% وهذا الانخفاض يعود إلى النقصان المسجل في قيمة الخدمات الخارجية، أما خلال سنتي 2021، 2022 فقد سجل ارتفاع بنسبة 17.04% و 42.39% على التوالي وهذا الإرتفاع سببه ارتفاع كل من المشتريات المستهلكة والخدمات الخارجية الأخرى.

أما بالنسبة للقيمة المضافة للإستغلال فعرفت تراجع خلال سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 بنسبة 17.70% وهذا بسبب انخفاض إنتاج السنة المالية، وقد تداركت هذا العجز بتحقيق نتيجة موجبة خلال سنتي 2021، 2022 بنسبة 31.33% و 38.29% على التوالي.

إجمالي فائض الإستغلال انخفض خلال سنة 2020 وذلك بسبب انخفاض القيمة المضافة وخلال سنتي 2021، 2022 ارتفع بسبب الزيادة في القيمة المضافة.

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة ميناء جن جن بجيجل

النتيجة التشغيلية انخفضت خلال سنة 2020 بنسبة 71.09% وهذا راجع إلى انخفاض إجمالي فائض الإستغلال إضافة إلى أسباب أخرى هي انخفاض المنتجات التشغيلية الأخرى والذي صاحبه ارتفاع في الأعباء التشغيلية الأخرى ومخصصات الإهلاكات والمؤونات وخسائر القيمة في حين ارتفعت في سنتي 2021، 2022 بنسبتي 390.49% و108.25% على التوالي حيث شهدت سنة 2021 ارتفاعا مضاعفا.

النتيجة المالية ارتفعت خلال السنوات الثلاثة بنسبة 5.32%، 4.97%، 6.97% ويرجع ذلك أساسا إلى ارتفاع المنتجات المالية والذي صاحبه انخفاض في الأعباء المالية.

النتيجة الصافية التي حققتها المؤسسة كانت ربح خلال فترة الدراسة ففي سنة 2020 عرفت انخفاض بنسبة 49.93% وهذا راجع إلى انخفاض النتيجة الصافية للأنشطة العادية وفي سنتي 2021، 2022 ارتفعت حيث شهدت في سنة 2021 ارتفاعا مضاعفا حيث بلغت قيمتها 1079386418.09.

المبحث الثالث: تحليل المخاطر المالية بواسطة النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي

تعتبر النسب المالية من أهم النسب المستعملة في تشخيص الوضعية للمؤسسة وانطلاقا من الميزانية المالية، سوف نحاول معرفة هل شركة ميناء جن جن ناجحة أم تعاني من خطر مالي وذلك من خلال سنوات الدراسة: 2019-2020-2021-2022.

المطلب الأول: تحليل المخاطر المالية باستخدام النسب المالية

سنقوم من خلال هذا المطلب بتحليل الوضعية المالية للمؤسسة للوقوف على مختلف المخاطر المالية التي تواجهها موضوع الدراسة بواسطة النسب المالية.

أولا: نسب السيولة

نقوم بحساب نسب السيولة للمؤسسة من أجل معرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها في آجالها المحددة، وسوف يتم التعرف على نسب السيولة لمؤسسة ميناء جن جن من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (09): نسب السيولة لمؤسسة ميناء جن جن خلال الفترة 2019-2020.

البيان	2019	2020	2021	2022
نسبة التداول=الأصول المتداولة/ الخصوم المتداولة	2.68	3.01	2.73	2.18
نسبة السيولة السريعة=(الأصول المتداولة- المخزونات)/ الخصوم المتداولة	2.54	2.84	2.58	2.10

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة ميناء جن جن بجيجل

1.69	2.12	1.98	1.69	نسبة النقدية = متوسط النقدية / الخصوم المتداولة
------	------	------	------	---

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتامدا على القوائم المالية.

1- تحليل نسب التداول: من خلال الجدول تبين أن المؤسسة حققت نسبة تداول أكبر من الواحد خلال السنوات الأربعة وهو مؤشر إيجابي ومريح، وهذا ما يعني أن المؤسسة قادرة على سداد جميع التزاماتها قصيرة الأجل في تاريخ الإستحقاق وبالتالي فالمؤسسة تقادت مخاطر التمويل حيث كلما كانت النسبة أكبر من 1 كانت أحسن .

2- تحليل نسب السيولة السريعة: تبين أن المؤسسة حققت نسبة سيولة سريعة أكبر من 1 خلال سنوات الدراسة فهذا يعني أنها قادرة على سداد ديونها قصيرة الأجل عن طريق الأصول المتداولة في حالة استثناء المخزون منها، وبالتالي فإن المؤسسة لا تعاني من مخاطر السيولة، كما تجدر الإشارة إلى أن هذه النسبة انخفضت مقارنة بنسبة التداول بعد استثناء المخزون من الأصول المتداولة، وهذا يعتبر مؤشر سيء عن السيولة.

3- تحليل نسب النقدية: من الجدول المبين أعلاه نلاحظ أن نسبة النقدية خلال سنوات الدراسة كانت (1.69، 1.98، 2.12، 1.69) على التوالي وهي نسب مرتفعة وهذا يدل على أن المؤسسة احتفظت بأموال سائلة أكثر من حاجتها، وهو مؤشر غير مريح يقلل من فرص الإستفادة من السيولة النقدية المتاحة في عملية الاستغلال "أموال مجمدة".

4- الحلول المقترحة لتسيير خطر السيولة : من خلال حساب نسب السيولة تبين أن المؤسسة في وضع مالي جيد، ولكن هذا لا يعني أنها غير قابلة للإنخفاض، فقد تحدث أزمة السيولة عندما يكون العائد من الأرباح والإيرادات المتوقعة من المشاريع التجارية المختلفة، لا يتوافق مع المصروفات والالتزامات التي يجب تسديدها خلال الوقت المحدد، فتجد المؤسسة نفسها في أزمة مالية تحتاج إلى تمويل إضافي، ومع غياب ضمانات السداد وعدم توفر وسائل يمكن اللجوء إليها وإقناع المستثمرين أو جهات التمويل لمنح المؤسسة قروض مالية، تتعرض المؤسسة لخطر الإفلاس ومن الحلول المقترحة:

- اللجوء إلى مصادر تمويل خارجية بهدف ضخ المزيد من الأموال إلى ميزانيتها سواء كان ذلك من خلال دعم المستثمرين أو بالحصول على قرض مالي؛
- لجوء المؤسسة إلى إستراتيجية مالية خاصة بإعادة هيكلة الديون؛
- التنازل عن جزء من الأصول الثابتة غير المنتجة نقدا أو إعادة جدول التدفقات النقدية الخارجة بما يتماشى مع حجم التدفقات النقدية الداخلة؛
- تحويل جزء من الخصوم المتداولة إلى خصوم طويلة الأجل أو العمل على زيادة رأس المال، وإلا فإنه على المؤسسة الإتجاه نحو الإعلان عن الإفلاس والبدء فورا في تصفية أعمالها؛

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة ميناء جن جن بجيجل

- التوازن بين فترات الدفع وفترات التحصيل ولتحقيق هذا التوازن يمكن اتخاذ بعض الإجراءات:
- تحليل الدورة النقدية: يجب على الشركة تحليل الدورة النقدية للتعرف على المدة الزمنية التي تستغرقها عمليات تحصيل الديون وعمليات دفع الديون وتحديد النقاط الحرجة في الدورة النقدية؛
- تحسين عملية التحصيل: يجب على الشركة تحسين عملية التحصيل من خلال إنشاء سياسات جديدة للخصم وتحديد مهلة زمنية محددة للتحصيل وتحسين عمليات التحصيل وتحسين خدمة العملاء؛
- تحسين عملية الدفع: من خلال تحديد أفضل الطرق للدفع وتحديد الفترات الزمنية المناسبة للدفع وتقليل عدد الموردين المختلفين؛
- الحصول على تمويل إضافي: من خلال التمويل البنكي أو الإستثمار الخاص أو إصدار السندات، وذلك لتحسين نسب السيولة؛
- من أجل تفادي أي خطر متعلقة بعدم القدرة على الرفع الآني يجب مراعاة توازن النقدية الجاهزة وذلك لمواجهة الإحتياجات والمصاريف الطارئة والعادية.

ثانياً: نسب النشاط

تكمّن هذه النسب في كونها أداة تقيس وتوضح كيفية تسيير المؤسسة لمجموع أصولها ومواردها، إذ تحدد مقدار مساهمة كل عنصر مستثمر ضمن أصولها في تحقيق رقم الأعمال، ويتم تحديد هذه النسب في الجدول التالي:

الجدول رقم (10): نسب النشاط لمؤسسة ميناء جن جن خلال الفترة 2019-2022.

2022	2021	2020	2019	البيان
0.32	0.26	0.21	0.24	معدل دوران مجموع الأصول=صافي المبيعات/ مجموع الأصول
0.44	0.32	0.25	0.30	معدل دوران الأصول الثابتة=رقم الأعمال/ الأصول الثابتة
1.14	1.40	1.09	1.33	معدل دوران الأصول المتداولة=رقم الأعمال/ الأصول المتداولة
1.413	1.312	1.0164	-	معدل دوران المخزون=كلفة البضاعة المباعة/ معدل رصيد البضاعة

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتامدا على القوائم المالية.

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة ميناء جن جن بجيجل

1- معدل دوران مجموع الأصول: من خلال الجدول أعلاه تبين أن معدل دوران مجموع الأصول موجب أي أن كل أصل مستثمر في المؤسسة يولد 0.24 دج من المبيعات سنة 2019، وهذا يدل على كفاءة المؤسسة في إدارة أصولها وفي سنة 2020 انخفضت إلى 0.21 دج وهذا يدل على انخفاض كفاءة إدارة المؤسسة وانخفاض المبيعات وفي سنتي 2021 و2022 ارتفعت مقارنة بالسنتين الماضيتين حيث كانت أعلى نسبة سنة 2022 وهذا دليل على الاستغلال الجيد لهذه الزيادة لأنها تحقق مبيعات كافية تتناسب مع حجمها.

2- معدل دوران الأصول الثابتة: نلاحظ أن معدل دوران الأصول الثابتة انخفض خلال سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 والسبب في ذلك هو زيادة الأصول الثابتة وانخفاض المبيعات ونلاحظ ارتفاعه في سنتي 2021 و2022 وهذا يعني أن كل 1 دج مستثمر في الأصول الثابتة يولد 0.32، 0.44 على التوالي كصافي المبيعات.

3- معدل دوران الأصول المتداولة: نلاحظ من خلال الجدول أن معدل دوران الأصول المتداولة في تذبذب حيث نلاحظ انخفاضه في سنتي 2020 و2022 وهذا راجع إلى سوء تسيير المخزون وفي سنة 2021 بلغت 1.40 أي عادت إلى الإرتفاع وهذا يدل على حسن تسيير المخزون.

4- معدل دوران المخزون: نلاحظ من خلال الجدول أن معدل دوران المخزون في ارتفاع خلال السنوات الثلاث 2020، 2021، 2022، وهذا يدل على قوة مبيعات المؤسسة وهذا مؤشر جيد عن نشاطها وكفاءتها.

5- الحلول المقترحة: إذا انخفضت نسب النشاط في المؤسسة الاقتصادية، فإن ذلك يؤثر سلبا على أداء المؤسسة وقد ينتج عدة تحديات ونتائج سلبية مثل التراجع في الإيرادات والربحية ... ومن الحلول المقترحة:

- تحسين الإيرادات الإجمالية: زيادة الإيرادات الإجمالية عن طريق زيادة حجم المبيعات أو تحسين الأسعار، ويمكن تحقيق ذلك من خلال توسيع العملاء المستهدفين وتحسين التسويق والترويج للمنتجات والخدمات؛

- تحسين نسبة الدوران في المخزون عن طريق تحسين إدارة المخزون وتحسين تخطيط الإنتاج؛
- يجب الرفع من المبيعات لتحقيق مبيعات كافية تتناسب مع حجمها؛
- التخفيض في الأصول الثابتة والرفع من المبيعات؛
- زيادة الإيرادات وتحسين الربحية؛
- تحسين المبيعات من خلال إيجاد عملاء جدد؛
- إستراتيجية الاحتفاظ بالعملاء.

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة ميناء جن جن بجيجل

ثالثا: نسب الهيكل المالي طويل الأجل

سنتعرض من خلال الجدول التالي لأهم نسب الهيكل المالية لمؤسسة ميناء جن جن خلال الفترة 2019-2022.

الجدول رقم (11): نسب الهيكل المالي طويل الأجل لمؤسسة ميناء جن جن للفترة 2019-2022.

2022	2021	2020	2019	البيان
1.21	1.14	1.15	1.14	نسب التمويل الدائم=أموال دائمة/ أصول ثابتة
1.12	1.06	1.09	1.08	نسب التمويل الذاتي=أموال خاصة/ أصول ثابتة
0.81	0.87	0.881	0.88	نسب الإستقلالية المالية=أموال خاصة/ مجموع الخصوم
0.18	0.12	0.12	0.12	نسب المديونية الكلية=مجموع الديون/ مجموع الأصول
0.0010	0.0011	0.0011	0.0012	نسب المديونية الآجلة=ديون طويلة ومتوسطة الأجل/ أموال دائمة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على القوائم المالية.

1- نسب التمويل الدائم: من خلال الجدول تبين لنا أن نسب التمويل الدائم خلال الأربع سنوات أكبر من الواحد، مما يدل على وجود هامش أمان يسمح للمؤسسة بتغطية كامل أصولها الثابتة وجزء معتبر من أصولها المتداولة عن طريق الأموال الدائمة وقد عرفت هذه الأخيرة ارتفاعا معتبرا خلال سنة 2022 مقارنة بالسنوات الأخرى.

2- نسب التمويل الذاتي: نلاحظ أنها تفوق الواحد على كامل الفترة المدروسة وهذا ما يغنيه نظريا اللجوء إلى أموال الإستدانة من أجل تمويل أصوله الثابتة.

من خلال نسبي التمويل الدائم والذاتي يتضح أنه كان بالإمكان تمويل جل الأصول الثابتة في مؤسسة ميناء جن جن عن طريق الأموال الخاصة مما يعني أن مجموع الديون الطويلة والمتوسطة الأجل التي بحوزتها في هذه الفترة تستخدم في تمويل الأصول المتداولة وهذا قد يؤدي بالمؤسسة للوقوع في الخطر المالي.

3- نسب الإستقلالية المالية: من خلال النتائج المتحصل عليها تبين أن نسب الإستقلالية المالية تفوق 50% وهذا يدل على أن المؤسسة مستقلة ماليا.

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة ميناء جن جن بجيجل

4- **نسب المديونية الكلية:** تعبر عن نسبة الضمان التي تقدمها المؤسسة لجميع دائئيتها مما يزيد ثقتهم فيها، وكلما كانت هذه النسبة أصغر كلما كان المقرضون أكثر ارتياحا اتجاه أموالهم، وهذه النسب لا يجب أن تفوق 50% حيث من خلال سنوات الدراسة لاحظنا أنها أقل من 50% ومنه فمؤسسة ميناء جن جن حققت نسبة جيدة وهذا يدل على أن لها القدرة أكثر على الإستدانة.

5- **نسب المديونية الآجلة:** من خلال النتائج المتحصل عليها نلاحظ أن نسب المديونية الآجلة أقل من 50% حيث تتراوح بين 0.12% و0.10% وبالتالي فإن المؤسسة يمكنها اللجوء إلى الإقتراض أكثر لتدعيم رصيدها من الأموال الدائمة.

6- **الحلول المقترحة:** من خلال حساب نسب الهيكل المالي طويل الأجل تبين أن المؤسسة في وضعية مالية جيدة لكن في حالة ما إذا كان الهيكل المالي طويل الأجل ضعيفا، يؤدي ذلك إلى زيادة المخاطر المالية التي تواجهها المؤسسة، فقد يزيد التعرض للتذبذبات الإقتصادية أو التغيرات في أسعار الفائدة أو العملة، وقد يكون من الصعب تحمل المؤسسة للخدمات المالية غير المتوقعة ومن الحلول المقترحة لذلك نجد:

- تمويل الأصول الثابتة عن طريق الأموال الخاصة؛
- تقليل الديون الطويلة والمتوسطة الأجل بالتوازي مع الحفاظ على توازن تمويل الأصول الثابتة للمحافظة على النشاط، وكذا أخذا بعين الإعتبار حجم الأموال الخاصة تفاديا للوقوع في مشكل التبعية المالية للمؤسسات المقرضة، كما أنه يجب التحكم فيها من خلال عدم تمويل الإحتياجات القصيرة الأجل من خلال الديون الطويلة الأجل؛
- الرفع من رأس مال الشركة من خلال إصدار أسهم جديدة أو رفع الإحتياطيات وإضافتها إلى رأس المال، حيث يكون هذا المسعى مرتبط ببحم النشاط فيمكن رفع رأس المال من خلال الإكتتاب أو دمج إحتياطيات في رأس المال لصالح المساهمين الأصليين، أو الشراكة الهادفة لرفع رأس المال وزيادة مردوديتها.

رابعاً: نسب المردودية

يوضح الجدول التالي مختلف نسب المردودية لمؤسسة ميناء جن جن.

الجدول رقم(12): نسب المردودية لمؤسسة ميناء جن جن للفترة 2019-2022.

البيان	2019	2020	2021	2022
المردودية الإقتصادية=نتيجة الإستغلال/ الأصول الإقتصادية	0.08	0.06	0.11	0.16
المردودية المالية=النتيجة الصافية/ أموال خاصة	0.06	0.03	0.07	0.11

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على القوائم المالية.

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة ميناء جن جن بجيجل

1- المردودية الاقتصادية: من خلال الجدول نلاحظ انخفاض في قيمة المردودية الاقتصادية في سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 حيث كانت 0.08 لتتخفص بعدها إلى 0.06، وهو ما يعني انخفاض في مجموع الموارد المستخدمة في تحقيق النتيجة الاقتصادية للمؤسسة، وهو ما يعني عدم وجود كفاءة في استعمال الموارد المتاحة لجلب الأرباح. أما بالنسبة لسنتي 2021 و2022 فنلاحظ ارتفاع في المردودية الاقتصادية.

2- المردودية المالية: نسبة المردودية المالية في سنة 2019 تقدر ب 0.06، و 0.03 في سنة 2020 وهو ما يعني انخفاض في مستوى مشاركة الأموال الخاصة في تحقيق نتيجة صافية تمكن المؤسسة من استعادة ورفع مستوى الموارد الخاصة، وهو ما يشكل خطر على المؤسسة في حالة استمرار تناقص المعدل بحيث ينقص من حجم نمو المؤسسة وفي سنة 2021 و2022 تداركت الأمر لترتفع بعدها إلى 0.07 و0.11 على التوالي.

3- الحلول المقترحة: انخفاض نسب المردودية يعني زيادة التكاليف أو انخفاض الإيرادات أو كلاهما، يمكن أن ينتج عن ذلك ضغط على الربحية، حيث يكون من الصعب على المؤسسة تحقيق الأرباح المطلوبة وتحقيق التوقعات المالية ولمعالجة هذا الانخفاض المحتمل في نسب المردودية ينبغي على المؤسسة:

- تحسين الإيرادات: يمكن زيادة الإيرادات من خلال زيادة حجم المبيعات أو زيادة الأسعار. يمكن تحقيق ذلك عن طريق تحسين استراتيجيات التسويق والإعلانات وتحسين جودة المنتجات أو الخدمات المقدمة. كما يمكن توسيع الأسواق المستهدفة وتطوير منتجات جديدة؛

- تخفيض التكاليف: يمكن تخفيض التكاليف عن طريق تحسين عمليات الإنتاج والتصنيع والتخلص من المخزون الزائد وتحسين إدارة الأصول والموارد الخاصة بالشركة. يمكن أيضا تحسين عمليات الإدارة وتقليل التكاليف الإدارية والتكاليف العامة الأخرى؛

- تحسين إدارة المخزون: يمكن تحسين المردودية عن طريق تحسين إدارة الديون، وذلك عن طريق تخفيض معدلات الفائدة والأقساط وتحسين شروط السداد والتفاوض على خطط سداد ميسرة؛

- زيادة الكفاءة: يمكن تحسين المردودية من خلال زيادة الكفاءة وتحسين العمليات الداخلية، وذلك عن طريق تحسين استخدام التكنولوجيا وتبسيط العمليات وتحسين إدارة المخزون والعمليات المالية؛

- تحسين إدارة رأس المال: يمكن تحسين المردودية من خلال تحسين إدارة رأس المال، وذلك عن طريق تحسين إدارة الأصول والتحكم في الإنفاق وإدارة المخاطر؛

- التركيز على العملاء: يمكن تحسين المردودية عن طريق التركيز على العملاء وتحسين جودة الخدمة والتفاعل مع العملاء وتلبية احتياجاتهم بشكل أفضل.

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة ميناء جن جن بجيجل

المطلب الثاني: تحليل وضعية المؤسسة باستخدام مؤشرات التوازن المالي

سوف نقوم في هذا المطلب بتحليل التوازن لمؤسسة ميناء جن جن حيث نقوم بحساب كل من أنواع

رأس المال العامل، والخزينة.

أولاً: أنواع رأس المال العامل

الجدول رقم (13): أنواع رأس المال العامل لمؤسسة ميناء جن جن خلال الفترة 2019-2022.

2022	2021	2020	2019	
2806902031.28	1925384369.19	2001731818.51	1876451002.72	رأس المال العامل الصافي=أموال دائمة-أصول ثابتة
1655879260.67	899641589.7	1114447881.14	1025219396.42	رأس المال العامل الخاص=أموال خاصة-أصول ثابتة
3528317063.44	2136614731.89	15947307641.47	1966585046.08	رأس المال العامل الأجنبي=مجموع الخصوم-أموال خاصة
5184214324.11	3036256321.59	2996605143.72	2991804442.5	رأس المال العامل الإجمالي=مجموع الأصول-الأصول الثابتة
-701039514.01	-82830597.97	383673542.14	391163231.58	احتياجات رأس المال العامل=(الأصول الجارية-أصول الخزينة)-(الخصوم الجارية-خصوم الخزينة)

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على القوائم المالية.

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة ميناء جن جن بجيجل

من خلال الجدول أعلاه توصلنا إلى النتائج التالية:

1- رأس المال العامل الصافي: نلاحظ أن رأس المال العامل الصافي موجب خلال السنوات الأربعة، وهذا ما يدل على أن المؤسسة تتمتع بوضعية مالية جيدة، فالأموال الدائمة تغطي الأصول الثابتة وبالتالي تحقق هامش أمان موجب، إضافة إلى قدرتها على تسديد جزء من أموالها القصيرة الأجل في حالة عدم توافق آجال تحول الأصول المتداولة إلى سيولة مع آجال إستحقاقية الديون قصيرة الأجل.

2- رأس المال العامل الخاص: نلاحظ من خلال الجدول أن رأس المال العامل الخاص خلال سنوات الدراسة موجب وهذا يعني أن المؤسسة قادرة على تمويل أصولها الثابتة من مواردها الخاصة دون الاعتماد على مواردها الخارجية، كما نلاحظ انخفاضه سنة 2021 بقيمة 214806291.44 وذلك راجع إلى زيادة الأصول الثابتة لكن هذا الانخفاض لا يشكل خطر على المؤسسة لأن رأس المال العامل الخاص موجب وهو مؤشر إيجابي للمؤسسة كما يدل على وضعية مالية جيدة للمؤسسة، أما في سنة 2022 فنلاحظ ارتفاع رأس المال العامل الخاص بقيمة 756231670.97 وذلك راجع إلى زيادة الأموال الخاصة وانخفاض الأصول الثابتة.

3- رأس المال العامل الأجنبي: نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن رأس المال العامل الأجنبي موجب مما يعني اعتماد المؤسسة على الديون الطويلة الأجل والديون قصيرة الأجل في تمويل نشاطاتها، ولكن نسبة الإعتماد عليها أقل في سنتي 2019 و 2020 مقارنة بسنتي 2021 و 2022.

4- رأس المال عامل الإجمالي: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن رأس المال العامل الإجمالي في تزايد مستمر خلال سنوات الدراسة وهذا يدل على زيادة أصولها المتداولة كما نلاحظ أن رأس المال العامل الإجمالي أكبر من رأس المال العامل الأجنبي، وهذا يعني أن المؤسسة يمكنها تسديد ديونها بواسطة الأصول المتداولة.

5- إحتياجات رأس المال العامل: نلاحظ من خلال الجدول أعلاه الذي يمثل إحتياجات رأس المال العامل لمؤسسة ميناء جن جن أنها تعرف وضعيتين خلال الفترة المدروسة، موجبة خلال سنتي 2019 و 2020 هذا يعني أن زيادة موارد الدورة المالية للمؤسسة غير قادرة على تمويل إحتياجات الدورة، مما يعني أن المؤسسة بحاجة إلى موارد مالية إضافية لتمويل إحتياجاتها، وخلال فترة 2021 و 2022 كان إحتياج رأس المال العامل سالب وهذا يعني أن المؤسسة قد غطت إحتياجات دورتها ولا تحتاج إلى موارد أخرى أي أن الحالة المالية للمؤسسة جيدة.

6- الحلول المقترحة: في حالة إذا كان رأس المال العامل سالب فهذا يعني عدم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها إتجاه الغير، مما يتطلب منها القيام بإجراءات تصحيحية أو تعديلات من أجل تحقيق التوازن المالي من بين هذه الإجراءات نذكر:

- التفاوض على أفضل شروط الدفع؛

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة ميناء جن جن بجيجل

- تسريع مدفوعات العملاء بما يتوافق مع الشروط التعاقدية؛
- تحديد العملاء الذين يتأخرون بشكل منهجي في الدفع؛
- وضع إجراءات لتحديد ومعالجة النزاعات الفعالة والسريعة؛
- تحديد الحد الأقصى للإئتمان لكل عميل؛
- وضع تدابير حافزة تجارية ومالية تهدف إلى تشجيع التسويات المسبقة؛
- يجب على المؤسسة أن تتابع تحصيل الديون القديمة بطريقة أكثر دقة؛
- يجب مراعاة سياسة تشجيع التسويات السريعة من خلال منح خصومات معقولة إذا لزم الأمر؛
- يجب على المؤسسة توخي الحذر والتحكم الجيد في تسيير عناصر أصولها مما لا يؤدي إلى زيادة مستوى الإحتياجات عن مستوى رأس المال العامل ولا يضطرها إلى اللجوء إلى التسبيقات البنكية وما يترتب عليه من تبعات مالية؛
- زيادة الإيرادات من خلال تحسين عملية التسويق وتوسيع قاعدة العملاء، يمكن أيضا تحسين جودة المنتجات أو الخدمات لجذب المزيد من العملاء؛
- تحسين إدارة المخزون من خلال استخدام نظام إدارة المخزون المناسب والتخطيط الجيد للطلبات؛
- تقليل التكاليف من خلال البحث عن المواد الخام والموردين الأكثر كفاءة وتحسين عمليات التوزيع؛
- زيادة دورة التحصيل: يمكن تحسين دورة التحصيل من خلال تطوير سياسات جديدة لإدارة المدفوعات وتحسين عمليات الفوترة وتحسين عمليات جمع الديون؛
- زيادة رأس المال: يمكن زيادة رأس المال عن طريق جذب المستثمرين أو الحصول على قروض بنكية ويمكن أيضا زيادة رأس المال عن طريق إصدار أسهم جديدة أو بيع جزء من الملكية لشريك جديد.

ثانيا: الخزينة

يمكن حساب خزينة المؤسسة خلال سنوات الدراسة من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (14): الخزينة الصافية لمؤسسة ميناء جن جن خلال الفترة 2019-2022.

2022	2021	2020	2019	الخزينة الصافية=رأس المال العامل الدائم- احتياجات رأس المال العامل
3507941545.29	2008214967.16	1618058276.37	1485287771.14	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على القوائم المالية.

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة ميناء جن جن بجيجل

من خلال النتائج المحققة في الجدول نلاحظ أن رأس المال العامل الدائم استطاع تغطية احتياجات رأس المال العامل، إضافة إلى تحقيق فائض (خزينة موجبة) مما يعني أن المؤسسة بالغت في الإحتفاظ بأموال جاهزة لمواجهة الأخطار أو الظروف المفاجئة (مخاطر عدم السداد) لكن من جهة هذا يؤثر على مردوديتها، حيث أن مصدر هذه الأموال هو الأموال الدائمة ذات التكاليف المرتفعة، وعليه يتعين عليها استثمار هذه الأموال بما يتيح لها التوسع في نشاطاتها الاستثمارية واقتناص الفرص المتاحة.

الحلول المقترحة: في حالة كون الخزينة غير متوازنة (سالبة) فهذا يعني أن الموارد الدائمة المتوفرة لديها عجزت عن تمويل الاستثمارات والاحتياجات في رأس المال العامل، ومن بين الحلول الممكنة:

- زيادة الأموال الخاصة أو الديون المتوسطة والطويلة الأجل؛
- بيع جزء من الإستثمارات؛
- تحقيق مردودية معتبرة وكافية؛
- إعادة تكوين الأموال الخاصة؛
- محاولة تقليص مدة التخزين ومهلة ائتمان الزبائن؛
- التفكير في مستقبل المنتج؛
- تخفيض الإحتياجات في رأس المال العامل؛
- زيادة الأسعار أو تقليص مهلة ائتمان الموردين.

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة ميناء جن جن بجيجل

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل الذي تناولنا فيه دراسة حالة مؤسسة ميناء جن جن حيث تم التطرق إلى نشأة المؤسسة وتعريفها وأهدافها وكذا هيكلها التنظيمي، حيث قمنا بإجراء دراسة تطبيقية للمؤسسة خلال الفترة الممتدة 2019-2022 وذلك بالإعتماد على القوائم المالية للمؤسسة المتمثلة في الميزانية وجدول حساب النتائج لتحليل الوضعية المالية للمؤسسة باستخدام النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي من أجل الوقوف على أهم المخاطر المالية التي تتعرض لها المؤسسة، حيث تبين من خلال دراستنا أن المؤسسة في وضع مالي جيد لكن هذا لا يعني أنها غير معرضة للمخاطر المالية لذلك قمنا باقتراح بعض الحلول لمواجهة هذه المخاطر في حال حدوثها.

الخاتمة

الخاتمة:

تمثل المؤسسات الاقتصادية مقوما أساسيا في الإقتصادات الحديثة والعامل الأساسي في تقديم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهذا ما جعلها موضع اهتمام كبير لدى الإقتصاديين، فهي تسعى إلى تحقيق أرباحا معتبرة من نشاطها إضافة إلى الحفاظ على إستمراريتها، ذلك لا يتأتى إلا من خلال الإستغلال الأمثل لمواردها المالية والمادية، فالمؤسسة الاقتصادية أصبحت تنشط في بيئة متقلبة تتميز بتغيرات مستمرة وسريعة وهو ما زاد من درجة الغموض وعدم التأكد، وهذا ما جعلها تواجه أخطار متعددة وكثيرة قد تكون سببا في فشلها أو ضعف أداءها.

فالمخاطر المالية أكبر هاجس يهدد المؤسسات الاقتصادية، ذلك كون أي تهديد أو مشكل إن لم يتم السيطرة عليه ومعالجته قد يتحول إلى خطر حتى إن لم يصنف ضمن المخاطر المالية، إلا أنه سيكون له أثر مالي، بذلك يؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على نجاح المؤسسة أو فشلها مهما كانت طبيعة نشاطها، حيث أن موضوع إدارة المخاطر المالية تبنى في الأساس على دقة التحديد وصحة القياس قبل عملية التحليل والمعالجة لهذه المخاطر.

من الدراسة النظرية والتطبيقية لهذا الموضوع توصلنا في النهاية إلى جملة من النتائج والإقتراحات التي تمثل خلاصة هذه الدراسة وهي كالتالي:

❖ نتائج الدراسة:

من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة مايلي:

✓ نتائج الدراسة النظرية:

- إن وقوع المؤسسة الاقتصادية في المخاطر المالية يرجع إلى مجموعة من الأسباب المرتبطة والمتشابكة فيما بينها وقد تتعلق هذه الأسباب بالمؤسسة كسوء التسيير؛
- تتعدد المخاطر المالية التي تتعرض لها المؤسسة الاقتصادية خاصة مخاطر السيولة، مخاطر السوق ومخاطر الإئتمان وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى؛
- تعتبر إدارة المخاطر المالية منهج علمي للتعامل مع مختلف المخاطر من خلال القدرة على كشف مسبباتها ومدى شدتها ثم تحديد طبيعتها ونوعها، ومن ثم تقييمها وتحليلها بناءا على عدة طرق ليتم في الأخير معالجتها والسيطرة عليها وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة؛
- إن أهم الأساليب المستخدمة في تقييم وتحليل المخاطر المالية في المؤسسة هي المؤشرات والنسب المالية، إلا أن ذلك لا يعد كافيا ومن المستحسن الإستعانة بالأساليب الإحصائية والقياسية.

✓ نتائج الدراسة التطبيقية:

- من خلال الدراسة التطبيقية تبين لنا أن مؤسسة ميناء "جن جن" متوازنة ماليا وفي وضعية مالية جيدة، ولكن هذا لا يعني أنها غير معرضة لمواجهة المخاطر المالية مستقبلا؛
- من خلال نسب السيولة تبين أن المؤسسة تتمتع بسيولة كافية تجعلها بعيدة عن المخاطر المالية وبالتالي فهو مؤشر جيد لقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في موعدها؛
- من خلال نسب النشاط تبين أن المؤسسة كفوة في إدارة أصولها وهذا يعني أنها مستغلة لجميع أصولها؛
- من خلال نسب التمويل الدائم والذاتي اتضح لنا أن مجموع الديون الطويلة والمتوسطة الأجل التي بحوزة المؤسسة تستخدم في تمويل الأصول المتداولة، وهذا قد يؤدي بالمؤسسة بالوقوع في الخطر المالي؛
- أما بالنسبة للمديونية نلاحظ أن مؤسسة ميناء "جن جن" لا تعتمد كثيرا على الديون، وفي هذه الحالة لا يوجد خطر على المؤسسة في قدرتها على تسديد مختلف التزاماتها؛
- نسب المردودية منخفضة سنة 2020، وهذا راجع إلى عدم وجود كفاءة في استعمال الموارد المتاحة لجلب الأرباح، وهو ما يشكل خطر على نشاط المؤسسة ونموها؛
- المؤسسة حققت قيم موجبة لكل من رأس المال العامل والخزينة، وسالبة لإحتياجات رأس المال العامل وهذا يعني أن المؤسسة قادرة على تغطية احتياجات دورة استغلالها، وتوفير فائض يعتبر كهامش أمان لمواجهة المخاطر المالية المحتملة على المؤسسة؛
- إن المخاطر المالية تؤدي إلى ظهور فجوة بين إيرادات وتكاليف المؤسسة، الأمر الذي يزيد من احتمالات ظهور الفشل المالي عندما يصعب مواجهة هذه التكاليف بالإيرادات المحققة؛
- ضعف المخاطر المالية لمؤسسة ميناء "جن جن"، وهذا راجع إلى الإستقرار كل من رقم الأعمال ونتيجة الإستغلال، وذلك كون المؤسسة إحدى المؤسسات البارزة في القطاع الإقتصادي.

الإقتراحات:

على ضوء النتائج المتوصل إليها يمكننا تقديم بعض الإقتراحات منها:

- ينبغي على المؤسسة مواكبة المستجدات في عالم التسيير بما فيها تسيير المخاطر المالية الذي يعتبر حديث النشأة، وذلك من خلال توفير دورات تكوينية تدريبية في مجال إدارة المخاطر المالية التي يملئها المحيط الخارجي والداخلي؛
- الإستعانة بمتخصصين ماليين ذوي كفاءات عالية والذين يهتمون بتحليل المخاطر المالية بدقة ويملكون قدرات للتحكم والتسيير المالي ويقومون بالمتابعة وتقديم الإستشارة؛

- لتحديد مستوى المخاطر المالية ومعرفة تأثيرها على ربحية المؤسسة، ينبغي وجود منهجية ونظام محدد لقياس ومراقبة المخاطر المالية في المؤسسات؛
- ينبغي وجود دليل ترجع إليه المؤسسة حين تعرضها لأي خطر وذلك من خلال بناء مخطط عملي مسبق يضم مختلف المخاطر المالية التي تتعرض لها المؤسسة وكذا مراحل العملية لمعالجتها؛

آفاق الدراسة:

من خلال معالجتنا لهذا الموضوع وعلى ضوء النتائج المتوصل إليها والصعوبات التي واجهتنا، يبقى مجال البحث مفتوحاً لدراسات أعمق وأدق تساهم في إثراء معارفنا، ونقدم مجموعة من النقاط التي نراها جديرة بأن تكون آفاق بحث جديد:

- تقنيات التعامل مع المخاطر المالية في المؤسسة الإقتصادية؛
- إستراتيجية إدارة المخاطر المالية في المؤسسة الإقتصادية؛



قائمة المصادر
والمراجع

قائمة المراجع:

❖ مراجع باللغة العربية:

أولاً: الكتب

- 1- إدوارد بورودزيكس، إدارة المخاطر والأزمات والأمن، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2008.
- 2- أسامة عزمي، إدارة الخطر والتأمين، الطبعة الأولى، دار الحامد، عمان، 2007.
- 3- إلياس بن الساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي "الإدارة المالية"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الجزائر، 2006.
- 4- بن علي بلعوز وآخرون، إدارة المخاطر (إدارة المخاطر، المشتقات المالية، الهندسة المالية)، الطبعة الأولى، دار الوراق، عمان، 2013.
- 5- حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2004.
- 6- دريد كمال آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، ط3، دار المسيرة، عمان، 2009.
- 7- دريد كمال آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، 2007.
- 8- سلمان زيدان، إدارة الخطر والتأمين، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.
- 9- سمير محمد عبد العزيز، إقتصاديات الإستثمار والتمويل والتحليل المالي، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1998.
- 10- شوقي بورقبة وهاجر زراقي، إدارة المخاطر الإئتمانية في المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.
- 11- شوقي سيف النصر سيد، الأصول العلمية والعملية للخطر والتأمين، ط3، القاهرة، مصر، 1999.
- 12- طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر، (أفراد، إدارات، شركات، بنوك)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
- 13- طارق قندوز، الخطر والتأمين، الطبعة الأولى، دار الحامد، عمان، 2016.
- 14- عاطف وليم اندراوس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.
- 15- عبد الحق بوعتروس، الوجيز في البنوك التجارية عمليات، تقنيات وتطبيقات، جامعة منتوري، قسنطينة، بدون سنة النشر.
- 16- عبد الناصر براني أبو شهد، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.

- 17- عبد الوهاب يوسف أحمد، التمويل وإدارة المؤسسات المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
- 18- فايز جمعة صالح النجار وعبد الستار محمد العلي، الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
- 19- فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، الطبعة الأولى، فلسطين، 2008.
- 20- كمال محمود جبرا، التأمين وإدارة المخاطر، الطبعة الأولى، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
- 21- لعلمي فاطمة، مدخل إلى التأمين وإدارة الخطر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2019.
- 22- محمد أحمد أبو زيد، مبادئ التأمين، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2010.
- 23- محمد رفيق المصري، إدارة الخطر والتأمين، دار زهران للنشر، عمان، 2009.
- 24- محمد عباس بدوي، المحاسبة وتحليل القوائم المالية، الطبعة الأولى، المكتب الجامعي الحديث، 2009.
- 25- محمد علي العامري، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر، عمان، 2007.
- 26- محمد مطر وفايز تيم، إدارة المحافظ الإستثمارية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.
- 27- مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، الطبعة الأولى، دار أجنادين للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
- 28- منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية "مدخل تحليل معاصر"، ط4، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1999.
- 29- ناصر دادي عدون، التحليل المالي تقنيات مراقبة التسيير، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1999.
- 30- هشام حريز وآخرون، دور البنوك الأجنبية في تمويل الاقتصاد وتقييم أدائها من حيث العائد والمخاطرة، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، 2014.
- 31- يوسف حليم الطائي وآخرون، إدارة التأمين والمخاطر، الطبعة الأولى، دار اليازوري، عمان، 2011.

ثانياً: المقالات

- 1- أحمد عابد محمد عبد الباربي، تحليل العلاقة بين فاعلية إدارة المخاطر الإئتمانية وحجم المخاطر التي قد تتعرض لها البنوك الخاصة، مجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد 7، العدد 3، جامعة قناة السويس، 2016.
- 2- إيمان محمد إبراهيم أبوصوان، مداخل الحد من المخاطر المالية في الفكر المحاسبي، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، المجلد 13، العدد 1، جامعة المنوفية، 2022.

- 3- بن معمر علي وجيلالي عمير، معايير لجنة بازل في ظل إدارة المخاطر الائتمانية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارة، المجلد 13، العدد 1، مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2020.
- 4- جماع مخطار وآخرون، تحديات البنوك التجارية وإدارة المخاطر الائتمانية وفق إتفاقيات بازل في الدول العربية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 5، العدد 1، جامعة طاهري محمد، بشار، 2019.
- 5- خلف محمد حمد، مخاطر السيولة وأثرها على ربحية المصارف التجارية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 52، جامعة تكريت، العراق، 2017.
- 6- سهام عيساوي، استخدام المشتقات المالية في إدارة المخاطر المالية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 15، جامعة محمد خيضر، بسكرة، جوان 2014.
- 7- فاروق فخاري، أهمية استخدام منتجات الهندسة المالية في إدارة المخاطر المالية، مقال منشور في مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد 11، العدد 1، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2021.
- 8- فاروق فخاري، أهمية النماذج الرياضية في إدارة وقياس مخاطر السوق مع الإشارة لتجربة استخدام نموذج القيمة المعرضة للخطر على مستوى البنوك المصرفية، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 8، العدد 1، جامعة أحمد درعة، أدرار، مارس 2020.
- 9- فاطمة بوهالي، إدارة المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي 35، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، 2018.
- 10- قايدى خميسي وأمينة بن خزناجي، قياس وتحليل مخاطر السيولة في البنوك التجارية، مجلة الابتكار والتسويق، العدد 3، جامعة جيلالي ليايس سيدي بلعباس، 2016.
- 11- قايدى خميسي ولحسين عبد القادر، دراسة تحليلية لتطور استخدام المشتقات المالية في الأسواق المالية في تغطية مخاطر السوق، حالة الدول الصناعية العشر، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 06، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2015.
- 12- محسن بن سليم، حمسي بن رجم محمد، الأساليب الحديثة لإدارة مخاطر السيولة، مقارنة السيولة المعرضة للخطر، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد 3، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2016.
- 13- مدني بن بلغيت، ابراهيمي عبد الله، تسيير الخطر في المؤسسة لتحدي جديد، مجلة الباحث، العدد 03، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2004.
- 14- مريم كلاش، بهلول نور الدين، دور إدارة المخاطر المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 11، العدد 3، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، أبريل 2021.

- 15- ناصر المهدي، الأهمية الاقتصادية لأساليب إدارة الخطر في المؤسسة، مجلة الإقتصاد الجديد، العدد08، جامعة جيلالي بونعامه، خميس مليانة، ماي 2013.
- 16- الويزة أوصغير، مخاطر السوق في البنوك الدولية وإستراتيجيات إدارتها حسب معايير الدولية للجنة بازل، مجلة نور للدراسات الإقتصادية، المجلد6، العدد10، المركز الجامعي البيض، الجزائر، جوان2020.
- ثالثا: الرسائل الجامعية
- 1- جمال معتوق، إدارة المخاطر المالية في ظل منتجات الهندسة المالية، أطروحة دكتورا في علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف-المسيلة-، الجزائر، 2016/2015.
- 2- جمال يعطيش، التمويل والمخاطر المالية للإستثمارات في المؤسسة، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجيستر في العلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2009.
- 3- ربيع بوصبيح العائش، دور الهندسة المالية في خفض مخاطر المحافظ المالية تحليل دور استراتيجيات الخيارات في بناء محفظة التحوط في السوق المالي القطري 2007-2011، رسالة ماجيستر في علوم التسيير، تخصص مالية الأسواق، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرياح -ورقلة-، الجزائر، 2012.
- 4- رقية شطبيبي، تحليل المخاطر المالية للمؤسسات الإقتصادية الجزائرية في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد، أطروحة دكتورا في العلوم الإقتصادية، تخصص محاسبة ومالية، جامعة العربي بن مهيدي، أم بواقي، الجزائر، 2019.
- 5- رندة جرودي، أثر مخاطر السوق على الأداء المالي للمصارف الإسلامية وآليات إدارتها وفق معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية ولجنة بازل، رسالة دكتورا في العلوم الإقتصادية، تخصص مالية وبنوك وتأمينات، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2020.
- 6- زهرة حمداني، إشكالية تدويل الخطر المالي وأثره على الأسواق المالية، رسالة ماجستير في الإقتصاد، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر، 2012/2011.
- 7- زينب حوري، تحليل وتقدير الخطر المالي في المؤسسات الصناعية، رسالة دكتورا، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006.
- 8- سارة طيب، دور إدارة المخاطر المالية في حماية المؤسسة الإقتصادية من الفشل المالي، رسالة الدكتورا في العلوم التجارية، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2017.
- 9- سلوى صويلح، أثر الرافعة المالية في تشخيص الخطر المالي للمؤسسة الإقتصادية، رسالة ماجيستر، تخصص إدارة مالية، قسم علوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل، الجزائر، 2018.

- 10- عمار بن مالك، المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة مالية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010-2011.
- 11- عمر قيرة، إدارة المخاطر المالية في المؤسسات الاقتصادية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى -جيجل-، الجزائر، 2006.
- 12- لطيفة عبدالي، دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية، شهادة ماجستير، تخصص إدارة الأفراد حوكمة الشركات، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012.
- 13- محمد سامي لزعر، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة مالية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011-2012.
- 14- محمد علي محمد علي، إدارة المخاطر المالية في الشركات المساهمة المصرية، رسالة دكتوراه، تخصص إدارة أعمال، جامعة القاهرة، مصر، 2005.
- 15- نسيمة بروال، إستراتيجية إدارة المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم بواقي، 2011.
- 16- نوال زروق وبوعريوة مسيكة، دور أدوات التحليل المالي في إدارة الخطر المالي، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، جامعة محمد الصديق بن يحيى، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جيجل، 2015.
- 17- هوارى قرناش، دور تكنولوجيا المعلومات في إدارة المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.
- 18- اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، مذكرة ماجستير تخصص إدارة أعمال، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2008-2009.
- 19- يوسف صوار، محاولة تقدير خطر عدم تسديد القرض بإستعمال طريقة القرض التنقيطي والتقنية العصبية الإصطناعية بالبنوك الجزائرية، اطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2008.
- رابعا: الملتقيات والمؤتمرات:
- 1- صالح رجب حماد، أثر إدارة المخاطر على البيئة الرقابية والتدقيق الداخلي، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع حول إدارة المخاطر وإقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة، الأردن، 2007.
- 2- عبد القادر عصماني، أهمية بناء أنظمة لإدارة المخاطر لمواجهة الأزمات في المؤسسات المالية، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول الأزمات المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، الجزائر، 10/21 أكتوبر 2009.
- 3- نوال بن عمارة، إدارة المخاطر في مصارف المشاركة، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 20-21 أكتوبر 2009.

خامسا: محاضرات

- 1- بلقة إبراهيم، محاضرات في مقياس إدارة المخاطر المالية، مطبوعة موجهة لطلبة الثالثة ليسانس علوم التسيير تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلوي الشلف، الجزائر، 2020.
- 2- ريم بونواله، محاضرات في مقياس إدارة المخاطر المالية، مطبوعة مقدمة للسنة الثالثة، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2019.
- 3- شروق حدوش، محاضرات في مقياس إدارة المخاطر المالية، مطبوعة مقدمة للسنة الثانية ماستر، تخصص مالية المؤسسة، 2020.
- 4- شعبان فرج، محاضرات في مقياس العمليات المصرفية وإدارة المخاطر، مطبوعة مقدمة لطلبة ماستر، تخصص النقود والمالية، وإقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بويرة، 2013.
- 5- عيسى بدروني، إدارة المخاطر المالية، مطبوعة دروس، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف-المسيلة-، الجزائر، 2020/2019.
- 6- فتيحة خومية، محاضرات في إدارة المخاطر المالية، موجهة لطلبة السنة الثالثة إدارة مالية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج -البويرة-، الجزائر، 2021/2020.

❖ مراجع باللغة الأجنبية:

أولا: الكتب

- 1- Pierre Lauzel, Robert teller, "controle de Gestion et budgets", sirey, paris, 1986, p:24.

ثانيا: المقالات

- 1- Jica,(2014), Gestion du risque financier et d'investissement, JICA Rapport annuel, p : 135.

ثالثا: المواقع الإلكترونية

- 1- ISO/ DIS 31000 (2009).Risk management:"principles and Guidelines On Implementation". International Organization For standardization (ISO).
<https://pecb.com/whitepaper/iso-31000-risk-management--principles-and-guidelines>





E.P. DJENDJEN
EP DJENDJEN
BP 87 ACHOUAT JIJEL

الملاحق رقم: 01 ميزانية الممول
2020 - 2019

Matricule Fiscal : 0 0 0 0 1 8 0 4 4 2 2 9 2 6 2
Article : 1 8 0 5 0 1 3 3 8 5 0

Exercice allant 01/01/2020 au 31/12/2020

17/04/23 12:05

Bilan Actif

Exercice clos le 31/12/2020

Unité:

ACTIF	Note	2020 Brut	2020 Amort- Prov.	2020 Net	2019 Net
ACTIF IMMOBILISE (NON COURANT)					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)		0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisations incorporelles		12 022 090,00	11 642 090,00	380 000,00	650 387,50
Immobilisations corporelles		10 637 197 217,96	5 574 046 360,43	5 063 150 857,53	5 657 203 900,66
Terrains		0,00	0,00	0,00	0,00
Bâtiments		1 686 503 588,37	973 126 178,16	713 377 410,21	847 372 566,14
Installations, machines et outillage		3 136 904 001,64	2 041 462 843,27	1 095 441 158,37	1 262 016 680,58
Matériel de transport		5 755 288 348,74	2 510 044 342,57	3 245 244 006,17	3 537 705 012,26
Autres immobilisations corporelles		58 501 279,21	49 412 996,43	9 088 282,78	10 109 641,68
Immobilisations en concession		0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisations encours		848 815 576,81	0,00	848 815 576,81	711 099 739,52
Immobilisations financières		6 827 500 000,00	1 892 698,49	6 825 607 301,51	6 827 500 000,00
Titres des filiales		0,00	0,00	0,00	0,00
Titres mis en équivalence (1) - entreprises associées		0,00	0,00	0,00	0,00
Autres participations et créances rattachées		171 500 000,00	1 892 698,49	169 607 301,51	171 500 000,00
Autres titres immobilisés		6 656 000 000,00		6 656 000 000,00	6 656 000 000,00
Prêts et autres actifs financiers non courants		0,00	0,00	0,00	0,00
Impôts différés actif		212 748 776,56	0,00	212 748 776,56	209 670 014,45
TOTAL ACTIF NON COURANT		18 538 283 661,33	5 587 581 148,92	12 950 702 512,41	13 406 124 042,13
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		241 945 918,99	(72 740 343,27)	169 205 575,72	163 577 152,96
Marchandises, Matières et fournitures		794 771,13	0,00	794 771,13	80 165,45
Produits Finis et encours		0,00	0,00	0,00	0,00
Autres stocks		241 151 147,86	72 740 343,27	168 410 804,59	163 496 987,51
Créances et emplois assimilés		1 570 715 393,12	(711 374 101,49)	859 341 291,63	942 939 518,40
Clients		1 383 979 455,91	711 374 101,49	672 605 354,42	584 338 452,18
Autres débiteurs		1 487 247,88	0,00	1 487 247,88	5 200 605,85
Impôts et assimilés		185 248 689,33	(0,00)	185 248 689,33	353 400 460,37
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés		1 968 058 276,37	0,00	1 968 058 276,37	1 885 287 771,14
Placements et autres actifs financiers courants		350 000 000,00	0,00	350 000 000,00	400 000 000,00
Trésorerie		1 618 058 276,37	0,00	1 618 058 276,37	1 485 287 771,14
TOTAL ACTIF COURANT		3 780 719 588,48	(784 114 444,76)	2 996 605 143,72	2 991 804 442,50
TOTAL GENERAL ACTIF		22 319 003 249,81	(6 371 695 593,68)	15 947 307 656,13	16 397 928 484,63



E.P. DJENDJEN
EP DJENDJEN
BP 87 ACHOUAT JIJEL

الدفتر رقم ميزانية 2022 - 2021

Matricule Fiscal : 0 0 0 0 1 8 0 4 4 2 2 9 2 6 2
Article : 1 8 0 5 0 1 3 3 8 5 0

Exercice allant 01/01/2022 au 31/12/2022

17/04/23 12:00

Bilan Actif
Exercice clos le 31/12/2022

Unité:

ACTIF	Note	2022 Brut	2022 Amort- Prov.	2022 Net	2021 Net
ACTIF IMMOBILISE (NON COURANT)					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)		0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisations incorporelles		13 133 616,00	11 730 992,28	1 402 623,72	285 000,00
Immobilisations corporelles		10 178 984 954,38	6 199 914 162,74	3 979 070 791,64	4 491 122 548,71
Terrains		0,00	0,00	0,00	0,00
Bâtiments		1 695 773 900,74	1 237 221 524,71	458 552 376,03	579 665 519,30
Installations, machines et outillage		3 144 202 393,05	2 439 123 041,08	705 079 351,97	892 535 742,97
Matériel de transport		5 290 057 162,11	2 485 358 380,81	2 804 698 781,30	3 008 060 971,63
Autres immobilisations corporelles		48 951 498,48	38 211 216,14	10 740 282,34	10 860 314,81
Immobilisations en concession		0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisations encours		1 587 756 596,68	0,00	1 587 756 596,68	1 258 378 985,55
Immobilisations financières		7 482 500 000,00	0,00	7 482 500 000,00	7 482 500 000,00
Titres des filiales		0,00	0,00	0,00	0,00
Titres mis en équivalence (1) - entreprises associées		0,00	0,00	0,00	0,00
Autres participations et créances rattachées		326 500 000,00	0,00	326 500 000,00	326 500 000,00
Autres titres immobilisés		(0,00)		(0,00)	7 156 000 000,00
Prêts et autres actifs financiers non courants		7 156 000 000,00	0,00	7 156 000 000,00	0,00
Impôts différés actif		443 138 543,65	0,00	443 138 543,65	261 727 339,09
TOTAL ACTIF NON COURANT		19 705 513 710,71	6 211 645 155,02	13 493 868 555,69	13 494 013 873,35
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		298 754 344,90	(115 984 895,01)	182 769 449,89	168 541 907,64
Marchandises, Matières et fournitures		773 657,14	0,00	773 657,14	26 494,04
Produits Finis et encours		0,00	0,00	0,00	0,00
Autres stocks		297 980 687,76	115 984 895,01	181 995 792,75	168 515 413,60
Créances et emplois assimilés		1 793 718 225,98	(800 214 897,05)	993 503 328,93	509 499 446,79
Clients		1 535 385 425,19	800 214 897,05	735 170 528,14	391 018 236,69
Autres débiteurs		5 114 808,90	0,00	5 114 808,90	5 526 331,70
Impôts et assimilés		253 217 991,89	(0,00)	253 217 991,89	112 954 878,40
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés		4 007 941 545,29	0,00	4 007 941 545,29	2 358 214 967,16
Placements et autres actifs financiers courants		500 000 000,00	0,00	500 000 000,00	350 000 000,00
Trésorerie		3 507 941 545,29	0,00	3 507 941 545,29	2 008 214 967,16
TOTAL ACTIF COURANT		6 100 414 116,17	(916 199 792,06)	5 184 214 324,11	3 036 256 321,59
TOTAL GENERAL ACTIF		25 805 927 826,88	(7 127 844 947,08)	18 678 082 879,80	16 530 270 194,94



E.P. DJENDJEN
EP DJENDJEN
BP 87 ACHOUAT JJJEL

الولاية رقم: 03 مسراينة المصنوع
2020 - 2019

Matricule Fiscal : 0 0 0 0 1 8 0 4 4 2 2 9 2 6 2
Article : 1 8 0 5 0 1 3 3 8 5 0

Exercice allant 01/01/2020 au 31/12/2020

09/04/23 11:59

BILAN PASSIF

Exercice clos le 31/12/2020

Unité:

Passif	Note	2020	2019
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis (ou compte de l'exploitant)		4 000 000 000,00	4 000 000 000,00
Capital non appelé		0,00	0,00
Primes et réserves (Réserves consolidées (1))		9 633 968 748,35	9 595 517 522,14
Ecart de réévaluation		43 669 495,20	43 669 495,20
Ecart d'équivalence (1)		0,00	0,00
Résultat net (Résultat net part du groupe) (1)		414 092 150,92	826 951 226,21
Autres capitaux propres - Report à nouveau		(26 580 000,92)	(34 794 805,00)
Dont: Charges, pertes et produits non inscrit au compte de résultat Résultat non affectés		0,00	0,00
Part de la société consolidante) (1)		13 893 650 393,55	14 259 843 438,55
Part des minoritaires (1)		171 500 000,00	171 500 000,00
TOTAL I		14 065 150 393,55	14 431 343 438,55
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		17 537 728,15	19 290 002,98
Impôts (différés et provisionnés)		39 592 772,00	40 343 872,14
Autres dettes non courantes		0,00	0,00
Provision à long terme		608 928 337,15	556 472 734,80
produits comptabilisés d'avance à long terme		221 225 100,07	235 124 996,38
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		887 283 937,37	851 231 606,30
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		125 901 370,72	256 658 692,39
Autres Crédeurs		(0,00)	(0,00)
Groupe et associés			
Impôts et autres dettes parafiscales		653 600 777,63	624 743 072,92
Autres dettes courantes		215 371 176,86	233 951 674,47
Trésorerie Passif		0,00	(0,00)
TOTAL PASSIFS COURANTS III		994 873 325,21	1 115 353 439,78
TOTAL GENERAL PASSIF		15 947 307 656,13	16 397 928 484,63

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés.



E.P. DJENDJEN
EP DJENDJEN
BP 87 ACHOUAT JJJEL

الملاحق رقم 04 ميزانية المصروف
2022 - 2021

Matricule Fiscal : 0 0 0 0 1 8 0 4 4 2 9 2 6 2
Article : 1 8 0 5 0 1 3 3 8 5 0

Exercice allant 01/01/2022 au 31/12/2022

17/04/23 12:02

BILAN PASSIF

Exercice clos le 31/12/2022

Unité:

Passif	Note	2022	2021
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis (ou compte de l'exploitant)		4 000 000 000,00	4 000 000 000,00
Capital non appelé		0,00	0,00
Primes et réserves (Réserves consolidées (1))		9 352 647 317,36	9 240 760 899,27
Ecart de réévaluation		43 669 495,20	43 669 495,20
Ecart d'équivalence (1)		0,00	0,00
Résultat net (Résultat net part du groupe) (1)		1 715 395 549,23	1 079 386 418,09
Autres capitaux propres - Report à nouveau		38 053 454,57	29 838 650,49
Dont: Charges, pertes et produits non inscrit au compte de résultat Résultat non affectés		0,00	0,00
Part de la société consolidante) (1)		14 823 265 816,36	14 067 155 463,05
Part des minoritaires (1)		326 500 000,00	326 500 000,00
TOTAL I		15 149 765 816,36	14 393 655 463,05
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		17 425 237,78	17 425 237,78
Impôts (différés et provisionnés)		43 464 998,46	43 093 291,27
Autres dettes non courantes		0,00	0,00
Provision à long terme		897 005 918,26	758 057 392,35
produits comptabilisés d'avance à long terme		193 108 616,11	207 166 858,09
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		1 151 004 770,61	1 025 742 779,49
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		218 835 277,75	68 370 667,85
Autres Crédeurs		(0,00)	(0,00)
Groupe et associés			
Impôts et autres dettes parafiscales		1 522 163 562,91	835 262 911,73
Autres dettes courantes		636 313 452,17	207 238 372,82
Trésorerie Passif		0,00	(0,00)
TOTAL PASSIFS COURANTS III		2 377 312 292,83	1 110 871 952,40
TOTAL GENERAL PASSIF		18 678 082 879,80	16 530 270 194,94

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés.



E.P. DJENDJEN
EP DJENDJEN
BP 87 ACHOUAT JIJEL

الملاحق رقم 05: حسابات النتائج
2020 - 2019

Matricule Fiscal : 0 0 0 0 1 8 0 4 4 2 2 9 2 6 2
Article 1 8 0 5 0 1 3 3 8 5 0

Exercice allant 01/01/2020 au 31/12/2020

17/04/23 12:07

Compte de resultats (Par nature)

	Note	Unité:	
		2020	2019
Chiffre d'affaires			
Ventes de marchandises		52 280 400,45	9 328 139,00
Ventes de produits finis		0,00	0,00
Ventes de travaux		0,00	0,00
Prestations de services		2 504 720 093,41	2 962 642 027,66
Autres ventes		715 809 448,00	1 004 236 713,22
Variation stocks produits finis et en cours		0,00	0,00
Production immobilisée		0,00	0,00
Subventions d'exploitation		0,00	0,00
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE		3 272 809 941,86	3 976 206 879,88
Achats consommés		(169 125 866,87)	(130 811 286,79)
Services extérieurs et autres consommations		(120 839 692,10)	(221 027 326,95)
II - CONSOMMATION DE L'EXERCICE		(289 965 558,97)	(351 838 613,74)
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)		2 982 844 382,89	3 624 368 266,14
Charges de personnel		(1 987 446 227,89)	(2 365 585 882,97)
mpôts, taxes et versements assimilés		(78 601 631,24)	(110 285 557,97)
IV- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		916 796 523,76	1 148 496 825,20
Autres produits opérationnels		44 910 167,58	79 765 590,02
Autres charges opérationnelles		(56 869 632,76)	(33 200 908,53)
Dotations aux amortissements et aux provisions		(1 554 784 439,70)	(1 305 916 587,59)
Reprise sur pertes de valeur et provisions		840 296 043,57	769 260 349,01
V- RESULTAT OPERATIONNEL		190 348 662,45	658 405 268,11
Produits financiers		342 210 719,60	324 664 256,57
Charges financières		(276 298,74)	0,00
VI- RESULTAT FINANCIER		341 934 420,86	324 664 256,57
VII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		532 283 083,31	983 069 524,68
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		(124 907 077,15)	(173 471 555,39)
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		6 716 144,76	17 353 256,92
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		4 500 226 872,61	5 149 897 075,48
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		(4 086 134 721,69)	(4 322 945 849,27)
VIII- RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		414 092 150,92	826 951 226,21
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		0,00	0,00
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)		0,00	0,00
IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRE		0,00	0,00
X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE		414 092 150,92	826 951 226,21
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)		0,00	0,00
XI- RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)		0,00	0,00
Dont part des minoritaires (1)		0,00	0,00
Part du groupe (1)		0,00	0,00

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés.



E.P. DJENDJEN
EP DJENDJEN
BP 87 ACHOUAT JIJEL

الملاحق رقم 06: حسابات النتائج
2022 - 2021

Matricule Fiscal : 0 0 0 0 1 8 0 4 4 2 2 9 2 6 2
Article : 1 8 0 5 0 1 3 3 8 5 0

Exercice allant 01/01/2022 au 31/12/2022

17/04/23 12:02

Compte de resultats (Par nature)

Unité:

	Note	2022	2021
Chiffre d'affaires			
Ventes de marchandises		75 382 324,36	72 614 654,57
Ventes de produits finis		0,00	0,00
Ventes de travaux		0,00	0,00
Prestations de services		4 787 543 074,81	3 529 404 506,21
Autres ventes		1 037 661 012,86	654 688 796,76
Variation stocks produits finis et en cours		0,00	0,00
Production immobilisée		0,00	0,00
Subventions d'exploitation		0,00	0,00
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE		5 900 586 412,03	4 256 707 957,54
Achats consommés		(248 288 247,20)	(221 618 187,78)
Services extérieurs et autres consommations		(234 861 913,74)	(117 770 488,88)
II - CONSOMMATION DE L'EXERCICE		(483 150 160,94)	(339 388 676,66)
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)		5 417 436 251,09	3 917 319 280,88
Charges de personnel		(2 897 795 329,65)	(2 191 699 958,06)
Impôts, taxes et versements assimilés		(116 659 698,06)	(95 687 802,30)
IV- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		2 402 981 223,38	1 629 931 520,52
Autres produits opérationnels		45 276 780,22	44 941 626,96
Autres charges opérationnelles		(35 513 841,23)	(27 789 763,58)
Dotations aux amortissements et aux provisions		(1 664 851 042,55)	(1 706 826 849,82)
Reprise sur pertes de valeur et provisions		1 196 439 373,49	993 375 967,53
V- RESULTAT OPERATIONNEL		1 944 332 493,31	933 632 501,61
Produits financiers		383 937 143,00	358 916 490,49
Charges financières		0,00	0,00
VI- RESULTAT FINANCIER		383 937 143,00	358 916 490,49
VII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		2 328 269 636,31	1 292 548 992,10
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		(796 799 866,96)	(279 803 916,01)
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		183 925 779,88	66 641 342,00
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		7 526 239 708,74	5 653 942 042,52
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		(5 810 844 159,51)	(4 574 555 624,43)
VIII- RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		1 715 395 549,23	1 079 386 418,09
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		0,00	0,00
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)		0,00	0,00
IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRE		0,00	0,00
X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE		1 715 395 549,23	1 079 386 418,09
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)		0,00	0,00
XI- RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)		0,00	0,00
Dont part des minoritaires (1)		0,00	0,00
Part du groupe (1)		0,00	0,00

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés.



ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على تحليل المخاطر المالية للمؤسسة الاقتصادية وآليات معالجتها، وذلك من خلال دراسة تحليلية تم الإعتماد فيها على النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي لتحليل الوضعية المالية للتعرف على المخاطر المالية التي تواجهها مؤسسة ميناء جن جن، خلال الفترة 2019-2022، وقد تم التوصل من خلال الدراسة النظرية إلى أن عملية تحليل المخاطر المالية ليس مجرد تطبيق تقنيات معينة أو اللجوء إلى أدوات مالية لتفادي هذه المخاطر، إنما يتطلب الأمر إتباع منهج علمي واضح الخطوات، مبني على أسس سليمة تنطلق من تحليل البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة ومن خلال الدراسة التطبيقية توصلنا إلى أن المؤسسة في وضع مالي متوازن وهذا ما جعلها بعيدة عن المخاطر المالية نوعا ما.

الكلمات المفتاحية: المخاطر المالية، النسب المالية، التحليل المالي، المخاطر.

Summary:

This study aims to identify the financial risk analysis of an economic institution and its mitigation mechanisms. This is achieved through an analytical study that relies on financial ratios and indicators of financial stability to analyze the financial situation and identify the financial risks faced by the Jangun Port institution during the period of 2019-2022. The theoretical study concluded that financial risk analysis is not merely the application of specific techniques or the use of financial tools to avoid these risks. Instead, it requires following a clear scientific methodology, built on sound foundations that start with analyzing the internal and external environment of the institution. Through the empirical study, we have found that the institution is in a balanced financial position, which has made it somewhat immune to financial risks.

Keywords : financial risks, financial ratios, financial analysis, risks.